

عماريا فلسطين...عماريا تفوح

التخطيط التنموي الإستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية



تشخيص وتحليل واقع المجالات التنموية المجتمعية في بلدة تفوح

التقرير التشخيصي الأول لبلدة تفوح

بدعم ورعاية من وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات

محافظة الخليل، فلسطين

تموز 2011





تم إعداد تقرير تشخيص وتحليل واقع للمجالات التنموية المجتمعية لبلدة تفوح لعام 2011 بتضافر جهود بلدية تفوح ومؤسساتها المحلية وخبرائها ومواطنيها ولجنة التخطيط الاستراتيجي وفريق التخطيط الأساسي ولجنة أصحاب العلاقة واللجان المتخصصة المختلفة التي تم تشكيلها والمتطوعين، وذلك تحت رعاية وإشراف وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات، ومن خلال الدعم التقني من مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت. وذلك ضمن إطار برنامج الصندوق "تطوير البلديات"، بدعم إعداد خطة تنموية إستراتيجية لـ 41 بلدية في المحافظات الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية وقطاع غزة.



أقرت لجنة التخطيط الإستراتيجي باعتماد تقرير "تشخيص وتحليل واقع المجالات التنموية المجتمعية في بلدة تفوح"، لتقرير تشخيصي أول للبلدة وذلك لعام 2011 شاكراً جميع من شارك في الجلسات التحليلية وساهم في إعداده.

الاسم	الجهة التمثيلية	التوقيع
نمر محمود سلامة خماسة	رئيس بلدية تفوح	
عبد الكريم عمر رزيقات	بلدية تفوح	
خالد إبراهيم بدوي الطردة	بلدية تفوح (القطاع الثقافي)	
إسماعيل محمد أحمد خماسة	بلدية تفوح (القطاع الاجتماعي)	
سهام علي إبراهيم ارزيفات	بلدية تفوح (القطاع النسوي)	
محمد أحمد محمود ارزيفات	جمعية تفوح الخيرية	
أحمد سلامة سليمان خماسة	جمعية الإسراء للمعاقين	
بسام عبد الكريم محمد ارزيفات	مركز تفوح للثقافة والفنون	
ساهر إبراهيم أحمد طردة	جمعية تفوح للتعليم الحالى	
أحمد جابر علي إسماعيل طردة	نادي شباب تفوح الرياضي	
محمود أحمد محمد ارزيفات الوجه	المعلمين	
محمود عبدالله عبد ربه رزيقات	رجال الأعمال	
فيصل طالب طلب خماسة	التعليم العالي	
نعمان سلامة موسى الطردة	امن	
تيسير محمد جبر ارزيفات	التجار	
محمد جبريل حسين الطردة	المقاولات	
عبد الجليل أحمد ارزيفات،	مجتمع محلي	
أحمد إبراهيم محمد خماسة	مجتمع محلي	
تيسير سالم محمد خماسة	مجتمع محلي	

فريق العمل

(فريق التخطيط الأساسي) ضمن إعداد الخطة الإستراتيجية لبلدة تفوح للأعوام 2011-2014 وتقرير "تشخيص وتحليل واقع المجالات التنموية المجتمعية في بلدة تفوح"، لتقرير تشخيصي أول للبلدة وذلك لعام 2011.

الاسم	الجهة التمثيلية	جهة العمل
حرب محمود إبراهيم زريقات	منسق فريق التخطيط الأساسي	بلدية تفوح
مروان علي إبراهيم ارزيقات	مقرر فريق التخطيط الأساسي	مدرس / التربية والتعليم
محمد محمود سلمان خمائسه	المؤسسات التعليمية	مدرس متقاعد
عبد الكريم محمد بدوي الطرده	الدائرة المالية	بلدية تفوح
محمد محمود محمد الصرايره الطرده	القطاع الزراعي ولجنة الدفاع عن الأراضي المصادرة	قطاع خاص
محمد أحمد محمد ارزيقات	المؤسسات الشبابية والقاعدية	مدرس / التربية والتعليم
إبراهيم محمد عبد المهدي خمائسه	المؤسسات التعليمية	أكاديمي جامعي / محاضر
سميرة سالم محمد أطرده	ذوي الاحتياجات الخاصة (CBR)	بلدية تفوح
نعمان سلامة موسى الطرده	آمن	آمن متقاعد
وليد محمد حسان خمائسه	نادي شباب تفوح الرياضي	مدرس / قطاع خاص

فهرس المحتويات

توطئة: حاجتنا للتخطيط من أجل الوفاء بالاحتياجات البشرية

.....12

مقدمة

.....13

المنهجية

.....15

خلفية عامة عن بلدة تفوح

.....17

1. نبذة تاريخية

.....17

2. أحياء البلدة

.....17

3. عائلات وحمائل وعشائر بلدة تفوح

.....18

4. الأراضي المصادرة

.....18

5. الموقع الجغرافي والمساحة والحدود

.....19

6. الخصائص الديموغرافية لبلدة تفوح

.....19

7. الأطراف المحلية في التنمية المحلية والتخطيط المجتمعي لبلدة تفوح

.....21

1.8. المجالس البلدية المتعاقبة

.....21

2.8. اللجان المحلية السابقة والحالية

.....21

3.8. المؤسسات الأهلية القاعدية الأخرى في البلدة

.....21

4.8. دور الأطراف الفاعلة في عملية التنمية المحلية والتخطيط المجتمعي

.....23

الجزء الأول: تشخيص واقع البنية التحتية

.....24

1. خلفية عامة عن قطاع المياه

.....24

2. خلفية عامة عن قطاع الكهرباء

.....25

3. خلفية عامة عن قطاع الطرق

.....27

4. خلفية عامة عن قطاع المواصلات والاتصالات

.....27

5. خلفية عامة عن قطاع الصرف الصحي والنفائات الصلبة

.....28

6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المرتبطة بالبنية التحتية

.....29

1.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالمياه في البلدة

.....29

2.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالكهرباء

.....31

3.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالطرق والمواصلات

.....32



4.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالصرف الصحي والنفايات الصلبة

34.....

الجزء الثاني: تشخيص واقع التخطيط والتنظيم العمراني

1. خلفية عامة عن وضع التخطيط والتنظيم العمراني

36.....

2. أهم المؤثرات الايجابية والموارد في قطاع التخطيط والتنظيم

37.....

3. أهم المؤثرات السلبية ومشاكل التخطيط العمراني والتنظيم للبلدة

37.....

الجزء الثالث: تشخيص واقع التعليم

1. خلفية عن قطاع التعليم في بلدة تفوح

39.....

2. الخصائص الأساسية للتعليم

39.....

3. ملخص بأهم المؤثرات الايجابية والموارد المتعلقة بقطاع التعليم

41.....

4. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بقطاع التعليم

42.....

الجزء الرابع: تشخيص واقع القطاع الصحي في بلدة تفوح

47.....

1. خلفية عامة عن وضع الخدمات الصحية المقدمة لمواطني بلدة تفوح وأهم الخصائص لهذا القطاع

47.

1.1. الحصول على العلاج الطبي الأولي داخل بلدة تفوح

47.....

2.1. الحصول على العلاج الطبي المتخصص خارج بلدة تفوح

48.....

3.1. تكلفة العلاج الصحي

48.....

4.1. التأمين الصحي الحكومي الفلسطيني

49.....

2. ملخص بأهم المؤثرات الايجابية والموارد المتعلقة بقطاع الصحة

49.....

3. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بقطاع الصحة

49.....

الجزء الخامس: تشخيص واقع القطاع الزراعي

1. خلفية عن الزراعة في تفوح

53.....

1.1. الزراعة النباتية: مساحات الأراضي الزراعية وأنواع المحاصيل وأهم الخبرات المحلية

53.....

2.1. الثروة الحيوانية

56.....

3.5. ملخص بأهم المؤثرات السلبية ومشاكل القطاع الزراعي

57.....

الجزء السادس: تشخيص واقع الثقافة والرياضة

1. المؤسسات المحلية القاعدية التي تعنى بتنمية قطاع الثقافة والرياضة في البلدة

59.....

2. خلفية عن الوضع الحالي لقطاع الثقافة والرياضة في بلدة تفوح

61.....

3. ملخص بأهم المؤثرات الايجابية والموارد المتعلقة بقطاعي الثقافة والرياضة

62.....

4. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بقطاعي الثقافة والرياضة

63.....

.....64..... أما بالنسبة لقطاع الرياضة، فإن أهم المؤثرات السلبية والمشاكل تتمثل بما يلي:

الجزء السابع: تشخيص واقع الأمن وإدارة الكوارث

-67.....
-67..... 1. ملخص بأهم المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالأمن وإدارة الكوارث
-67..... 2. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالأمن وإدارة الكوارث

الجزء الثامن: تشخيص واقع الوضع البيئي

-70.....
-70..... 1. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالبيئة
-71..... 2. ملخص بأهم المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالبيئة

الجزء التاسع: تشخيص واقع وضع الاقتصاد المحلي

-73.....
-73..... 1. مقدمة عن الاقتصاد المحلي
-74..... 2. خلفية عامة عن الوضع الحالي للقطاع الصناعي
-75..... 3. خلفية عامة عن الوضع الحالي للقطاع التجاري
-75..... 4. خلفية عامة عن الوضع الحالي للقطاع السياحي
-75..... 5. ملخص بأهم المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالاقتصاد المحلي

.....75..... 1.5. المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالقطاع الصناعي والمهني

.....76..... 2.5. المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالقطاع التجاري

.....76..... 3.5. المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالقطاع السياحي

.....76..... 6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالاقتصاد المحلي

.....76..... 1.6. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع الصناعي

.....77..... 2.6. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع التجاري

.....77..... 3.6. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع السياحي

.....77..... 3.6. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع الخدماتي

الجزء العاشر: تشخيص واقع الفقراء والمهمشين والمنكشفين

.....79..... 1. الخصائص الأساسية للأسر والفقراء والمهمشين والمنكشفين في بلدة تفوح

.....80..... 2. ملخص بأهم الموارد والمؤثرات الإيجابية المتوفرة للأسر في البلدة

.....81..... 3. ملخص بأهم مشاكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المعيشية

الجزء الحادي عشر: تشخيص واقع ذوي الإعاقة

.....83..... 1. خلفية عامة عن ذوي الإعاقة

.....84..... 2. ملخص بأهم المؤثرات الإيجابية والموارد المتوفرة لذوي الإعاقة

.....87..... 3. أهم المؤثرات السلبية التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في بلدة تفوح

الجزء الثاني عشر: تشخيص واقع الشباب

-89.....
1. نبذة عامة عن فئة الشباب في بلدة تفوح89.....
 2. المشاركة السياسية90.....
 3. المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية90.....
 4. الشباب والعمل91.....
 5. الشباب والتعليم92.....
 6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل التي تواجه الشباب92.....

الجزء الثالث عشر: تشخيص الواقع الحالي لوضع المرأة

-94.....
1. خلفية عامة94.....
 2. مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية95.....
 2. أهم المؤثرات الايجابية في القطاع النسوي فيما يتعلق بقطاع المرأة هي ما يلي.97.....
 3. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل التي تعاني منها المرأة97.....

الجزء الرابع عشر: تشخيص وتقييم وضع البناء المؤسسي لبلدية تفوح

-100.....
1. نبذة عن المجالس البلدية المتعاقبة في بلدة تفوح100.....
 2. إنجازات بلدية تفوح101.....
 3. الهيكل التنظيمي101.....
 4. الموظفين والقدرات البشرية في مجال التخطيط103.....
 5. آلية التخطيط المتبعة ومحددات عملية التخطيط104.....

الجزء الخامس عشر: ملخص بأهم القضايا والأولويات التنموية

-110.....
1. البنية التحتية110.....
 2. التخطيط والتنظيم111.....
 3. قطاع التعليم112.....
 4. قطاع الصحة112.....
 5. قطاع الزراعة113.....
 6. قطاع الثقافة والرياضة113.....
 7. قطاع الأمن وإدارة الكوارث:114.....
 8. قطاع البيئة114.....
 9. قطاع الاقتصاد المحلي115.....
 10. قطاع الفقراء والمهمشين115.....
 11. قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة115.....



.....116.....

.12 قطاع الشباب

.....116.....

.13 قطاع المرأة

.....117.....

.14 البناء المؤسسي لبلدية تفوح



الجداول

.....20	الجدول رقم (1) النمو السكاني عبر السنوات الماضية
.....20	الجدول رقم (2) سكان بلدة تفوح حسب الجنس وفترة العمر، (للعام 2007م)
.....20	الجدول رقم (3) المؤسسات العاملة في بلدة
.....25	الجدول رقم (4) الذي يبين عدد المساكن المأهولة في بلدة تفوح واتصالها بشبكة المياه ومصادرها .حسب سجل دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007م صفحة (101)
.....26	الجدول رقم (5) الذي يبين عدد المساكن المأهولة في بلدة تفوح واتصالها بالكهرباء
.....26	الجدول رقم (6) يوضح الأرقام المرتبطة بخدمة الكهرباء في البلدة لعام 2011م.
.....27	الجدول رقم (7) وضع الطرق الرئيسية والفرعية
.....27	الجدول رقم (8) التطور الحاصل في قطاع الطرق :
.....28	الجدول رقم (9) واقع المواصلات في البلدة في:
.....28	الجدول رقم (10) أنشطة قطاع الاتصالات فتشمل (الاتصالات، البريد، الانترنت)
.....28	الجدول رقم (11) عدد المساكن المأهولة في بلدة تفوح واتصالها بشبكة الصرف الصحي
.....29	الجدول رقم (12) المؤثرات المتعلقة بقطاع الكهرباء واليات التسديد للنفائات الصلبة المنزلية :
.....30	الجدول رقم (13) والذي يبين أهم المؤشرات الرقمية لقطاع المياه.
.....30	الجدول رقم (14) والذي يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع المياه.
.....31	الجدول رقم (15) والذي يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع الكهرباء.
.....32	الجدول رقم (16) والذي يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع الطرق.
.....32	الجدول رقم (17) يصف حال الطرق في البلدة.
.....33	الجدول رقم (18) التحليل الرقمي لوضعية الطرق الاساسية والترايبية والتي بحالة سيئة
.....35	الجدول رقم (19) أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع النفائات الصلبة
.....35	الجدول رقم (20) أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع النفائات الصلبة
.....38	الجدول رقم (21) أهم المؤشرات الوصفية حول التخطيط والتنظيم
.....39	الجدول رقم (22) المستوى التعليمي في بلدة تفوح حسب الجنس والتحصيل العلمي حسب سجل الإحصاء الفلسطيني 2007م
.....40	الجدول رقم (23) المؤسسات التعليمية المتوفرة في البلدة ووضعها الحالي
.....42	الجدول رقم (24) المؤشرات الوصفية الايجابية في التعليم المدرسي في تفوح
.....42	الجدول رقم (25) المؤشرات الرقمية في التعليم المدرسي في تفوح
.....46	الجدول رقم (26) عدد المؤسسات الصحية في بلدة تفوح ، حسب الجهة المشرفة .
.....52	الجدول رقم (27) أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الصحة في بلدة تفوح
.....52	الجدول رقم (28) أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الصحة في بلدة تفوح
.....54	الجدول رقم (29) توزيع الأراضي في بلدة تفوح حسب طبيعة الاستخدام.
.....58	الجدول رقم (30) أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الزراعة في بلدة تفوح
.....58	الجدول رقم (31) أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الزراعة في بلدة تفوح
.....60	الجدول رقم (32) المراكز والجمعيات الثقافية والأندية والمرافق التي تقدم الخدمات المختلفة لفئة الشباب والمرأة في البلدة
.....65	الجدول رقم (33) أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الثقافة والرياضة في بلدة تفوح



65.....	الجدول رقم (34) أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الثقافة والرياضة في بلدة تفوح
69..	الجدول رقم (35) أهم المؤشرات الرقمية والوصفية حول قطاع الأمن وإدارة الكوارث في بلدة تفوح
72..	الجدول رقم (36) أهم المؤشرات الرقمية والوصفية حول قطاع البيئة والصحة العامة في بلدة تفوح
73.....	الجدول رقم (37) عدد المنشآت العاملة والمشتغلين في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية لعام 2007م.
74..	الجدول رقم (38) السكان من 10 سنوات وأكثر حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل لعام 2007
78.....	الجدول رقم (39) أهم المؤشرات الرقمية والوصفية ذات العلاقة بقطاع الاقتصاد المحلي والتنمية المحلية الاقتصادية
79.....	الجدول رقم (40) الأسر الخاصة حسب التجمع السكاني وحجم الأسرة (2007م)
79.....	الجدول رقم (41) الإعاقات في بلدة تفوح حسب النوع 2007م لعام
80.....	الجدول رقم (42) تحليل الفئات المهمشة والفقيرة والمنكشفة في البلدة وأهم خصائصها والمشاكل التي تواجهها
84.....	الجدول رقم (43) الإعاقات في بلدة تفوح حسب الجنس لعام 2007م حسب سجل دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني
87.....	الجدول رقم (44) العقبات التي تعترض عمل المؤسسات الأهلية والحكومية العاملة في مجال الإعاقة والمصنفة:
87.....	الجدول رقم (45) أهم المؤشرات الرقمية لذوي الإعاقة في بلدة تفوح
88.....	الجدول رقم (46) أهم المؤشرات الوصفية لقطاع التأهيل في بلدة تفوح
93.....	الجدول رقم (47) أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الشباب
93.....	الجدول رقم (48) أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الشباب
95.....	الجدول رقم (49) حالة السكان في بلدة تفوح حسب الجنس والحالة الاجتماعية
99.....	الجدول رقم (50) أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع تمكين المرأة
99.....	الجدول رقم (51) أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع تمكين المرأة
101.....	الجدول رقم (52) أهم إنجازات البلدية (2005 - 2011)

الأشكال

19.....	شكل رقم 1: خريطة موقع وحدود بلدة تفوح
39.....	شكل رقم 2: المستوى التعليمي للبلدة حسب الجنس والتحصيل العلمي للعام (2011).
54.....	شكل رقم 3: مساحات الأراضي حسب طبيعة الاستخدام
55.....	شكل رقم 4: توزيع الأراضي الزراعية حسب نوع المزرعات

توطئة: حاجتنا للتخطيط من أجل الوفاء بالاحتياجات البشرية

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز والانتماء لبلدتنا (تفوح) وبلديتها.... ومن الجميل أيضاً أن يعيش الفلسطيني مسقط رأسه ويعمل دائماً على أن يكون أفضل وأجمل مكان في العالم، ونحن ندعم ونشد أزر بعضنا بعضاً، لنقدم الأفضل والأكثر لبلدتنا تفوح، هذه الأرض الطاهرة والتي نعتز بوجودنا وبأصالتنا العريقة فيها، ونحن نجتاز ونسجل مرحلة مهمة من مراحل التخطيط التنموي الاستراتيجي، ضمن هذا الإطار الذي جمعنا على رؤية مستقبلية ثاقبة فاحصة، ودراسة واعية للواقع المجتمعي، لنتجاوز بالعزيمة والإرادة القوية، متحدين كافة الصعوبات والمعوقات، لترسم مستقبلاً واعداً للأجيال القادمة وبلدنا تفوح، ونحن نتقدم نحو معارج الرقي والازدهار لتحقيق التنمية الشاملة والتطور الحضاري، بأفضل الوسائل، فقد أنجزنا الكثير وبقي الطريق أمامنا طويلاً من أجل تحقيق أهدافنا وطموحاتنا المستقبلية، للأجيال القادمة فقد عملنا ولا زلنا نعمل.

ولقد وصلنا بالنهاية وبعد مجموعة من الاجتماعات وورش العمل إلى أن بزغت شمس التقرير التشخيصي وضاءةً، بجهود الغيورين والمخلصين الخيرين من لجانٍ، وفرق عمل إستراتيجية وأساسية وتخصصية، بمشاركة مجتمعية واسعة وفاعلة وإيجابية، حيث تضافرت جميع الجهود لخروج هذا الانجاز الذي طوى بين طياته واقع تفوح التنموي بكافة مؤثراته الايجابية والسلبية، ليسجل احتياجاته في كافة القطاعات التنموية المجتمعية، بعد تحليل كافة البيانات بناءً على المعلومات والمعطيات التي تحققت بين أيدينا بالتعاون مع فريق التخطيط الأساسي.

وهنا نشعر بالفخر الشديد من دراستنا هذه لأنها مبنية على أساس سليم، ولكي نسابق العالم في خطواته إلى الأمام ، حتى نصل إلى حال أفضل وهذا يكون بالعمل الخالص النابع من القناعة المتجددة في عروقتنا.

ونتقدم هنا بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في هذه الدراسة خاصة وزارة الحكم المحلي، وصندوق تطوير البلديات، وطاقم التعليم المستمر (جامعة بيرزيت) ضمن إطار مبادرة الصندوق لإعداد خطة تنموية إستراتيجية لـ (41) بلدية في المحافظات الشمالية والجنوبية (الضفة و غزة)، ولا ننسى سكان بلدتنا الغالية.

نأمل أن تكون بلدتنا من البلديات المميزة بعراقتها متقدمة علمياً، وصناعياً، وصحياً، وبيئياً، وزراعياً، محافظةً على أصالتها، يملؤها الحب والأمان، مثال للمشاركة المجتمعية والانتماء والعطاء. نحو خطوة للأمام، عماريا تفوح شعارنا، والتنمية الشاملة دليلنا، للمضي قدماً نحو مسيرة العطاء لتحديد الأولويات وأهم القضايا التنموية لنستلهم منها احتياجاتنا المستقبلية في ظل دولتنا الحرة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

نمر محمود خميسة

رئيس بلدية تفوح



مقدمة

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الآونة الأخيرة قد فرض علينا التوسع في الاحتياجات اليومية الضرورية، وما كان بالأمس يعتبر من الكماليات أصبح اليوم من الضروريات، كما أن انتشار مظاهر العولمة قد غيرت كثيرا من السلوكيات البشرية والتطلعات الاستهلاكية لصالح المحاكاة وزيادة الطلب على السلع والخدمات بصورة عامة. ورغم حرص السلطة الوطنية الفلسطينية على إنشائها وزارة للتخطيط تحت مسمى التخطيط والتعاون الدولي، ثم التخطيط في فترة لاحقة؛ فإن العنصر البشري لم ينل القسط الكافي من الاهتمام من حيث التخطيط لاحتياجاته عبر الزمن¹، بحيث يمكن الوفاء بهذه الاحتياجات المختلفة والمتنوعة سواء أكانت سلعية أم خدمية آخذين في الحسبان أن احتياجات السكان تتفاوت فيما بين الذكور والإناث.

كما تتفاوت هذه الاحتياجات حسب الأعمار المختلفة، إذ إن احتياجات صغار السن تختلف عن احتياجات الشباب، والشيء نفسه ينطبق على الكهول والشيوخ، كما أن احتياجات السكان تتفاوت نسبيا من منطقة لأخرى، فاحتياجات سكان المدن تتباين مقارنة باحتياجات أهل الريف أو أهل المخيمات، إضافة إلى أن احتياجات الأصحاء تختلف عن احتياجات المرضى، وعلى ضوء المعطيات السكانية القائمة وعلى أساس معدل النمو السكاني السنوي في حده الأدنى للسنوات القادمة وهو 3%، وذلك في ظل مساحة ثابتة واحتياجات متزايدة من البنية التحتية والمرافق العامة مما يبنى بحدوث انفجار سكاني، وأن هذا الانفجار سيكون أكثر حدة في البلدات الفلسطينية المكتظة والمزدحمة التي لا تقوى على التمدد أو التوسع.

ومما تقدم يتضح أن الوفاء باحتياجات السكان السلعية والخدمية الحاضرة والمستقبلية يقتضي الإعداد والتحضير لها بشكل متكامل من كل الوزارات، فهناك الاحتياجات الإسكانية والتعليمية والصحية والاجتماعية والقضائية والأمنية وذلك بخلاف الاحتياجات من السلع اليومية من غذاء وماء ودواء وكساء وغاز وكهرباء، ويراعى أن توفير هذه الاحتياجات يجب أن يكون مقرونا بالجودة العالية والأسعار المناسبة في التوقيت الذي تستدعيه الحاجة يوما بعد يوم.

لقد تم إعداد التقرير التشخيصي الأول² في المجالات التنموية لبلدة تفوح بناء على نقاشات معمقة ولقاءات مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني، وبالتعاون وبالتشاور مع لجان أصحاب العلاقة واللجان التخصصية المختلفة، حيث طرحت هذه الفكرة في اللقاء المجتمعي الأول مع إطلاق مشروع التخطيط الاستراتيجي للبلدة شهر أيار (2011م) عندما دعت بلدية تفوح وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وصندوق البلديات وبالمشاركة مع التعليم المستمر لجامعة بيرزيت ومؤسسات القطاعين العام والخاص من أجل الاستماع إلى آرائهم بخصوص أولويات التطوير في البلدة، وقد استمع الحضور خلال ورشة العمل هذه إلى شرح مفصل من فريق التخطيط الأساسي ورئيس البلدية والجهات ذات العلاقة.

¹ منسق فريق التخطيط الأساسي. حرب رزيقات

² محاضر جلسات التحليل والتشخيص التنموي للقطاعات في البلدة.

يتركز هذا التقرير بشكل أساسي على نتائج تشخيص المجالات التنموية المختلفة في بلدة تفوح بشكل مرن وطبقاً للاحتياجات الملحة، مع مراعاة عدم الاستقرار لتكون نقطة انطلاق للخطة الإستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار أن المجال التنموي أحد الجوانب المستهدفة والمهمة في الخطة الإستراتيجية للمجتمع المحلي، ومن ثم الانطلاق نحو التطوير في شتى المجالات التنموية، من خلال الاعتماد على عدة عناصر، منها الطاقة البشرية مثل الأيدي العاملة والموارد والكفاءات العلمية والموارد مثل المواد الخام والبنى التحتية الأساسية ومدى ملاءمتها مع الخطة التنموية.

ومن أجل تنفيذ مجموعة من المشاريع التطويرية الهامة التي تلي احتياجات المجتمع المحلي، بمشاركة ممثلهم من أصحاب العلاقة فرادى أو مؤسسات. وأكثر من ذلك، فإن هذا التشخيص تستخلص منه الخطوات الضرورية الواجب اتخاذها من أجل تحقيق رؤية هذا المجتمع بمساعدة المؤسسات والأفراد الذين يمثلونه. ولقد تم تصنيف المجالات التي تهتم المجتمع المحلي في بلدة تفوح بناءً على الواقع التشخيصي للاحتياجات، وقد تم اعتماد توزيع اللجان³ حسب المجالات المختلفة حيث عقدت اجتماعات منتظمة ومركزة لتحليل الواقع ووضع الأولويات وتحديد الاحتياجات للمبادرة بوضع مشاريع تنموية ضمن الخطة الإستراتيجية.

يقسم التقرير إلى خمسة عشر جزءاً رئيساً بحيث يبدأ بهذه المقدمة تليها منهجية العمل وخلفية عن بلدة تفوح، ومن ثم يعرض الجزء الأول: البنية التحتية لتشمل مصادر المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والمواصلات والنفائيات، أما الجزء الثاني: التخطيط والتنظيم العمراني فيوضح خليفة عامة عن واقع التخطيط العمراني والتنظيمي للبلدة وأهم المؤثرات الإيجابية والسلبية والمشكلات، أما الجزء الثالث والرابع: يلخصان قطاع التعليم والصحة.

أما بالنسبة لقضايا الزراعة فيتطرق لها التقرير من حيث التطور التاريخي والاستخدامات وأنواع الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي في الجزء الخامس . وتتناول الأجزاء السادس والسابع والثامن وضع الرياضة والثقافة والأمن وإدارة الكوارث والبيئة . هذا وتتطرق الأجزاء التاسع والعاشر والحادي عشر إلى وضع القوى العاملة في البلدة وتصنيفاتها المختلفة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، أما الجزء الثاني والثالث عشر فيتناولان قطاع الشباب والمرأة بحيث يعرضان مشاركة هذه الفئات في السياسة والنشاطات الاجتماعية والثقافية والعمل والتعليم. بالإضافة إلى ذلك يحاول التقرير في الجزء الرابع عشر عرض واقع البناء المؤسسي وتطوير البلدية، وأخيراً يفصل التقرير في الجزء الخامس عشر أهم التوصيات وأولويات العمل في كل قطاع كما عبر عنه المواطنين، مع عرض الملاحق المتعلقة بأسماء المشاركين في ورشات العمل التحضيرية وورش العمل المركزة والمراجع والأدبيات المستخدمة، وبعض الجداول والأشكال والصور التوضيحية .

³ تقرير تحليل أصحاب العلاقة لبلدة تفوح.

المنهجية

تطمح مؤسسات المجتمع المحلي في بلدة تفوح، ومنها البلدية إلى وضع خطة تنموية إستراتيجية شاملة، للأعوام 2012-2015، إيماناً منها بالمسؤولية لمواكبة التطورات والحاجات المتنامية لبلدة تفوح، ورغبة في تحقيق التنمية وتطوير الموارد والبنى التحتية، في المجالات التنموية الأخرى من أجل وضع المجتمع على مسار تنمية حقيقية تتجاوب مع حاجته مستقبلاً، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية من خلال وضع الخطة الإستراتيجية للبلدة كجزء من الوطن الفلسطيني، ومن خلال المشاركة الفاعلة من قبل المؤسسات القاعدية (الاجتماعية والثقافية والشبابية والنسوية والخدماتية والقطاع الخاص بكل فئاته). بحيث يكون النمو المحلي متكاملًا ومنسجمًا مع التنمية والتطوير الاقتصادي العام .

اعتمدت عملية تشخيص وتحليل الواقع التنموي لبلدة تفوح على المنهجية المتبعة في دليل "التخطيط الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية" والذي أعده صندوق تطوير وإقراض البلديات ووزارة الحكم المحلي، بحيث تم تحديد أهم المؤثرات السلبية والإيجابية في كل مجال تنموي، بالإضافة إلى تحليل الموارد والمصادر المحلية المتوفرة والتي تتمثل في المصادر الطبيعية والبشرية والبنية التحتية والروابط والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات القاعدية. باستخدام أدوات تحليلية عززت المنهجية المتبعة في دليل التخطيط الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية المعد من صندوق تطوير وإقراض البلديات. وضمن هذا الإطار، تمت عملية تشخيص وتحليل الواقع التنموي من خلال مراحل أساسية شمل كل منها على مجموعة من الأنشطة التي قام بتنفيذها فريق العمل لتنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية ، موضحة بالتفصيل في الملحق رقم 1.

- **المرحلة الأولى:** فقد تم اعتماد فريق التخطيط الأساسي من المجلس البلدي للبلدة لإدارة مشروع الخطة الإستراتيجية، والترتيب لنشاطات إعداد الخطة وجمع المعلومات، ليقوم بمهام قيادة
- **المرحلة الثانية:** تشكيل لجان تخصصية مختلفة من المجتمع المحلي تضم في عضويتها أفراداً ناشطين ومؤسسات حكومية وأهلية تعكس الاحتياجات المتنوعة في مختلف القطاعات الحيوية والتي شملت: التخطيط والتنظيم والبنى التحتية، وجانب البيئة والصحة العامة، والخدمات الاجتماعية؛ كالتعليم والمرأة والشباب والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، والاقتصاد المحلي والتجارة والاستثمار، والزراعية والموارد الطبيعية كالنقل والمواصلات والأمن والدفاع المدني، والشؤون الثقافية والرياضية.
- **المرحلة الثالثة:** تم جمع البيانات من مصادر عديدة، منها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات والمدريات والوزارات والجهات ذات العلاقة المختلفة والموقع الإلكتروني لفلسطين في الذاكرة والمقابلات الميدانية الفردية والجماعية. وقد اعتبرت اللجان أنّ مجموعات العمل الميدانية تعكس اهتمامات

⁴ راجع ملحق رقم 2 بأسماء المشاركين في المجموعات المركزة. (فريق التخطيط الأساسي وأعضاء اللجان التخصصية)

المشاركين والمجتمع الذي تمثله، حيث قامت باجتماعات ولقاءات منتظمة ومكثفة في كل مجال تنموي، وخلصت إلى توصيات ووضع أولويات تم عرضها ومناقشتها في ورشات العمل التشخيصية والتحليلية، حيث تم اعتمادها عند إعداد هذا التقرير.

■ **المرحلة الرابعة:** شملت المرحلة الأخيرة كتابة التقرير النهائي ومراجعته من قبل جميع أعضاء فريق العمل وإدراج التعديلات اللازمة.

■ **المرحلة الخامسة مراجعة الوثائق والتقارير:** قام الفريق بمراجعة ما توفر من تقارير لها علاقة بواقع البلدة، إلا أن معظم ما توفر اقتصر على إحصائيات ومعلومات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى مقابلات شخصية وجماعية شبه منظمة والمجموعات المركزة وتوفر المصادر الذاتية منها، حسب الجدول الزمني المرفق والتزام أعضاء اللجان بتوقيت الجلسات التحليلية.



خلفية عامة عن بلدة تفوح

١. نبذة تاريخية:

تفوح بلدة كنعانية، سميت بهذا الاسم (بيت التفاح)، لاشتهارها بزراعة أشجار التفاح، وقيل بيت تفاحة إحدى زوجات سيدنا يعقوب عليه السلام. عاصرت تفوح منذ قديم الزمان عدة حضارات زالت وفنيت، والبلدة شامخة، رغم الكوارث والمحن، وتدل الدراسات الأثرية على أن بلدة تفوح سُكنت منذ العصر القديم، وتعاقبت عليها حضارات مختلفة عبر العصور أهمها الكنعانية والبابلية، والرومانية، والبيزنطية، واليونانية، والإسلامية ومما يدل على ذلك وجود الآثار الرومانية، وقبور الشهداء، ومن آثارها السور الروماني القديم، والسجن الأثري، ودير الرهبان في المعمودية. حيث دلت الحفريات الأثرية أن تاريخها يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، ففي الشمال تقع خربة اسطاس، وخربة الخمجات، التي تملؤها الكهوف الكنعانية والرومانية، وكذلك وسط البلدة القديمة المحاطة بالسور الروماني القديم والسجن والمحكمة، وبقايا الكنائس كالمعمودية،^٥ والدير، والآثار الإسلامية، ومنها قبر أحد قادة الحامية الإسلامية بقيادة عمرو بن العاص، هو الشيخ عبد القادر الجيلاني، ومقام الشيخ حسين، ومن ثم جاء الانتداب البريطاني والعهد الأردني والاحتلال الإسرائيلي وأخيرا وصول السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994)م.^٦



صورة رقم 1: مناظر تراثية وتاريخية في البلدة

٢. أحياء البلدة:

قسمت البلدة في الوقت الحاضر إلى عدة أحياء، لسهولة التواصل والتعارف، وتقديم الخدمات البلدية، ويعود ذلك إلى التوسع العمراني، وزيادة رقعة البناء، والتنوع في الخدمات وتفرعها وهي: مسطح البلدة وسط البلد،

^٥ راجع كتاب الطريق إلى الديار المقدسة، وسفر لوقا

^٦ راجع موسوعة بلادنا فلسطين ل د. مصطفى مراد الدباغ الجزء الرابع.

الحورة، كروم الغرابة، البصة، فرش الأقرع، لوزة، الخمجات، أبو دعجان، بئر عركة، شعب الملح، واد عزيز، اسطاس، القطراوانية، عقبة تفوح، القرنة، الجلال، المعمودية، ادغاييس، المحزم، المرطرة.

٣. عائلات وحمائل وعشائر بلدة تفوح:

يتمثل تقسيم العشائر والحمائل الرئيسية في بلدة تفوح كالتالي:

- **عشيرة اريقيات:** تتكون من العائلات والفخوذ الآتية: آل جبرين، آل السعايدة، آل أبو اسنينة، آل المجرات، آل شاهين، آل عذبة، آل زعمط، آل ديكه، آل علي إبراهيم، آل حمدان.
- **عشيرة الطردة:** تتكون من العائلات والفخوذ الآتية: آل الصرايرة ، آل الزواتنة، آل الشدايدة، آل الصوابرة، آل البحور، آل مصبح.
- **عشيرة الخمايسة:** وتتكون من العائلات والفخوذ الآتية: آل عبد اسعد، آل سلامة (عبد المهدي)، آل الأطرش، آل الفنن ه، آل بدوي، آل قاسم، آل إسعيد بدران، آل رزق، آل أبو ارزيق، آل عطيات، آل محمد عيسى، آل خطّاب.
- **عائلة غانم:** من العائلات الفلسطينية المهجرة من أراضي عام 1948م لجأت إلى البلدة .

٤. الأراضي المصادرة:

تفوح كغيرها من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية تعرضت لأراضيها للمصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي^٧، حيث تقع أراضي بلدة تفوح المصادرة إلى الغرب من مدينة الخليل وتبعد عنها مسافة (23) كم.

يحدها غرباً أراضي السنابرة، وشرقاً أراضي ترقوميا وبيت كاحل، وشمالاً بيت أولاً وترقوميا، وجنوباً بلدة إذنا وتسمى أرض (جمرورة) والمقام عليها معبر ترقوميا الذي يربط أراضي حدود (1967)م وأراضي عام (1948)م.

وتحمل هذه الأراضي عدة تسميات "مرج قصة، الرويسات، شعب عزام، اكفر، النجمة، الخب، ب يارات أبو عميرة، ذراع العبد، خلة الخماس، خلة الخيمة" وتبلغ مساحة تلك الأراضي حوالي (2126) دونم، وهي ملك لجميع أهالي البلدة بلا استثناء،

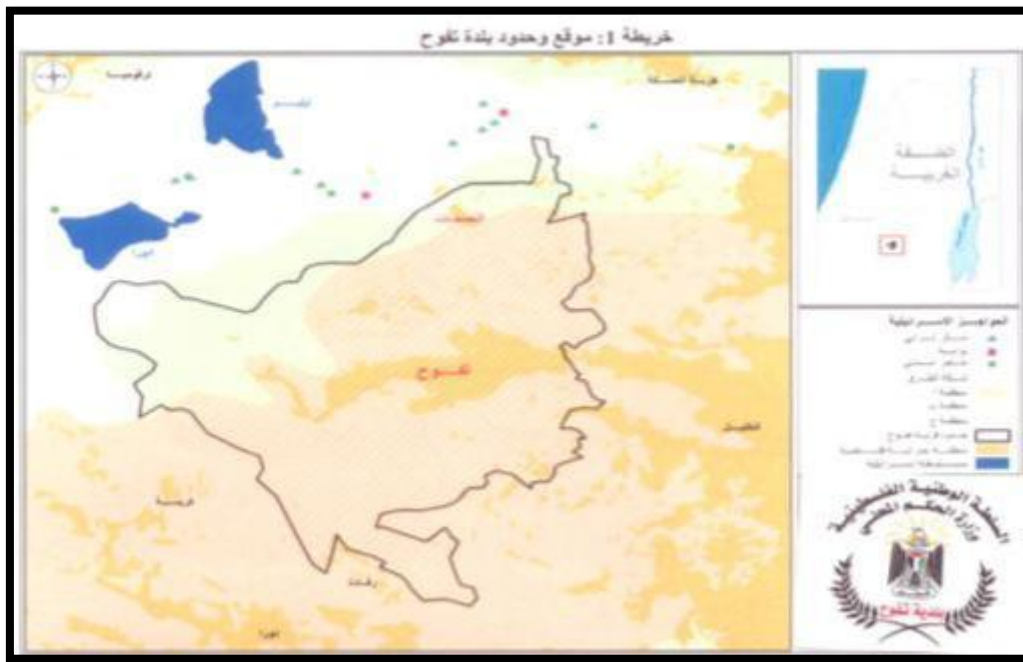
^٧ لجنة الدفاع عن أراضي جمرورة / عنهم محمد محمود محمد الصرايره.

ومتوازئة جيلا عن جيل منذ العهد العثماني وتحديداً في تشرين ثاني عام (1890م، ومع الإشارة لعدة مواقع كجبل المحزم، وواد شقاق تمت مصادرتها واستعادتها من الاحتلال بشهادات وكواشين طابو^٨.

٥. الموقع الجغرافي والمساحة والحدود:

يأخذ المخطط العمراني للبلدة شكلاً طولياً، وتحيط بأراضيها قرى وأراضي الخليل، دورا، بيت كاحل، ترقوميا، إذنا، وتتميز بطبيعة جغرافية جبلية وعرة، أما المباني فهي على قمة جبلية تفصلها أودية متوسطة العمق، وتبلغ مساحة التنظيم الهيكلي القديم 1كم مربع تم توسعته في العام 2007م ليصبح 7 كم مربع تقريباً.

خريطة ١ وشكل رقم (1): موقع وحدود بلدة تفوح



تبلغ مساحتها (20.300) دونماً، تزرع فيها أشجار الزيتون، واللوزيات، ومساحة المنطقة العمرانية فيها (628) دونماً، وترتفع عن سطح البحر 850 م، ويبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في البلدة) 457 ملم، ويصل المعدل السنوي لدرجات الحرارة إلى (16) درجة مئوية، ومعدل الرطوبة النسبية 61%.

٦. الخصائص الديموغرافية لبلدة تفوح:

اعتمد تحليل المعلومات لهذا القسم على النتائج النهائية للتعديد العام للسكان والمنشآت لعام 2007م والذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما تم تدعيمه من خلال المقابلات مع البلدية وممثلي المؤسسات المحلية والمجموعات المركزة مع فئات النساء والشباب والمزارعين. وقد بلغ عدد سكان بلدة تفوح عام 1922م حوالي (461) نسمة، وعام 1945م حوالي (780) نسمة، وعام 1967م حوالي (1600) نسمة، وعام 1978م

^٨ سجلات المجلس البلدي ومخاتير البلدة .

^٩ تقرير بلدة تفوح التشخيصي لمؤسسة أريج - معهد القدس للأبحاث التطبيقية، (وحدة المعلومات الجغرافية-أريج).

حوالي (3400) نسمة، وحوالي (10330) نسمة عام 2007م، وعام 2010م (11150) نسمة، وعام 2014م (13022) نسمة تقريباً، وتتكون من عدد قليل من الأحياء والحارات، وكانت تفتقر للحضارة والعمران والبنية التحتية، ويشكل عدد سكان بلدة تفوح 1,91% من مجموع عدد سكان محافظة الخليل.

تبلغ نسبة النمو السكاني في المنطقة 3,3% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة النمو السكاني في الضفة الغربية والتي تصل إلى 2,65%. أما معدل الكثافة السكانية في بلدة تفوح فتصل إلى 686 نسمة في كل كم مربع. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 1,857 نسمة داخل حدود البلدية بينما تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لتصل إلى نسمة واحدة في كل 4 كم مربع خارج حدود البلدية.

جدول رقم (1): النمو السكاني عبر السنوات الماضية

المجموع	السنة
461	1922
780	1945
1600	1967
3400	1978
10330	2007
11150	2010
13022	2014

يوضح الجدول رقم (1)، النمو السكاني عبر السنوات الماضية لبلدة تفوح. يجب التنويه هنا بأن الأرقام تقديرية بناءً على التعداد العام للسكان للعام 2007م - 2014م لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني باستثناء التجمعات السكانية في كل من لوزا شعب الملح وادغابيس والتي يساوي مجموع سكانها 3500 نسمة تقريباً مع مراعاة نسبة الزيادة السنوية.

أما الجدول رقم (3) في بين لنا بأن فئة كبار السن قليلة حيث أنها لا تتجاوز 3% من مجمل سكان البلدة. أما فئة الأطفال حتى سن 14 سنة يمثلون قاعدة الهرم وتبلغ نسبتهم 55,1%. وتراوح فئة البالغين بين (15 - 64) سنة وتمثل 41,9%، أما فئة الشيوخ تبلغ 3% فقط، أي أن قمة الهرم السكاني ضيقة. هذا وتبلغ نسبة الذكور للإناث 100:103 حيث نسبة الذكور 50,8% ونسبة الإناث 49,2%.

جدول رقم (2): سكان بلدة تفوح حسب الجنس وفئة العمر. (العام 2007م)

الفئة العمرية	4-0	9-5	14-10	14-0	19-15	29-20	64-30	65 فما فوق
المجموع	1792	1635	1541	4968	1328	1803	2029	202
الذكور	901	848	785	2534	673	911	1028	103
الإناث	981	787	756	2434	655	892	1001	99

ويشير ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني في تفوح يعتبر مجتمعاً فتياً باعتبار أن قاعدته عريضة، وهي تتحول تدريجياً إلى فئة البالغين وبمعدلات عالية وتنحصر أكثر بين فئة الشباب، مما يلقي الضوء على أن التخطيط الإستراتيجي للمستقبل يجب أن يركز على هذه الشريحة المهمة لتنمية طاقاتهم ومواردهم. أما الشيوخ من سن 65 سنة فنسبتهم متدنية. كما أن هذه الفئة هي فئة غير فاعلة اقتصادياً ولا تزاو أعمالاً في أغلب الأحيان.

٧. الأطراف المحلية في التنمية المحلية والتخطيط المجتمعي لبلدة تفوح

1.8. المجالس البلدية المتعاقبة:

شهدت البلدة على مر العصور تاريخاً حافلاً من الأحداث، ولكن كان هناك شعاع من الأمل دائماً ينبع من إيمان أبنائها وقادتها، فتوالت اللجان والمجالس المتعاقبة، مروراً بفترة الاحتلال، ومن بعدها بالسلطة الوطنية الفلسطينية، على نقطة مضيئة من تاريخ هذه البلدة العظيمة، فقد كانت هذه المجالس برؤسائها وأعضائها، تشكل سداً منيعاً ضد أطماع المحتلين، ومحاولاتهم للنيل منها ومن شعبها، فقامت منذ استلامها لمهامها بإنشاء العديد من الإدارات والأقسام والوحدات الجديدة^{١١}، على أسس علمية متطورة، ونحن هنا، وجدنا أن من حق أولئك العظام الذين قادوا هذه البلدة العظيمة، أن نسجل أسماءهم وما نعرفه عنهم، بحروف من ذهب، تخليداً لذكراهم، ورداً لجميلهم، وعرفاناً بفضلهم.

2.8. اللجان المحلية السابقة والحالية:

- **اللجنة المحلية:** تشكلت اللجنة المحلية لخدمة أهالي البلدة، والدفاع عن حقوقهم، وفض النزاعات، وكانت تتكون من المرحوم الحاج محمود إبراهيم جابر ارزيقات ، المرحوم الحاج عبد النبي عبد المهدي خميسة ، المرحوم الحاج يوسف عبد المحسن الطردة.
- **المجلس القروي للعام 1979م:** تأسس هذا المجلس عام 1979م وكان أول رئيس لهيئة محلية رسمية السيد محمود إبراهيم جابر ارزيقات المعروف أبو فواز (المختار).
- **المجلس البلدي للعام 1995م:** شكل هذا المجلس في تاريخه بتكليف وتعين أعضائه الجدد من قبل وزارة الحكم المحلي الفلسطينية برئاسة السيد محمود إبراهيم عبد اسعد خميسة.
- **المجلس البلدي للعام 2005م:** شكل هذا المجلس في العام 2005م بموجب الانتخابات البلدية ، برئاسة السيد خالد إبراهيم بدوي الطردة، بتاريخ 2005/5/5م ، تقتصر الموارد المؤسساتية للبلدة على وجود البلدية وعدد من المؤسسات، البعض منها فاعل والبعض الآخر متوقف عن العمل، بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية كالمدارس الأساسية والثانوية والمراكز الصحية المؤسسات المحلية في البلدة.

3.8. المؤسسات الأهلية القاعدية الأخرى في البلدة:

تلعب المؤسسات المحلية في البلدة دوراً هاماً في تطوير المجتمع في البلدة وتختلف في درجة تأثيرها في المجتمع والعديد منها تقدم الخدمات لفئات مجتمعية مختلفة في البلدة^{١٢}، فمنها من يقدم الخدمات إلى فئة الشباب

^{١١} سجلات مجلس بلدي تفوح والنشرات الدورية الصادرة عن قسم العلاقات العامة 2010-2009-2007

^{١٢} ، فريق التخطيط الأساسي

وفئة النساء وطلاب الجامعات بالإضافة إلى شمولية بعض خدماتها لقطاعات تنمية مختلفة ، وتختلف المؤسسات من حيث الفاعلية والإمكانات وبين الجدول رقم (3) جميع المؤسسات في البلدة^{١٣} .

اسم المؤسسة	عضوية الهيئة الإدارية	سنة التأسيس وجهة الترخيص	الموجودات المتوفرة لدى المؤسسة
بلدية تفوح	9 ذكور ، 2 إناث	1994، وزارة الحكم المحلي	مباني وأراضي ملك وتجهيزات مكتبية وموظفين .
جمعية تفوح الخيرية	7 ذكور	1980، وزارة الداخلية وتعتبر أقدم مؤسسة .	مباني وأراضي وتجهيزات مكتبية وموظفين.
جمعية الإسراء ورعاية المعاقين	9 ذكور	2003، وزارة الداخلية	* توفر القليل الإمكانيات لدى الجمعية فهي إطار معنوي تجمع بين أعضائها . * الجمعية تقيم في مبنى مستأجر.
جمعية التعليم العالي	7 ذكور	2007، وزارة الداخلية	* توفر مكتبة ومختبر حاسوب من شركة الاتصالات وقليل من الإمكانيات لدى الجمعية . * الجمعية إطار معنوي تجمع بين أعضائها *الجمعية تقيم في مبنى مستأجر تمارس نشاطها.
جمعية مركز تفوح للثقافة والفنون	9 ذكور	1196، وزارة الثقافة الفلسطينية	* مبنى ملك * لا يوجد أي نوع من الإمكانيات لدى المركز * هو إطار معنوي يجمع بين أعضائه
جمعية تفوح الزراعية التعاونية	7 ذكور	1986، وزارة الداخلية	* لا يوجد أي نوع من الإمكانيات لدى سوى تراكتور وماكينه رش وعربة مجرورة * الجمعية هي إطار معنوي تجمع بين أعضائها
نادي شباب تفوح الرياضي	11 ذكور	1992، وزارة الشباب والرياضة.	* مبنى ملك. * لا يوجد أي نوع من الإمكانيات لدى النادي. * إطار معنوي يجمع بين أعضائه. * لا يوجد أي من الموجودات المتوفرة لدى النادي.
لجنة تنظيم المرأة	7 إناث	1993، تنظيم الأسرة إقليم الخليل.	* لا يوجد أي نوع من الإمكانيات لدى اللجنة. * اللجنة هي إطار معنوي تجمع بين أعضائها وفي مبنى مستأجر.

كما وتنشط في البلدة العديد من الأطر والفروع لاتحادات ولجان تنظيميه نشطة على مستوى المحافظة ومن أهمها ، جمعية المرأة الريفية لجنة الدفاع عن الأراضي المصادرة ، لجنة اتحاد عمال نقابات فلسطين – شؤون المرأة، وتمتاز جميعها بأنها تفتقد لأي نوع من الإمكانيات لديها وهي إطارات معنوية تجمع بين أعضائها.

١٣ تقرير تحليل أصحاب العلاقة صفحة رقم 15

4.8. دور الأطراف الفاعلة في عملية التنمية المحلية والتخطيط المجتمعي:

من الجدول أعلاه تبين لنا الضعف الكبير الذي تعاني منه المؤسسات في البلدة وخاصة على مستوى الموجودات، فهي لا تزال تفتقد وبأغلبها وخاصة المركز الثقافي والنادي الرياضي للتجهيزات، وكذلك الجمعية الزراعية وجمعية التعليم العالي وجمعية الإسراء للمقرات، وكذلك لا بد من دعم المركز الثقافي والنادي الرياضي والجمعيات التخصصية لما تمثله من تغير في البلدة، وقد كان تأثيرهما واضحا وخاصة في فترات نشاطهما، ولعل التمثيل النسبي الكبير لتلك المؤسسات في البلدة يعزز من دور الشباب والمرأة أكثر وأكثر، فهي مؤسسات ينضم إليها ما يقارب من 20% من سكان البلدة بالعضوية وفي الجمعيات العامة لها .

ولابد من الإشارة إلى إن المؤسسات الموجودة في البلدة تعمل بالعديد من الأنشطة الثقافية الهادفة إلى بناء قدرات الشباب¹⁴، بالإضافة إلى توفير الدعم للطلاب في الجامعات الفلسطينية، وذوي الاحتياجات، والمزارعين، وعقد ورشات تثقيفية للنساء وكذلك دورات للتوعية بالصحة النسائية والأمومة والطفولة.

بالإضافة إلى إن البرنامج التدريبي الحالي الذي أعطى للمرأة والشباب على حد سواء ، لاكتساب مهارات وخبرات في مجال العمل التنموي وبناء القدرات المحلية والمدعوم من وكالة الغوث (الأنروا) والمخصص للذين يحملون بطاقات وكالة.

هنالك عدد من المؤسسات النسوية والشبابية الموجودة على مستوى البلدة، بعضها فاعل والبعض الآخر متوقف عن العمل، لذا تعتبر البلدية المحرك الرئيسي لعملية تحديد احتياجات السكان التنموية وصلة الوصل ما بين المؤسسات التمويلية المحلية والأجنبية التي قد تنفذ مشاريع في البلدة بشكل عام، لذا لا يوجد نهج مومأسس يشكل نموذج لعملية تحديد الاحتياجات من خلال المشاركة المجتمعية. وبذلك فإن علاقات التنسيق غير متشابكة، فلا يشارك السكان كقوة مجتمعة عادة بتحديد احتياجاتهم بشكل مباشر.



¹⁴ تقرير تحليل أصحاب العلاقة لبلدة تفوح

الجزء الأول: تشخيص واقع البنية التحتية

مما لا شك فيه يعتبر قطاع الخدمات والبنية التحتية الأساسية من أهم القطاعات التنموية الأساسية التي تتمتع بها بلدة تفوح، والتي تقع على رأس الهرم في سلم الأولويات لكافة القطاعات وذلك لاعتبارها من المقومات الأساسية في عصب الحياة اليومية، فلا يستطيع الإنسان العيش بدون مياه، وحياء صعبة بدون كهرباء ووسائل تنقل صعبة بدون طرق، وحياء معيشية يومية منغصة وسط أكوام النفايات الصلبة والروائح الكريهة المنبعثة عن الحفر الامتصاصية وخطوط المياه العادمة المكشوفة وغير المعالجة حيث تنتشر الأوبئة والأمراض والحشرات الضارة والجرذان وغيرها.

ومن هنا وللحاجة الماسة لتطوير البنية التحتية لتكون قوية من أجل توفير الخدمات المناسبة للمواطنين بشكل مستمر ودائم من خلال تحسين خدمات المياه والكهرباء وتحسين شبكة الطرق وتوسيعها وتعبيدها وتشجيرها، والتي تعتبر من أساسيات البنية التحتية، ومقومات عجلة الاقتصاد، وتوفير هذه الخدمة المياه والكهرباء، أولوية من أجل رفع أثار المعاناة الطويلة، بالرغم من أن الدعم المالي والبشري والمجتمعي الذي يستهدف هذه القطاعات يستنزف الجزء الأكبر من ميزانية البلدية، ورغم كل المعوقات وضعف الإمكانيات إلا أنه حصل تقدم فعلي في السنوات الماضية في مستوى الخدمات المقدمة للسكان، وحصل نقلة نوعية في تأمين واستقرار تلك الخدمات بحيث أصبح العمل مبني على أساس تخصصي في البلدية، وهنا لا بد من الإشارة إلى التعاون والتفاهم بين البلدية والسكان لحل المصاعب . وضمن هذا السياق، نقدم عرضاً تشخيصياً عن الوضع الحالي لقطاع الخدمات والبنية التحتية الأساسية للبلدة بالقطاعات التالية^{١٥}، المياه، الكهرباء^{١٦}، الطرق، المواصلات، الصرف الصحي، النفايات الصلبة^{١٧}، الاتصالات.

١. خلفية عامة عن قطاع المياه

كانت تفوح تعتمد على مياه الآبار والينابيع حتى وقت متأخر، حيث كانت مياه جميع الينابيع عذبة وصالحة للشرب، والتي كانت تسد حاجة السكان من مياه الشرب والزراعة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى استخدام آبار جمع مياه الأمطار والتي كانت تحفر في الصخور على شكل (الانجاصة). وقد تأسست شبكة المياه في بلدة تفوح عام (1992م) بطريقة بدائية حيث تم تغذيتها عن طريق خط ناقل رئيس قطر 4" من شركة (مكروت) ، عبر الجبال والأودية المحيطة، حيث تم بناء خزان رئيس (قائم لغاية الآن في منطقة الحورة)، وهو الخزان الوحيد والمتواجد ولا يتسع لأكثر من (300 كوب)، ويغذي مركز البلدة.

فرضت عملية التوسع العمراني في البلدة على البلدية العمل على تطوير خدمة المياه ، لذا فقد بدأ التوسع في تمديد شبكات المياه حسب حاجة السكان مع اعتماد جزء كبير من السكان على الآبار والينابيع الموجودة، بخطوط مياه فرعية وبالأقطار 4"،

^{١٥} لجنة البنية التحتية وقسم المياه في البلدية: م. خالد سعود طرده، والفني رأفت الجعبة وفريق العمل المساعد.

^{١٦} لجنة البنية التحتية في البلدية : م خالد سعود الطردة والفني عبد شاكر ارزيقات وسلامة محمد علي طرده.

^{١٧} لجنة البنية التحتية في البلدية: م. خالد سعود طرده، وقسم الصحة، وفريق التخطيط الأساسي.

3، 2، ومع تزايد عدد السكان ازداد الطلب على المياه ، وفي ظل ازدياد العمران وبناء الحفر الامتصاصية وعدم وجود شبكة للصرف الصحي أصبحت مياه جميع الآبار والينابيع العامة والخاصة ملوثة وغير صالحة للشرب^{١٨}.

وفي الفترة ما بين 2002-2004م تم تجديد وتحديث معظم أجزاء شبكة المياه الداخلية في البلدة بدعم وتمويل صندوق تطوير البلديات، بحيث تم تقليل الفاقد إلى حوالي 26% في حين كان الفاقد قبل ذلك يزيد عن 35% نتيجة قدم وتلف الشبكات الموزعة للمياه مما أدى ذلك إلى خسارة كمية من المياه (فاقد)، والمخصصة لحاجة السكان للاستخدام المنزلي والشرب، والفاقد ناجم عن تلف شبكة التزويد بسبب قدمها ، بالإضافة إلى التكلس في الشبكة مما سبب مشاكل صحية لدى المواطنين^{١٩}.

في العام 2007م تمت المباشرة في أعمال إضافة خط رئيس موزع بقياس (6 أنش) من الخزان إلى وسط البلدة مع محطات توزيع فرعية جديدة، ممول من (مؤسسة أكسفام) تمهيداً لربط البلدة بخط رئيس مزود بقطر (8- 10 أنش) بدل الخط الحالي ذو القطر (4 أنش)، وكذلك استبدال المصدر المزود للمياه الرئيس من الخط الناقل من خزان لحول الرئيسي إلى تفوح، وفي (شهر آب 8) من عام 2007م حيث تم الاستغناء كلياً عن شركة مكروت الإسرائيلية، وتبع شبكة مياه تفوح كغيرها لسلطة المياه، (دائرة مياه الضفة الغربية) والتي تحصل على المياه من الآبار الارتوازية التابعة للسلطة الموجودة في مناطق متفرقة، ومخصصات البلدة من المياه بمقدر (500كوب) لليوم.

وتبلغ نسبة الاشتراكات^{٢٠} للعام 2011م الحالي في قطاع المياه (1050اشترك) وتتوزع مجالات استهلاك المياه في تفوح على النحو التالي:- 70% لمياه الشرب والاستهلاك المنزلي بسعر 5 شيكل للكوب الواحد، 20% للزراعة (الجزء الأكبر لتربية المواشي والأغنام)، 5% للصناعة + 5% لأغراض أخرى بسعر 12 شيكل للكوب الواحد. أما عن تغطية الشبكة للبلدة فهي تغطي حوالي (65-70%) من بلدة تفوح إلا أن المياه تصل إلى بعض المناطق بشكل ضعيف بسبب سوء تصميم الشبكة وقدمه والنمو السكاني المتزايد الذي أدى إلى نمو الشبكة بطريقة عشوائية، ووجود مناطق مرتفعة نظراً لطبيعة البلدة التضاريسية الجبلية.

الجدول (4) الذي يبين عدد المساكن المأهولة في بلدة تفوح واتصالها بشبكة المياه ومصادرها .حسب سجل دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007م صفحة (101)^{٢١}

المجموع	صهاريج	ينابيع	آبار جمع	المصدر الرئيس للمياه شبكة عامة	عدد المنازل
1,715	37 بشكل دائم	20	691	966	
%100	% 2,1	%1,2	% 40,3	%56,3	النسبة

٢. خلفية عامة عن قطاع الكهرباء

تعد الكهرباء من أهم مصادر الطاقة المستحدثة التي يستفيد منها الإنسان بشكل يومي، لذا فإن مظاهر الرفاهية التي تضيفها الكهرباء على حياتنا لا بد أن يقابلها قدر من التزامنا جميعاً بمسؤولية استخدامها بالشكل المأمون. تأسست شبكة الكهرباء في

١٨ حسب دراسة ميدانية وفحوص مخبرية، لمعهد أريج بيت لحم ومديرية صحة الخليل وبشكل ليس دورياً.

١٩ عانى الكثير من المواطنين من مشاكل صحية أثبتت التحاليل أن نوعية وجودة المياه ونسب التكلس والملوحة كان لها تأثير بالتسبب في الحالة المرضية.

٢٠ سجلات قسم المياه في البلدية.

٢١ ، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 101

عام (1986)م بجهد من وجهاء البلدة والمجلس القروي تم ربط البلدة بشبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، حيث كانت في تلك الفترة البلدة من أولى البلدات التي يصلها التيار الكهربائي، بقدره إجمالية (KVA400) وذلك لخدمة المناطق الموجودة داخل حدود البلدية ومساحتها (1 كم مربع) وقبل ذلك كانت تعتمد في الكهرباء على مولدات خاصة وشبكة بدائية قطاع خاص، واستمر العمل على إضافة خطوط جديدة والتوسع في الخدمات المقدمة للمواطنين حتى العام (2000)م، وخلال تلك الفترة نادرا ما حصل من تحسينات على الشبكة، أما وضع الشبكة الحالي ليس جيدا بشكل كافٍ ليعطي خدمة ممتازة فهناك الكثير من العشوائية في تخطيط وتنظيم الشبكة .

أما في عام (1990)م قامت البلدية بعمل تحسينات على الشبكة الموجودة وهي إضافة محولات تقوية، كذلك في عام (2002)م استطاعت البلدية توسيع الشبكة بعد الحصول على دعم من الحكم المحلي وجهات الاختصاص (وزارات السلطة الوطنية وسلطة الطاقة) حيث تم شبك عدد جديد من البيوت بنسبة 35% والجدول رقم (11) والذي يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع الكهرباء.

ويبلغ سعر الكيلو واط KW من الكهرباء في البلدة (60 اغورة) إسرائيلية، وهذا السعر مرتفع بالنسبة للمستهلك، وتبلغ قيمة الديون المتراكمة على البلدة بشكل عام (18,625,101) شيقل إسرائيلي موزعة على (92%) من سكان البلدة، بسبب انتشار ثقافة عدم الدفع لدى المواطنين، حيث تم التغلب عليها بتركيب عداد الدفع المسبق، والذي نأمل من خلال توفير مصدر دخل وإمكانية استرجاع العائدات بشكل مسبق / عدادات الدفع المسبق، كما ويتراوح الاستهلاك للأسر في الشهر ما بين (150)- (250) شيقل إسرائيلي، بمعدل (300) KW ويوجد ما يقارب من (100) منزل غير مربوطة بالشبكة بشكل رسمي بل يعتمدون على السحب العشوائي، وذلك بسبب عدم إمكانية قدرة الشبكة على التغطية الكاملة للبلدة. ويصل عدد محطات التوزيع العامة (المحولات) ما يزيد على(22 محطة) في حين تجاوز العدد من المحطات الخاصة(14 محطة).

الجدول رقم (5) الذي يبين عدد المساكن المأهولة في بلدة تفوح واتصالها بالكهرباء^{٢٢}

المجموع	الاتصال بالكهرباء	
	شبكة عامة	المولدات الخاصة
عدد المنازل	1690	24
النسبة	%98,5	% 1,4

الجدول (6) يوضح الأرقام المرتبطة بخدمة الكهرباء في البلدة لعام 2011م.

عدد المنازل الغير مربوطة بالشبكة	معدل الاستهلاك الشهري	نسبة الأسر المدانة للشركة الكهرباء	سعر الكيلو واط
100	250-150	%92	6 اغورات

^{٢٢} السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 106

٣. خلفية عامة عن قطاع الطرق



منذ تأسيس البلدية في العام 1996 م، بدأت مرحلة شق وتوسعة شبكة الطرق والشوارع في البلدة، رغم شح مصادر التمويل إلا أن المجالس البلدية المتتالية استطاعت إنجاز جزء كبير من احتياجات المواطنين من طرق رابطة ورئيسية وداخلية وفرعية. يبلغ إجمالي طول الطرق الموجودة (55,5 كم)، من الشوارع والدخلات الفرعية والمداخل الخاصة^{٣٣} والتي يقل عرضها عن 6 أمتار.

ومعظم الطرق الرئيسية التي تربط التجمعات الرئيسية في بلدة تفوح ومدينة الخليل والتي يمر منها أهالي البلدة باستثناء المدخل الشرقي، وعرة وغير معبدة وكذلك الطرق الداخلية التي تربط التجمعات بحاجة لإعادة تأهيل وتعبيد.

الجدول رقم (7) وضع الطرق الرئيسية والفرعية:

حالة الطرق	طرق رئيسية للتجمع	طرق تربط تفوح الخليل والجوار
معبدة وبحالة جيدة بطول 14,5 كم طول	-الشارع الرئيس تفوح أول البلد(2)كم-شارع الفرش العلوي أبو شجرة بطول(1)كم. -شارع القرنة بطول(1,500)متر-شارع لشهيد عبد الكريم البصة بطول(2)كم. -شارع العيادة كروم الغرابة بطول(3)كم-شارع وسط البلدة بطول(1)ك.	-تفوح لوزة، الخليل بطول(4)كم.

أما معبر ترقوميا التجاري فهو يقع في الغرب للتجمع وهو بعيد نسبيا عن البلدة ولكن تمتلك البلدة ما مساحته (2126 دونم) وجزء منه مخصص ليكون منطقة صناعية ومعبر تجاري ويستخدم لدخول وخروج البضائع بين الداخل(الخط الأخضر) والجنوب الفلسطيني، مع الإشارة ان المعبر مقتطع من أراضي تفوح المصادرة. وتقيم لجنة البنية التحتية لأهم المؤشرات الرقمية في البلدة ويوضح التطور الحاصل في قطاع الطرق .

الجدول رقم (8)التطور الحاصل في قطاع الطرق :

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
أطوال الطرق الرئيسية (14,5 كم) المعبدة.	14,5 كم	البلدية	55,5 كم	جيد
نسبة الطرق في حالة متوسطه(داخل حدود المخطط الهيكل).	50%	البلدية	20%	جيد
نسبة الطرق في حالة سيئة(داخل وخارج حدود المخطط الهيكل).	70%	البلدية	30%	جيد
نسبة عبارات تصريف المياه في مناطق السيول لكل كلم.	0%	البلدية	5	ضعيف
عدد الشاخصات المرورية.	70	البلدية	150	جيد
وقفيات حوادث السير/سنة.	1	البلدية	0	جيد
نسبة توفر الموانع الجانبية.	20%	البلدية	50%	متوسط

٤. خلفية عامة عن قطاع المواصلات والاتصالات.

مما لا شك فيه أن تطور قطاع المواصلات في البلدة له دور أساسي في التقدم الاقتصادي والسهولة في تلقي الخدمات الصحية والتعليمية والتجارية وغيرها ويعتبر هذا القطاع في البلدة بوضعه الحالي متوسط ويوجد في بلدة تفوح مكتب تاكسي واحد و 29 سيارة عمومي لكافة الاتجاهات، وانتظامها جيد حتى ساعات المساء وتفتقر لسيارات السرفيس الداخلية تكاد تكون معدومة، والباصات لا يتوفر لها موقف خاص وتعمل حتى ساعات الظهيرة، وتنقطع في ساعات ما بعد الظهر،

^{٣٣} ، لجنة التخطيط والتنظيم في البلدية : م يوسف زهير الجعبري، و م. بلال حسن طرده، والمساح عزام خماسه

والسيارات الخاصة نسبة كبيرة منها غير قانونية، مما يعمل أزمة مرورية وزيادة الحوادث، والآليات الزراعية شبه معدومة وكذلك صهاريج المياه والتي تستدعي من المواطنين طلب هذه الخدمة من خارج البلدة، وكذلك للسيارات والمعدات الأخرى .

في الجدول الرقمي لواقع المواصلات في البلدة في الجدول رقم (9):

المواصلات في بلدة تفوح									
سيارات الأجرة	تكسي	باصات	سيارات خاصة	تراكتور	صهريج مياه	مكتب تكسي	شحن تجاري	جرافات	تكاسي بمجمعات أخرى
23	6	2	800	1	1	1	28	30	12

أما أنشطة قطاع الاتصالات فتشمل (الاتصالات، بالبريد، الانترنت) وتنوع في بلدة تفوح على النحو التالي المبين في الجدول رقم (10):

الاتصالات	
نسبة تغطية شبكة الهاتف للبلدة%	60%
نسبة تغطية شبكة الهاتف الخليوي للبلدة%	80%

٥. خلفية عامة عن قطاع الصرف الصحي والنفايات الصلبة.

ضمن البرامج الهادفة لدراسة نوعية وصلاحية مياه ينابيع الشرب في المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، قامت وحدة أبحاث المياه والتربة والبيئة بجمع عينات من مياه الينابيع في بلدة تفوح وتحليلها في مختبراتها حيث أظهرت النتائج تلوث جميع هذه الينابيع والآبار بمادة بكتيريا الكوليفورم (بكتيريا المجاري) والنتائج عن اختلاط مياه الشرب بمياه المجاري من خلال الحفر الامتصاصية، مع وجود نسب عالية من الكلوريد والنترات والبيوتاسيوم في معظم العينات، وعليه فان جميع هذه الينابيع غير صالحة للاستخدام الإنساني لأغراض الشرب.(القريبة من مناطق السكن).

فور ظهور هذه النتائج المذهلة بدأت بلدية تفوح بإعداد الدراسات وعمل المخططات اللازمة لتنفيذ شبكة للصرف الصحي في تفوح ، وفعلا تم إنجاز هذه الدراسات والمخططات وتقديمها للجهات المانحة والداعمة من خلال (مؤسسة أريج وغيرها). ونظرا للأوضاع المالية والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها بلدية تفوح والحاجة إلى التمويل الخارجي ، قامت البلدية بالبحث عن ممول حيث تم في العام 2011م تقديم المشروع للسلطة الوطنية الفلسطينية وتمت إحالته للجهات المعنية لإجراء اللازم.

وفي الجدول رقم (11) الذي يبين عدد المساكن المأهولة في بلدة تفوح واتصالها بشبكة الصرف الصحي،^{٢٤}

الاتصال بالصرف الصحي شبكة عامة	الحفر الامتصاصية	لا يوجد لديه حفر	المجموع
عدد المنازل	1687	28 لا يتوفر لديهم حفر	1,715
النسبة	98.4%	1.6%	100%

أما بالنسبة للنفايات الصلبة، ف يتم جمع النفايات الصلبة بواسطة مركبات جمع النفايات (سيارة ضاغطة) تابعة للبلدية، ويتم نقلها إلى مكب نفايات خاص، في منطقة الجلف جنوب غرب البلدة وهو مستأجر من الأوقاف

^{٢٤} ، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 111

ويبعد 5 كم عن وسط البلدة، ويتم التخلص منها عن طريق حرقها أو دفنها، ولا تزال تعمل البلدية على توفير سيارة إضافية للبلدة لتحل جميع المشكلات المتعلقة بالنفايات. ولا يتوفر في البلدة سوى 150 حاوية وأربعة عمال في قسم الصحة كما يظهر في المؤشرات الرقمية أدناه:

الجدول رقم (12) المؤثرات المتعلقة بقطاع الكهرباء واليات التسديد للنفايات الصلبة المنزلية :

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية		التقييم
			جيد	متوسط	
نسبة المنازل الحاصلة على تغذية من الشبكة الرئيسية	65%	البلدية	100%	متوسط	متوسط
معدل استهلاك الأسرة من الكهرباء ك.وات ساعة سنويا	1200KW	البلدية	جيد	جيد	جيد
نسبة المنازل الحاصلة على تغذية من مولدات	1,4%	البلدية	0%	جيد	جيد
معدل استهلاك الأسرة من غاز للإنارة	0%	البلدية	0%	جيد	جيد
عدد محولات التقوية الأساسية	22	البلدية	30	متوسط	متوسط
سعر الكهرباء (الشيكل) منزلي	60 اغورة	البلدية	جيد	جيد	جيد
سعر الكهرباء (الشيكل) تجاري	55 اغورة	البلدية	جيد	جيد	جيد
نسبة تغطية إنارة الشوارع من المجموع الكلي للطرق	65%	البلدية	100%	جيد	جيد
نسبة الفاقد الغير قانوني في شبكة الكهرباء	2%	البلدية	0%	جيد	جيد
نسبة الفاقد الفني في شبكة الكهرباء	15%	البلدية	0%	متوسط	متوسط
نسبة تغطية شبكة الضغط المنخفض من مساحة البلدة	65%	البلدية	100%	متوسط	متوسط
نسبة اشتراكات 3 فاز المنزلية من مجموع الاشتراكات المنزلية	8%	البلدية	0%	جيد	جيد

ومن خلال ربط تسديد فاتورة هذه الخدمة بفاتورة الكهرباء، من خلال عداد الدفع المسبق، ساهم بتوفير هذه الخدمة من قبل للبلدية، بشكل منتظم، علما بأن رسوم النفايات عن كل اشتراك هي (15) شيقل شهرياً.

6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المرتبطة بالبنية التحتية.

يعد قطاع البنية التحتية أساساً مهماً لتنمية الاستثمارات وإقامة المشاريع التنموية، وبناء على نتائج تحليل المجموعات المركزة والجلسات مع اللجان المتخصصة التي شارك فيها عدد من مواطني البلدية، يمكن الاستنتاج بأن وضع هذا القطاع (متوسط) ويولي الحد الأدنى من احتياجات المواطنين ، فقد عملت البلدية منذ تأسيسها على تطوير قطاع البنية التحتية ضمن الإمكانيات المادية والفرص المتاحة لها لتشمل تأهيل شبكات المياه وتعبيد الطرق وتحسين آلية جمع والتخلص من النفايات ، ومع ذلك هنالك بعض المشاكل التي يعاني منها المواطنون فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية.

1.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالمياه في البلدة.

- **ضعف البنية التحتية لشبكة المياه** : تلف الشبكة الحالية لانتهاء عمرها الافتراضي والعشوائية في عملية التوزيع ، وافتقار مناطق عدة لشبكة مياه، منها (لوزة، أبو دعجان، المنطرة، بئر اعركه، عين ذيب، الجلاجل) وعدم وصول المياه إلى المناطق المرتفعة، والانقطاع المتواصل من المصدر المزود، والخط المزود قطره (4) أنش) ولا يكفي حاجة البلدة المترامية الأطراف وكثيرة البيوت، وكذلك منطق العقبة التي تتغذى على الخط المزود ذو القطر (4 أنش)، مما يضعف ضخ المياه الداخلة للبلدة.

■ **قلة البدائل المتوفرة لسد احتياجات المواطنين من المياه :** إن عدم توفير بديل في حال شح المياه، وافتقار

البلدة لخزان مياه احتياطي ذو سعة كبيرة، وإعادة تأهيل الخط الرئيس المزود ليصبح ذو قدرة عالية وزيادة حصة البلدة من المياه والمحدودة في الوقت الحالي، عدم توفر أي من المضخات في البلدة وصهرج المياه المتوفرة من النوع القديم وهي غير كافية لإيصال المياه للمناطق والإحياء الغير مربوطة بشبكة المياه ولا تغطي التجمعات السكانية جميعها مما يسبب أزمة حادة في فصل الصيف، وكذلك الاستخدام المفرط للمياه، وكذلك مياه الآبار.

■ **تلوث مياه الينابيع :** ضمن البرنامج الهادفة لدراسة نوعية وصلاحية مياه ينابيع الشرب في المدن والبلدات

والقرى الفلسطينية ، قامت وحدة أبحاث المياه والتربة والبيئة بجمع عينات من مياه الينابيع في بلدة تفوح وتحليلها في مختبراتها حيث أظهرت النتائج تلوث جميع هذه الينابيع والآبار بمادة بكتيريا الكوليفورم (بكتيريا المجاري) والنتائج عن اختلاط مياه الشرب بمياه المجاري من خلال الحفر الامتصاصية، مع وجود نسب عالية من الكلوريد والنترات والبوتاسيوم في معظم العينات، وعليه فان جميع هذه الينابيع غير صالحة للاستخدام الإنساني لأغراض الشرب.

الجدول رقم (13) والذي يبين أهم المؤشرات الرقمية لقطاع المياه.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم	
				متوسط	ضعيف
نسبة تغطية شبكة المياه في حدود البلدية.	%65	سجلات البلدية	%100	جيد	
كمية الاستهلاك المنزلي (لتر/يوم).	40	سجلات البلدية	150 ^{٢٥}	متوسط	ضعيف
متوسط سعر المياه/م ³ (من شبكة المياه) للشرب.	5 nis	سجلات البلدية	3 nis		ضعيف
متوسط سعر المياه/م ³ في المناطق (من شبكة المياه) زراعي صناعي.	12 nis	سجلات البلدية	6 nis		ضعيف
نسبة الفاقد في شبكة المياه.	%25	سجلات البلدية	%10	متوسط	ضعيف
عدد صهاريج المياه للصالح الشرب .	1	سجلات البلدية	2		ضعيف
عدد خزانات المياه العاملة في الأحياء.	1	سجلات البلدية	1 فأكثر	متوسط	
نسبة المنازل الموصولة بشبكة المياه داخل حدود البلدية.	%75	سجلات البلدية	%100	متوسط	
عدد محطات التعبئة (طوارئ).	1	سجلات البلدية	3		ضعيف
نسبة شبكة المياه الموجودة والحديثة.	%35	سجلات البلدية	%100		ضعيف

الجدول رقم (14) والذي يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع المياه.

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم
مستوى التنظيم في خطوط المياه الأساسية .	سجلات البلدية	ضعيف
مستوى التنظيم في خطوط المياه الفرعية.	سجلات البلدية	ضعيف
إمكانية توسعة الشبكة لتغطي احتياجات البلدة العمرانية.	سجلات البلدية	ضعيف
وضع الشبكة الحالي (مكونات الشبكة، مواسير مضخات، معدات، سعة خزان المياه) .	سجلات البلدية	ضعيف
سهولة الصيانة.	سجلات البلدية	ضعيف
تزويد المياه للمواطنين باستمرار من دون انقطاع.	سجلات البلدية	ضعيف
وضع مراقب خدمات المياه (الشبكة ومحطات التوزيع) .	سجلات البلدية	ضعيف

^{٢٥} القيمة القياسية حسب منظمة الصحة العالمية

2.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالكهرباء

- **سوء التخطيط والتنظيم للشبكة الكهربائية** : الافتقار لمخطط تفصيلي شامل للشبكة أدى إلى عشوائية في عملية توزيع وشبك التيار، والأحمال الزائدة على الشبكة، وتدني في معامل القدرة، وخلو الشبكة الداخلية من نظام التأريض وكذلك البيوت، وتكرار الفصل المفاجئ للتيار، كما أن نسبة الكهرباء المزودة من المصدر للبلدة غير كافية لسد الاحتياجات في المستقبل، وهي المزود الواحد والوحيد وكذلك الاستخدام المفرط من قبل المواطنين للكهرباء.
- **محدودية القدرة على الصيانة الفورية من قبل المزود للتيار** : نظراً للنقص الحاد في نقص الآليات والمعدات اللازمة للصيانة والتطوير، وعدم توفر بديل في حال انقطاع التيار عن البلدة حتى ولو على مستوى الشوارع الرئيسية، من خلال استخدام الطاقة البديلة والمتجددة، ومزاولة المهنة داخل البلدة من غير المهنيين المرخصين، فإن ذلك يؤدي إلى استقدام مقاولين وفنيين من خارج البلدة، وبقاء الأحياء المتضررة في حالة ظلام في ساعات الليل وخسائر مادية لأصحاب المصانع والمحلات التجارية، ونفقات زائدة على البلدية.
- **ضعف في مكونات الشبكة وضعف التيار الكهربائي في بعض الأحياء** : بالرغم من أن البلدية في الفترة الأخيرة تم تجديد الشبكة في العديد من المناطق باستبدال الأسلاك المكشوفة بأسلاك مغطاة (شبكة غير معزولة إلى شبكة معزولة وأمنة كوابل ABC)، وذلك للتقليل من نسبة الفاقد في الشبكات، وتوجد إنارة في العديد من الشوارع ولكنها غير كافية حيث أن هناك مجموعة من الشوارع لا زالت دون إنارة ليلية، نسبتها 35% وخدمة الكهرباء متوفرة على مدار الـ 24 ساعة ويوجد نقص في المحولات والقواطع ولم يتم بناء محطات توزيع جديدة وهناك صعوبات في صيانة وتحسين الشبكة الحالية، وخاصة محدودية القدرة على الصيانة خاصة للخطوط الرئيسية الواقعة ضمن مناطق (C) حيث تحتاج طواقم الصيانة للتنسيق الأمني. ويحصل أحياناً الانقطاع المفاجئ نتيجة الأحمال الزائدة خاصة خلال فصل الشتاء وهناك بعض المناطق التي تعاني أصلاً من ضعف التيار الكهربائي ؛ وغير ذلك الكثير من زيادة في نسبة المحولات)، وإعادة تنظيم وتخطيط الشبكة بشكل يتوافق مع المواصفات الفنية الحديثة في المناطق التي خضعت لإعادة تأهيل وتطوير خاصة في الشارع الرئيس مدخل البلدة وشارع القرنة وكروم الغرابة والبصة، وتم إنارة معظم الأحياء والطرق في البلدة وتبلغ نسبة تغطية الشوارع المعبدة بالإنارة (65%).

الجدول رقم (15) والذي يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع الكهرباء.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
عدد محولات التقوية الأساسية	22	البلدية	30	ضعيف
نسبة تغطية شبكة الضغط المتوسط من مساحة البلدة	40%	البلدية	100%	ضعيف
نسبة الكوابل الأرضية إلى الشبكة الهوائية في الضغط المتوسط	15%	البلدية	85%	ضعيف
نسبة الكوابل المعزولة إلى شبكة منفردة المكشوف في الضغط المنخفض	75%	البلدية	25%	ضعيف
نسبة الخطوط الأرضية من الضغط المنخفض	0%	البلدية	100%	ضعيف
معامل القدرة	75%	البلدية	99%	ضعيف

3.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالطرق والمواصلات:

الطرق وبنيتها التحتية في تفوح مدمرة لعمرها الطويل خاصة الداخلية، والرابطة والتي بحاجة ماسة لإعادة تأهيل وتعبيد من جديد، في الوقت الذي ولا يوجد مداخل أخرى تربط البلدة مع مدينة الخليل والبلدات الأخرى، وواقع هذه الطرق مغلقة وغير مؤهلة ترهق كاهل المواطن، في الوقت أن عدد السكان يتجاوز الأربعة عشر ألف نسمة، ولكون هذه القطاع من أهم المجالات التي تكمن فيهما الخدمة بشكل أساسي للمواطنين، نتيجة الإلحاح المتزايد من أبناء المجتمع ومؤسساته.

ونظرا لأهمية قطاع النقل والمواصلات والاتصالات والدعم اللوجستي الذي يقدم انه للأنشطة الاقتصادية الأخرى، كونه نشاطا توزيعياً مهماً ومحركاً للعملية الإنتاجية الاقتصادية فقد تعرضت بناه التحتية ووسائل تشغيله للتدمير بسبب الاحتلال، ويحتاج هذا القطاع إلى جهود وأموال كبيرة ووقتاً لكي يلحق بالركب العالمي في هذا المجال. وتتلخص على النحو التالي:

الجدول رقم (16) والذي يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع الطرق.

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم
حجم الجدران الأستنادية .	البلدية	ضعيف
عدد عبارات المياه.	البلدية	ضعيف
مساحة الأرصفة الجانبية.	البلدية	ضعيف
عرض الطرق الداخلية.	البلدية	ضعيف
صحة التصميم الهندسي	البلدية	ضعيف
إجراءات السلامة العامة .	البلدية	ضعيف
صيانة الطرق القائمة والمعبدة	البلدية	ضعيف

■ **العشوائية في تخطيط شبكة الطرق:** لعدم وجود مخططات هيكلية تفصيلية شاملة لشبكات الطرق تلجأ إلى التعامل مع الواقع المفروض وهو توسعة لبعض الطرق القديمة، وإعادة تأهيلها، بالتشاور مع لجان الأحياء والمجتمع المحلي وتحديد الاحتياج والأولوية حسب طبيعة المنطقة والثقافة السكانية، وإمكانيات البلدية المادية وتعاون المواطنين وتوفير المنح المخصصة لذلك، وبالنسبة لعملية التخطيط لإنشاء شوارع جديدة وتتم عبر التعاون مع المجتمع المحلي مع مراعاة جانب من المعايير الهندسية في عملية الشق والتأهيل للطرق في تفوح .

■ **معظم الشوارع الرئيسة والرابطة وجزء من الشوارع الداخلية بدون تعبيد وجدران استنادية وأرصفة مشاه :** تفتقر بلدية تفوح لمجموعة من الآليات والمعدات الثقيلة والمتوسطة والتي تستخدم في شق وتسوية الشوارع الجديدة ولا تمتلك منها سوى حفار باجر وسط JCB عدد 1. وكما هو معلوم أن الآليات اليوم الأداة تكاد تكون الوحيدة والتي يمكن من خلالها تنفيذ أية أعمال بنية تحتية، وخاصة في مجال الطرق، وهذه الحالة وافتقار البلدية لأي من مقومات البنية التحتية لأية معدات تساعد في هذه الأعمال مما يضعف قدرة البلدية على تنفيذ أعمال الصيانة وشق الطرق لارت فاع تكلفة العمل وقلة الموازنات المخصصة لذلك في البلدية، مما ينجم عنة قلة الطرق الجيدة، وبقاء الطرق غير المؤهلة على وضعيتها، وضعف أعمال الصيانة.

الجدول رقم (17) يصف حال الطرق في البلدة.

معبدة وبحالة سيئة (تحتاج لصيانة) بطول 9 كم طول	غير معبدة ترابطة بطول 32 كم طول
مدخل البلدة العقبة الجلدة (1) كم طريق اسطاس الخمجات بطول (3) كم	-دخالات فرعية بين التجمعات السكانية بطول (5) كم -طريق الظهر بطول (3) كم -طريق أبو شرار بطول (2) كم

طريق الحورة البلدية بطول(1)كم طريق الفرش السفلي بالعلوي بطول(1)كم طريق السعايدة الفرش العلوي بطول(1,5)كم طريق المعمودية بطول(1)كم طريق الشيخ حسين بطول(500)متر	طريق خلة مسعود بطول(2)كم طريق واد شقاق بطول(3)كم طريق عين الست بطول(6)كم تفوح المعمودية، دورا بطول(4) تفوح عين الست إذنا بطول(2)كم	-طريق الجلاجل بطول(5)كم -طريق خربة فرعه بطول(5)كم تفوح شعب الملح، الخليل بطول(2)كم تفوح واد عزيز الخليل بطول(3)كم طريق المعمودية فرعه إذنا بطول(8)كم
--	--	--

وتبين من تقييم لجنة المواصلات أن هنالك حاجة كبيرة لتطوير الطرق والمواصلات في البلدة.

الجدول رقم (18) التحليل الرقمي لوضعية الطرق الأساسية والترابية والتي بحالة سيئة:

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
أطوال الطرق الأساسية والسيئة (9 كم) وبحاجة لتعبيد	0 كم	البلدية	9 كم	ضعيف
أطوال الطرق الترابية والسيئة (32 كم) وبحاجة لتعبيد	0 كم	البلدية	50 كم	ضعيف

- **نسبة الطرق الغير معبدة ومؤهلة مرتفعة :** واقع هذه الطرق مغلقة وغير مؤهلة ترهق كاهل المواطن، الذي يقوم في معظم الأحيان بتقديم مساحات كبيرة من أرضه لصالح هذه الطرق، وكذلك لعدم استقرار الأوضاع السياسية وتوقف تمويل مثل هذه المشروعات مما يضطر البلدية لتفويض البعض منها من موازنات البلدية، مما يؤثر على الموازنة ويزيد من المديونية، بالرغم من تمويل عدة مشاريع بدعم من وزارة الحكم المحلي وصندوق البلديات ووزارة المالية.
- **قلة العبارات وخطوط تصريف مياه الأمطار والإشارات والشواخص المرورية وممرات المشاة غير كافية:** وتجدر الإشارة هنا أن جميع الطرق في البلدة لا تتوفر بها عبارات لتصريف مياه الأمطار من يعيق الحركة للآليات والمواطنين في فصل الشتاء، وخاصة حركة طلبة المدارس، مما يسبب العديد من حوادث السير والأنزلاقات المرورية، وانجراف التربة، والفياضات في المنازل القريبة.
- **اتساع مساحة البلدة، وانضمام أحياء وتجمعات:** وكما تمت الإشارة لتوسعة حدود البلدية في الجزء الخاص بالتخطيط والتنظيم من (1كم) إلى (7م)، وضم تجمعات وأحياء جديدة لحدود البلدية لم تكن مخدومة من قبل وبقيت حالة تلك الطرق غير مؤهلة ومعقدة وبحاجة لتطوير وتأهيل وتعبيد، لأن الواجب والقانون يلزم البلدية بتقديم الخدمات لكافة مواطنيها في أماكن تجمعهم وخاصة الذين يسكنون ضمن حدودها.

أما بالنسبة للمواصلات، فيمكن تلخيص أهم المشاكل كما يلي:

- افتقار ومحدودية سيارات السرفيس العاملة على الخطوط الداخلية والخارجية، ونقص حاد في خطوط السرفيس الداخلي، وبعض الخطوط معدومة كلياً، والحاجة إلى استحداث خطوط سرفيس داخلية للعديد من التجمعات السكنية.
- **عدم توفر الحد الأدنى من المواصفات في الكثير من الطرق والشوارع داخل البلدة :** معظم الشوارع الرئيسية والرابطة والشوارع الداخلية بدون جدران وأسوار استنادية وأرصفتة للمشاة، والإشارات والشواخص المرورية وممرات المشاة غير كافية، وانعدام وجود الإشارات الضوئية رغم الحاجة الماسة إليها في بعض المفترقات الرئيسية، وآليات ومعدات البلدية غير كافية لتقديم الخدمات داخل حدود البلدية، وظاهرة المطبات غير القانونية وبدون أية مواصفات.

- **الارتفاع الحاد في أجور النقل والمواصلات** : رغم صغر المسافات في بعض المواقع، واستخدام السيارات الخاصة على كثير من خطوط السرفيس الداخلية لعدم وجود سيارات سرفيس، وتبلغ كلفة الوصول من تفوح إلى الخليل وبالعكس (15-20) شيكل.

4.6. ملخص بأهم المؤثرات السلبية المرتبطة بالصرف الصحي والنفايات الصلبة:

تفتقر بلدة تفوح إلى وجود شبكات صرف صحي في جميع التجمّعات السكانية والتي تتألف من أحد عشر تجمعاً جغرافياً، ويتم التخلص من المياه العادمة بواسطة جمعها في الحفر الامتصاصية الصماء والنفاذة، ويتم تفريغ هذه الحفر بواسطة صهاريج مخصصة لذلك ومن ثم التخلص منها عن طريق مجرى السيول والقنوات المفتوحة والأودية بدون أي مراعاة للبيئة. والآلية السابقة لها أترسلي على البيئة، فهذه المياه عند امتلاء الحفرة الامتصاصية سوف تخرج خارج الحفرة وتنساب على الأرض مما يسبب تلوثاً في التربة والزراعة ومياه أبار الجمع القريبة منها، بالإضافة إلى تجمع الحشرات وما تسببه من أمراض وآفات على المواطنين، وانتشار الأمراض بين الأطفال بنسب كبيرة بنسبة (40%) نتيجة لتلوث المياه والحشرات الناقلة للأمراض، ومنها الأميبية والتهاب الكبد الفيروسي، وكذلك التسرب إلى المياه الجوفية وتلويثها، وخطرها على الأبنية السكنية، و الكلفة المادية العالية لعمليات النضح والنقل، ويتم التخلص منها في الأماكن المكشوفة، وتبلغ الكلفة الإجمالية لكل عملية 200 شيكل حيث يبلغ عدد هذه الحفر 1500 حفرة، منها ما هو مكشوف وغير آمن.

أما بالنسبة لقطاع النفايات الصلبة، فيمكن تلخيص أهم المؤثرات السلبية والمشاكل بما يلي:

- عدم كفاية البنية التحتية للقطاع: نقص في المعدات سيارة واحدة وقديمة تقوم بجمع النفايات ولا تغطي الاحتياجات لقلة الأعداد وتلفها، ومعظمها من الحجم المتوسط، وغير مغلقة وبعض الممارسات الخاطئة من قبل بعض المواطنين مما يدفع بعض الناس إلى حرق النفايات أو رميها بالقرب من الحاويات.
- ارتفاع تكلفة جمع النفايات. من قبل البلدية حيث تبلغ الرسوم الشهرية 15 شيكل وتم رفعها خلال هذا العام لتصبح 22 شيكل.
- قلة عدد سيارات الجمع لعدم قدرة البلدية توفير سيارة ضاغطة مساعدة للسيارة الموجودة حالياً، وقلة عدد عمال جمع النفايات ناتج عن وجود سيارة واحدة أيضاً.
- صعوبة الطريق المؤدي للمكب الحالي لكونه غير معبد وغير آمن أيضاً ويمر من طريق المحاجر ويقع في منطقة وعرة.
- الديون المتراكمة على البلدة بشكل عام تقف عائقاً أمام تطوير قطاع النفايات الصلبة.
- محدودية، وقلة الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها إن أمكن لعدم وجود شركات متخصصة في هذا المجال على مستوى البلدة.

الجدول رقم (19): أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع النفايات الصلبة:

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
نسبة البيوت المخدومة بجمع النفايات	%65	البلدية	%35	متوسط
عدد المنشآت الصناعية التي تخدم من قبل البلدية	70	البلدية		جيد
نسبة النفايات البيئية	%86	البلدية		جيد
نسبة النفايات الصناعية	% 5	البلدية		جيد
نسبة النفايات الزراعية	% 9	البلدية		جيد
معدل الديون على كل أسرة	2500 شيكل	البلدية		متوسط
عدد البيوت المخدومة (اشتراكات دائمة) للعام 2007	1715	البلدية		جيد
عدد الحاويات	150	البلدية		متوسط
عدد الحاويات.	150	البلدية	300	ضعيف
عدد سيارات جمع النفايات.	1	البلدية	3	ضعيف
تكلفة الجمع ونقل النفايات لكل بيت في الشهر.	15	البلدية	20	جيد
عدد عمال جمع النفايات.	4	البلدية	11	ضعيف

الجدول رقم (20): أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع النفايات الصلبة:

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم
صلاحيات الحاويات.	المصدر لبلدية	متوسط
تأثير نفايات المصانع والمحاجر على الزراعة.	البلدية	ضعيف
صلاحيات المعدات (سيارات جمع النفايات).	البلدية	ضعيف
التزام المواطنين باستخدام آلية الجمع في التخلص من النفايات.	البلدية	ضعيف
بعد المكب عن البلدة.	البلدية	متوسط
حجم المخصصات لصيانة الحاويات والآليات	البلدية	ضعيف

الجزء الثاني: تشخيص واقع التخطيط والتنظيم العمراني

تمر المناطق الفلسطينية بشكل عام وبلدة تفوح بشكل خاص في هذه المرحلة بتحولات كبيرة ومتعددة الاتجاهات، أخذت تشمل كافة نواحي الحياة، وما رافق ذلك من نمو عمراني سريع ومتزايد، لذلك تعتبر المخططات الهيكلية من المشاريع المهمة والحيوية لتطور أي مجتمع أنساني، لأنها تضبط عملية التطوير والتنمية بشتى أنواعها واتجاهاتها في التجمعات الحضرية، وهي تقدم لنا رؤية مستقبلية وخطة محددة زمنياً وجغرافياً، وتنبع أهميتها من خلال تحديد العلاقات الوظيفية بين التجمعات السكانية المختلفة وما حولها من مناطق تطوير، وتضع تصوراً لطبيعة التنمية العمرانية واتجاهاتها، كما أنها تساهم في حل المشاكل العمرانية القائمة في هذه التجمعات، وتحدد استخدام الأراضي المستقبلي، وشبكات الطرق والخدمات العامة بما يتناسب مع معدل النمو السكاني لهذه التجمعات، كما أنها تؤكد بشكل أو بآخر الهوية الوطنية من خلال المحافظة على الموروث التاريخي والتراثي والمعماري لهذه التجمعات.^{١٦}

١. خلفية عامة عن وضع التخطيط والتنظيم العمراني:

وبلدة تفوح عانت بسبب عدم وجود مخطط هيكلي حديث حيث أن المخطط الهيكلي الموجود قد تم ت المصادقة عليه عام 1994م بمساحة 1 كم 2 فقط وهذا المخطط يشمل تفوح القديمة مع مناطق مجاورة لها، ويوجد فيه تخطيط لعدد قليل من الشوارع في وسط البلد، وبسبب التوسع الكبير في بلدة تفوح نتج عنه العديد من المشاكل كالانتشار العشوائي للأبنية، والانتشار العشوائي للمحاجر الذي بدء العمل فيه قبل (15) عاما ووصل إلى مناطق سكنية. وكانت كل هذه المناطق خارج حدود البلدية، وللسيطرة على هذه الأمور قامت البلدية في العام 2008م بتقديم طلب توسعة حدود البلدية لتشمل مناطق التوسع العمراني وبعض مناطق المحاجر لتصبح مساحة حدود البلدية (7.5 كم 2) أي بتوسعة تتعدى (6.5) كم 2 عن المخطط القديم، وتم المصادقة على التوسعة الجديدة من مجلس التنظيم الأعلى بتاريخ 2008/5/20م، ومباشرة بعد الحصول على المصادقة تم مراسلة وزارة الحكم المحلي وعدد من مؤسسات الدول المانحة للحصول على التمويل اللازم لانجاز مخطط هيكلي شامل لمناطق التوسعة، وفي بداية العام 2011م، تم طرح عطاء المخطط الهيكلي من قبل وزارة الحكم المحلي ومن المتوقع البدء بتنفيذ المشروع مع بداية شهر تموز من العام 2011م، ومن المتوقع أيضاً أن يساهم انجاز مشروع المخطط الهيكلي في الحد من التجاوزات في الأبنية والتعدي على حرم الشوارع العامة في البلدة لاسيما وان هناك عدد كبير من الطرق خارج المخطط الهيكلي، ونستطيع تحديد المناطق التجارية والصناعية والسكنية والحد من انتشار المحاجر وانتشار المصانع في المناطق السكنية وازدياد عدد الرخص لاسيما أن نسبة الأبنية الحاصلة على الترخيص لا تتعدى (5%)، فالمخطط الهيكلي المتوقع انجازه يهدف إلى رسم الخطوط الأساسية التي توجه عملية التنمية والامتداد العمراني، أيضاً فان المخطط الهيكلي سيوضح استخدام الأراضي سواء أكان للاستعمال السكني أو التجاري أو الصناعي أو السياحي أو الترفيهي....الخ، والعديد من الاحتياجات الملزمة للبلدة

^{١٦} ، لجنة التخطيط والتنظيم؛ والقسم الهندسي في البلدية م. يوسف زهير الجعبري. و م. بلال حسن أطرده والمساح عزام خمائسه.

أو البيئة الحضرية واحتياجات السكان فيها، مع المحافظة على الجانب الجمالي والبيئي والصحي فيها، وتوفير المساحات الكافية والمواقع المناسبة للخدمات العامة ورسم شبكات الطرق والمرافق الرئيسية العامة في البلدة، والمحافظة على المناطق التاريخية، وتحسين مستوى الصحة العامة للسكان من خلال تحديد استخدام الأراضي وتحديد المسافات الكافية بين المباني السكنية.

٢. أهم المؤثرات الايجابية والموارد في قطاع التخطيط والتنظيم:

- البدء بتنفيذ مشروع مخطط هيكل جديد مطلع تموز من هذا العام. حيث تم طرح عطاء المخطط الهيكلي من قبل وزارة الحكم المحلي ومن المتوقع البدء بتنفيذ المشروع مع بداية شهر تموز من العام 2011م، ومن المتوقع أن يساهم انجاز مشروع المخطط الهيكلي في الحد من التجاوزات في الأبنية والتعدي على حرم الشوارع العامة في البلدة لاسيما وان هناك عدد كبير من الطرق خارج المخطط الهيكلي ، ونستطيع تحديد المناطق التجارية والصناعية والسكنية والحد من انتشار المحاجر وانتشار المصانع في المناطق السكنية وازدياد عدد الرخص.
- المصادقة على التوسعة لحدود البلدية في العام 2008 من مجلس التنظيم الأعلى وتقسيم البلدة لمخططات تخمين حديثة والتي تغطي مساحة كافة الأراضي داخل حدود البلدية وذلك وبسبب التوسع الكبير في بلدة تفوح والذي نتج عنه العديد من المشاكل كالانتشار العشوائي للأبنية، وللمحاجر والذي بدء العمل فيه قبل (15) عاماً ووصل إلى مناطق سكنية، وكانت كل هذه المناطق خارج حدود البلدية، وللسيطرة على هذه الأمور قامت البلدية في العام 2008م بتقديم طلب توسعة حدود البلدية لتشمل مناطق التوسع العمراني وبعض مناطق المحاجر لتصبح مساحة حدود البلدية.
- وجود سجل للأحواض الطبيعية التي تعود للعام 1957 وتغطي المساحات الخارج حدود البلدية والتي تعتبر كسند ملكية يمكن الرجوع إليها في أثبات أحقية التصرف من قبل المالكين والمتصرفين الحاليين.

٣. أهم المؤثرات السلبية ومشاكل التخطيط العمراني والتنظيم للبلدة:

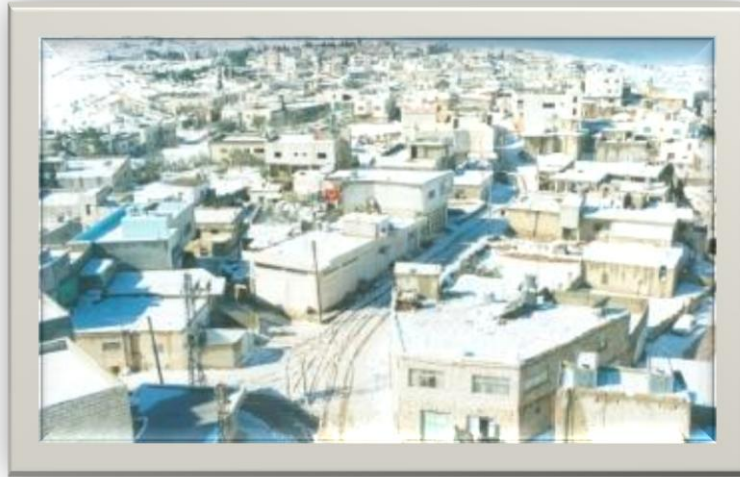
تتمحور سلبيات التخطيط والتنظيم في البلدة حول محور أساسي وهو عدم وجود مخطط هيكل حديث ومصديق بتبعة مخططات تفصيلية حديثه للبلدة ولا مخططات حفاظ معماري وهو ما يمكن تبينه بالتحليل التالي، وأن هذا الغياب الحقيقي أدى إلى عدم الالتزام بقواعد التخطيط والتنظيم المرتبطة بالمخطط الهيكلي وهو ما يؤدي إلى قلة الطرق الالتفافية والرابطة ، بالرغم من وجود عدة مداخل للبلدة لأن المار لا يستطيع الخروج منها دون المرور بمركزها والعودة من حيث أتى، وندرة مساحات الأراضي الكافية لإنشاء مباني ومرافق عامة وخاصة المقابر وخدمات البنية التحتية لتتوافق مع الزيادة والنمو السكاني، وقلة المساحات المخصصة لإقامة مراكز تجارية، مما يؤدي أيضا إلى تجاهل المناطق الحساسة من حيث المياه والزراعة مما يشكل خطورة على سلة غذاء المواطن ببلدة تفوح، والتعدي على المناطق السياحية والأثرية، وعشوائية المناطق الصناعية والتجارية حيث المناطق المستخدمة للصناعة حالية منحدره جدا ولا تصلح لمنطقة صناعية بسبب صعوبة مسارات طرقها، وقربها من السكن وتأثيراتها على الأراضي الزراعية.

الجدول رقم (21): أهم المؤشرات الوصفية حول التخطيط والتنظيم

التقييم		المصدر	المؤشر (وصفي)
ضعيف	متوسط		
◆	◆	البلدية	مدى التزام المواطنين بقوانين التخطيط والتنظيم
◆	◆	البلدية	مدى قدرة البلدية على ضبط المخالفات
◆	◆	البلدية	معدل إصدار التراخيص للعمرايين السكني
◆	◆	البلدية	مدى التنسيق بين وزارة الإسكان والبلدية في موضوع الامتداد الطبيعي للسكن
◆	◆	البلدية	معرفة المجتمع المحلي بقواعد التخطيط والتنظيم
◆	◆	البلدية	قدرة البلدية على تنفيذ قرارات وقف المخالفات ومدى تعاون الجهات ذات العلاقة
◆	◆	البلدية	قدرة البلدية على إنشاء منطقة صناعية
◆	◆	البلدية	قدرة البلدية على إنشاء سوق خضار

ملاحظة: لا يوجد لتاريخ إعداد التقرير التشخيصي للبلدة مخطط هيكل تفصيلي مصادق عليه أو غير ذلك.

صورة لقطاع لعشوائية التخطيط والتنظيم في البلدة:



الجزء الثالث: تشخيص واقع التعليم

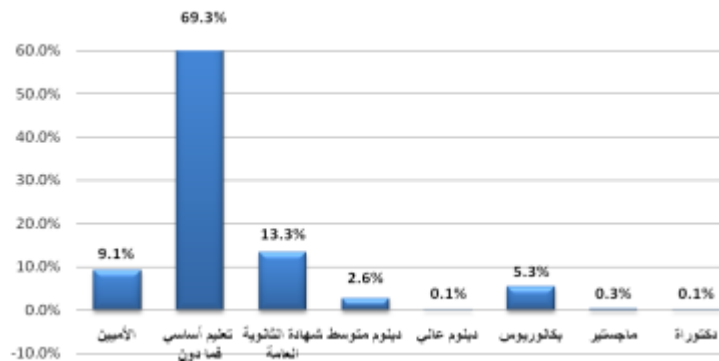
تعتبر الخدمات الاجتماعية وأهمها التعليم، من الخدمات المهمة لأهل البلدة خاصة لما لها من دور كبير في العمل على رفع الكفاءة والثقافة للسكان، إذا ما نظرنا إلى دور وأهمية هذا القطاع نجد أن له دوراً بارزاً في تنمية القيادات التربوية التي تعتبر إحدى وسائل التنمية الإدارية، ونرى بلدتنا تفوح على نهضة أخاذة تدعو للإعجاب والتقدير، ومن المؤسسات الأهلية الفاعلة: بلدية تفوح، جمعية تفوح الخيرية، مركز تفوح للثقافة والفنون، جمعية الإسراء لرعاية المعاقين، نادي شباب تفوح الرياضي، جمعية تفوح للتعليم العالي.

١. خلفية عن قطاع التعليم في بلدة تفوح:

لقد مر قطاع التعليم في بلدة تفوح بعدة محطات انتقالية وتطويرية هامة لمواكبة المتطلبات التعليمية^{٢٧} لسكانها والتطور الأكاديمي بما يتوافق مع ما وصل إليه الوطن والزيادة الطبيعية في النمو السكاني مع ازدياد معدلات الالتحاق في سن التعليم الأساسي والجامعي كما يعتبر قطاع التربية والتعليم من أبرز المجالات التنموية التي واكبت تطور تفوح مع الزمن، فمن مدرسة للذكور تأسست عام 1951م وأخرى للإناث تأسست عام 1969م، إلى تزايد وتطور ملحوظ في عدد المدارس وخريجي الجامعات، حيث يبلغ عدد المدارس هذا العام (8) مدارس بين أساسية وثانوية ذكوراً وإناثاً، ويبلغ عدد الطلبة فيها العام الحال ي2010-2011م/ (1849) طالباً، و (1790) طالبة، وجميع هذه المدارس حكومية.

الجدول رقم (22) يبين المستوى التعليمي في بلدة تفوح حسب الجنس والتحصيل العلمي حسب سجل دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007م^{٢٨}

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
ذكور	117	545	1120	899	514	110	165	1	14	1	3487
إناث	308	674	877	944	455	50	80	-	1	1	3390
المجموع	425	1219	1997	1843	969	160	245	1	15	2	6877



و الشكل البياني التوضيحي رقم (2) للمستوى التعليمي في بلدة تفوح حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2011. حسب إعداد فريق الدراسة ومقابلات مع جهات الاختصاص من مدراء مدارس ومدرسين.

^{٢٧} لجنة التعليم برئاسة: محمد محمود سلمان خمائسه، وعضوية - الأستاذ إبراهيم محمد عبد المهدي خمائسه والأستاذ اشرف سلامة ارزيقات، والأستاذ محمد احمد محمد ارزيقات، والأستاذ مروان علي ارزيقات.

^{٢٨} السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 67

من المؤسسات التعليمية المتوفرة في البلدة ووضعها الحالي حسب الجدول (23)

اسم المدرسة	سنة التأسيس	المرحلة	عدد الطلاب	عدد العاملين	الجنس	عدد الغرف	ملكية المدرسة	نوع البناء	حالة البناء
مدرسة تفوح الثانوية للبنين	1980 م	ثانوية	455	31	ذكور	24	حكومي	حجر	جيد
مدرسة ذكور النور الأساسية.	1992 م	أساسية	530	29	ذكور	24	حكومي	حجر	جيد
مدرسة شهداء تفوح الأساسية للبنين.	1999 م	أساسية	413	16	ذكور	14	مستأجر	حجر	متوسط
مدرسة عثمان الأساسية للبنين.	2003 م	أساسية	385	16	ذكور	15	مستأجر	حجر	متوسط
مدرسة بنات تفوح الثانوية.	1995 م	ثانوية	563	30	إناث	19	حكومي	حجر	جيد
مدرسة بنات تفوح الأساسية.	1969 م	أساسية	606	24	إناث	27	حكومي	حجر	جيد
مدرسة السيدة زينب الأساسية.	2002 م	أساسية	538	23	إناث	21	حكومي	حجر	جيد
مدرسة الخنساء المختلطة.	2005 م	أساسية	149	12	مختلط	9	مستأجر	حجر	جيد

وتبلغ نسبة التعليم بين الشباب في البلدة 69.3%، والذين يدرسون العديد من التخصصات الأدبية والعلمية موزعين على الجامعات في الضفة الغربية وخارج الوطن، كما إن البلدة تحرص على تعليم بناتها وأبنائها على حد سواء وخاصة من يودون إكمال التعليم الجامعي.

٢. الخصائص الأساسية للتعليم:

إن الخصائص الأساسية للتعليم في تفوح لها أفاق مزدهرة إن استمر التحسن بمؤشرات التعليم وانصب اهتمام المواطنين والمؤسسات التعليمية وجميع الجهات الأخرى المعنية المؤثرة والمتأثرة بقطاع التعليم بشكل مكثف لتنميته بشكل أساسي، تبين المؤشرات الرسمية لقطاع التعليم بأن الخط التاريخي لالتحاق الطلاب في التعليم الأساسي والعالي قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً وخصوصاً فيما يتعلق بإقبال الإناث، وهذا ما أكدته أيضاً المعلومات التي قام فريق العمل بجمعها من خلال المقابلات مع السكان وعلى أثر النقاشات التي دارت بين عدة مجموعات مركزة، شملت ربات البيوت والمزارعين، والشباب، وأعضاء البلدية. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- **ارتفاع عدد الطلبة في التعليم الأساسي عبر السنوات وازدياد نسبة التحاق الإناث بالتعليم** : ارتفع عدد الطلبة الملتحقين في المدارس الأساسية الحكومية للبلدة عبر السنوات ارتفاعاً ملحوظاً، وبحسب معطيات إدارات المدارس في البلدة، وقد بلغ عدد الطلاب في عام 2010م/2011م في مدارس البلدة ^{٢٩} ، 3,639 طالب وطالبة مع ارتفاع مستمر وبشكل ملحوظ في نسب التحاق الإناث بالتعليم الأساسي.
- **الأمية والإلمام بالقراءة والكتابة** : وحول انتشار الأمية في البلدة، فقد أشارت إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007م، إلى أن عدد السكان الأميين من (10) سنوات فأكثر بلغ 425 فرداً مشكلين ما نسبته 9,1% من مجمل سكان البلدة الذين أعمارهم (10) سنوات فأكثر، ومن الملاحظ بأن نسبة الأمية تزداد بين الإناث من مجمل سكان البلدة الذين أعمارهم (10) سنوات. ويعد أكبر عجز لدى البلدة في النواحي التعليمية هو إن نسبة الأمية مرتفعة بين النساء الكبيرات في السن والتعليم المساند والموازي والذي لا تتعدى نسبته 15% من مجموع الطلبة.

^{٢٩} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. قاعدة بيانات التشكيلات المدرسية للعام الدراسي 2010/2011- وزارة التربية والتعليم العالي. رام الله - فلسطين. (بيانات أولية غير منشورة).

- ارتفاع عدد خريجي التعليم العالي والمتحقين بالجامعات والمعاهد الفلسطينية : وتفخر تفوح بارتفاع مستوى التحصيل العلمي وارتفاع نسبة حملة الشهادات الجامعية، حيث يبرز التعليم في كافة مراحلها أحد الجوانب الإيجابية في تثقيف وتزويد الخريجين في كافة التخصصات، حيث يتزايد عدد الكفاءات العلمية المتخصصة المتدربة من أطباء ومهندسين ومهنيين، بالإضافة إلى التخصصات الأدبية والعلمية والإرشاد التربوي وغيرها، سواء داخل تفوح أو خارجها . وتبلغ نسبة حملة الشهادات الجامعية بكالوريوس (5,3%)، وحملة شهادات الماجستير، (0,3%)، وحملة شهادة الدكتوراه (0,1%)، وحملة شهادة الدبلوم العالي (0,1%)، وشهادة الثانوية العامة (13,3%) وذلك بموجب إحصائيات 2007م .

٣. ملخص بأهم المؤثرات الايجابية والموارد المتعلقة بقطاع التعليم:

من أهم المؤثرات الايجابية التي تمتلكها بلدة تفوح فيما يتعلق بقطاع (التعليم).

أولاً – وجود مدارس ومباني داعمة للنهوض بالمسيرة التعليمية في البلدة:

- وجود تعليم مسائي، مما يؤثر إيجاباً على تحصيل الطلبة، وارتياح لأولياء الأمور ، ويخفف من العبء المادي على وزارة التربية والبلدية.
- وجود كادر تعليمي متخصص في جميع مجالات التعليم المختلفة سواء الخاصة بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي .
- وعي واهتمام المجتمع المحلي في البلدة بالنسبة للتعليم وأهميته وقيمته في الحياة وتوفر فرص التعليم للمرأة والطفل والشباب على حد سواء.

صورة تعبيرية عن واقع المدارس في بلدة تفوح



ثانياً – توفر عوامل مساعدة لتحسين التعليم في البلدة منها ما يلي :

- وجود مجلس أولياء أمور ممثل لجميع المدارس في بلدة تفوح
- مشاركة مجالس الآباء الموجودة في دعم المسيرة التعليمية وتواصلهم من اجل تحسين العملية التعليمية في البلدة .
- توفر مراكز مساندة ومساعدة للطلبة بهدف إعطاء الدورات التعليمية المختلفة لطلبة التوجيهي وغيرهم في العديد من المجالات التعليمية .
- وجود مركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي والذي تقام فيهما معظم الأنشطة التربوية اللامنهج والمهرجانات والمؤتمرات التعليمية المختلفة وتكريم الطلبة المتفوقين في مختلف المجالات التعليمية.

الجدول (24) المؤشرات الوصفية الايجابية في التعليم المدرسي في تفوح:

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم
كادر تعليمي متخصص في مختلف مجالات التعليم. وضع مرافق المدارس القائمة (الوحدات الصحية). الاتصال والتواصل مع المجتمع المحلي والمشاركة في النشاطات التعليمية.	لجنة التعليم	جيد
	لجنة التعليم	متوسط
	لجنة التعليم	جيد

المؤشرات الرقمية في التعليم المدرسي في تفوح:

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القياسية	التقييم
عدد المدارس حكومية أساسية.	6	إحصائيات تربية الخليل وبلدية تفوح	9	جيد
عدد المدارس حكومية ثانوية.	2	إحصائيات تربية الخليل وبلدية تفوح	4	متوسط
عدد رياض أطفال.	2	إحصائيات تربية الخليل وبلدية تفوح	4	متوسط
عدد المرشدين الاجتماعيين في المدارس الابتدائية والثانوية.	3	لجنة التعليم ومديري المدارس	5	متوسط
عدد العيادات الصحية للطلبة سنوياً.	2	لجنة التعليم	3	متوسط

٤. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بقطاع التعليم:

بناء على نتائج المجموعات المركزة والمقابلات التي قام فريق العمل بتنظيمها مع ممثلي المؤسسات التعليمية وبعض المعلمين وطلاب المراحل الأساسية والثانوية^{٣٠} يمكن الاستنتاج بأن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها قطاع التعليم تتمحور في "تدني مستوى نوعية التعليم للمراحل الأساسية"^{٣١}. ويعتمد مفهوم نوعية التعليم هنا على تعريف وزارة التربية والتعليم العالي بأنه "التحسن في تحصيل الطلبة، واكتساب المهارات الحياتية من خلال تحسين المناهج وعملية التعليم والتعلم، وإضافة لذلك تحسين الخدمات الطلابية والأنشطة المنهجية المرافقة". كما يتأثر تحصيل الطلبة بأداء المعلمين ومدى ملائمة المناهج لاحتياجات الفرد والمجتمع، واستخدام المصادر التعليمية.^{٣١}

^{٣٠} مقابلات فريق التخطيط ولجنة التعليم لمدراس البلدة (أ. رضوان الهرش، أ. احمد أبو ههش، أ.وليد الجعافرة، أ.منال الشعراوي، أ.ماجدة النتشة، أ. شلبية أمارة، أ. حكمت الجعافرة.

^{٣١} السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الخماسية 2008 – 2011، نحو نوعية التعليم من أجل التطور"، تموز 2008، صفحة 29.

من هذا المنطلق وضمن هذا الإطار، يمكن إجمال أهم الأسباب والعناصر التي تؤثر على مستوى نوعية التعليم ضمن أربعة محاور رئيسية، والتي انبثقت من النقاشات التي تمت في مجموعات العمل لتشمل:

- **تدني المستوى الأكاديمي للطلاب** : يشير مديرو المدارس في البلدة وبعض المعلمين الذين تمت مقابلتهم بأن مستوى الطلاب الأكاديمي متدني وأن هنالك حالات عديدة تعد كصعوبات في التعليم حيث يصل الطالب إلى صفوف متقدمة وهو غير قادر على القراءة والكتابة.
- **حالات العنف بين الطلبة في المدارس** : ويلاحظ المسؤلون في المدارس بأن هنالك بعض حالات العنف المنتشرة بين الطلبة في بداية مرحلة المراهقة خاصة عندما يخرجون من المدارس، حيث إن ظاهرة العنف لها آثار سلبية على شخصية الطالب وانعكاساتها على المجتمع بأسره. هذا ويؤكدون بأن الأسرة الفلسطينية لها دور أساسي في تنشئة الطالب وتوعيته للسلوك السليم ويأتي دور المدرسة مكمل لهذا الدور في التربية والتعليم ويمكن إيعاز السبب في بعض حالات العنف إلى أن الطالب وقت المراهقة يصبح مقلدا لما يشاهده في الفضائيات وخاصة الأفلام التي تشهد عنفا أو قتالا.
- **ضعف في البنية التحتية والمرافق التعليمية** : تعاني تفوح كثيرا في قطاع المدارس، وخاصة عدم توفر مساحات أراضٍ مخصصة لبناء المدارس وقلة الإمكانيات لدى البلدية. واهتمام المجتمع المحلي لمثل هذا التوجه في الفترة الأخيرة، والحكومة لا توفر الدعم لجانب شراء الأراضي، وندرة الأراضي الحكومية في البلدة. وتعاني مدارس البلدة وخاصة مدرسة تفوح الأساسية للبنات وزينب الأساسية للبنات من خطورتها على سلامة الطلبة بسبب قدم مبانيها، وافتقارها لمخارج طوارئ وخاصة في حال الكوارث والأزمات.
- **لما تعاني البلدة من ضعف في مخرجات رياض الأطفال التعليمية وبخاصة في صفوف البستان والتمهيدي، لعجز هذه الرياض الخاصة عن تقديم تلك الخدمة وتطويرها لقلة الإمكانيات، والكلفة الباهظة على المواطن بسبب عدم توفر رياض أطفال حكومية.**
- **التوزيع العشوائي للمدارس** : تقع بعض المدارس في بلدة تفوح على الشوارع الرئيسية كمدرسة زينب الأساسية للبنات، وشهداء تفوح الأساسية للبنين، وعثمان الأساسية للبنين، مما لا يوفر الأجواء المناسبة للطلاب، والسلامة على الطرق ونقص في الألعاب والتجهيزات الداخلية؛ من حاسوب وأجهزة عرض وحدائق وغيرها كمدرسة شهداء تفوح والخدساء؛ لأن الموازنات السنوية لا تكفي وقلة الدعم الحكومي لهذه المدارس، رغم الجهود الهائلة التي قام بها المجلس البلدي، ولجان المشاريع، وبالرغم من أن المدارس في البلدة تقدم الخدمات التعليمية لجميع المراحل الدراسية للطلاب سواء من البلدة أو من خارج البلدة **(منطقة الجبلية والعقبة التابعة لمدينة الخليل)** وخاصة في مدرسة شهداء تفوح والمدرسة الثانوية للبنين.
- **اكتظاظ الغرف الصفية وعدم قدرتها استيعاب الزيادة في عدد الطلاب:** لم تضع وزارة التربية والتعليم سياسة محددة لحجم الاكتظاظ في الغرف الصفية^{٣٢}، إلا أنها حددت في خطتها الخمسية التطويرية الإستراتيجية 2008م-2012م وضمن إطار السياسات الخاصة بمحور نوعية التعليم خفض ذلك في الشعب

^{٣٢} السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، تشخيص الواقع التربوي.

الصفية (معدل طالب / شعبة) من 32 إلى 33.34 وفي بلدة تفوح، اتجهت معدلات الاكتظاظ/الازدحام في المدارس إلى الانخفاض بشكل عام على مر السنين وذلك بسبب التوسع المحدود في بناء المدارس وزيادة عدد الغرف الصفية (مع الإشارة لوجود ثلاث مدارس مستأجرة).

■ ضمن نفس السياق ووفق المعايير القياسية العالمية، يحتاج الطالب إلى 1,25 متر مربع من مساحة الفصل، وعند مقارنة ذلك مع الواقع الحالي لاستيعاب الصفوف في مدارس بلدة تفوح، نلاحظ بأن هنالك نسبة اكتظاظ طفيفة في بعض الغرف الصفية، وخصوصاً في الصفوف الأساسية، مع العلم أن الاكتظاظ الصفي يحرم الطالب من الاهتمام الفردي الذي يلزمه لكي يتعلم جيداً، وخصوصاً أنشطة الإنماء والإرشاد المهمة، بسبب النقص أو الغياب الكلي للمساحة الصفية والوقت اللازمين، مما يضعف مردود عملية التعليم، ومن ناحية أخرى، فإن المشارب الخارجية والمرافق بحاجة إلى صيانة، خاصة في مدرسة زينب الأساسية ومدرسة شهداء تفوح، فهناك غرف يزداد عدد طلبتها عن 45 طالباً في الوقت الذي لا تتعدى مساحتها العشرين متراً مربعاً، والمساحات التي يكون نصيب الطالب منها نصف المتر المربع.

■ **النقص في استخدام وسائل التعليم الحديثة والتقنيات التربوية في المناهج المدرسية:** ويبدو واضحاً للعيان النقص في استخدام وسائل التعليم الحديثة في المدارس إذ تفتقر المختبرات إلى التجهيزات المناسبة، وبذلك يتجه التعليم إلى الناحية النظرية دون التطبيق العملي وخصوصاً مدرسة (شهداء تفوح الأساسية، ومدرسة الخنساء)، وكذلك الوسائل التعليمية قليلة جداً مما يقلل قدرة الطلاب على الاستيعاب وإدراك ما يفعلون وسبب ذلك أنها مكلفة وميزانيات المدارس لا تسمح بشراء هذه الوسائل وتوفير مختبرات مناسبة.

■ ومع أن بعض المدارس يتوفر فيها مكتبة، إلا أنها بحاجة إلى تطوير أكثر من حيث ردها بكتب جديدة وبالأنثاء المناسب من طاولات وكراسي لتوفير بيئة ومساحة مناسبة ومشجعة للطلاب تحثهم على القراءة. تعتمد وزارة التربية والتعليم العالي تعريف البيئة المدرسية على "أنها تداخل العوامل الطبيعية، والبيولوجية، والاجتماعية للمدرسة"³³. ولا يقتصر ذلك فقط على الأبنية والملاعب والمساحات، بل تشمل العوامل البيولوجية من توفرنباتات في المدرسة، والعلاقات الاجتماعية بين الإدارة والمعلمين والطلبة والعاملين الآخرين في المدرسة، بالإضافة إلى علاقة المدرسة مع المجتمع المحلي والأهل والمؤسسات الموجودة، ولذلك عند تقييم وضع البيئة المدرسية لبلدة تفوح، لا بد أن نتطرق.

■ **ضعف البيئة التنظيمية داخل مدارس البلدة :** وفق المعايير القياسية العالمية، يحتاج الطالب إلى 8م مربع من ساحة المدرسة، إلا أن واقع المدارس غير ذلك، فمساحات المدارس الحالية هي ضيقة بالنسبة لعدد الطلاب في المراحل المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن المساحات لا تحتوي على أية مظلات أو نباتات أو أشجار تقي الطلاب من الشمس أو المطر. إن توفير شروط الجودة المتفق عليها عالمياً في المرافق المدرسية بما تشمله من حدائق وملاعب وغرف خاصة، أو البيئة الصفية المهيأة للطلاب، أمر غير متاح حالياً في المدارس، فالحد الأدنى لهذه الشروط سواء بالمساحة المطلوبة أو نوعية المرافق وجودتها وتنوعها غير متوفر، فافتقار المدارس

³³ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، الخطة الخمسية التطويرية الإستراتيجية 2008-2012، تموز 2008، صفحة 97.

³⁴ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، تشخيص الواقع التربوي.

إلى الملاعب، وبالتالي إلى أية نشاطات رياضية، يضعف هدف المدرسة. ويجب التنويه هنا بأن هنالك بعض المحاولات من المجلس البلدي ولجان المشاريع ومجالس الآباء لشراء أراضي بهدف التوسع.

■ **ضعف التفاعل المثمر بين المدرسة والمجتمع المحلي:** إن لمشاركة الأهل والمؤسسات الاجتماعية الأخرى دور حيوي في توجيه الإرشاد وأن للبيئة المحلية دوراً واضحاً في تشجيع الطلبة على الدراسة والتحصيل وأن الاستقلال لإمكاناتها وعناصرها تؤدي إلى تحسين مستوى التحصيل عند طلبتها، يشير أهالي تفوح وممثلي المدارس بأن هنالك تواصل بين الأهل والمدرسة من خلال مجالس أولياء الأمور وهناك فهم بأن موقف الآباء والمجتمع المحلي ينبغي أن يكون موقفاً تعاونياً مع المدرسة وفي متابعة أولادهم، كما يوضح مدراء المدارس بأن إحدى الحلول قد تكون بتفعيل دور الأم في هذه المجالس حيث لوحظ بأن مشاركة النساء في نشاطات المدرسة قليلة .

■ **الافتقار إلى النشاطات اللامنهجية والثقافية والرياضية:** إن النشاطات اللامنهجية والثقافية والرياضية هي الحدود الدنيا ضمن أنشطة المدارس ولا يوجد نشاط يتسم بالشمولية. وتقتصر النشاطات فقط على مسابقات صغيرة ومبادرات ضمن أوقات المدرسة، هذا ولا تتخذ المدارس أية سياسة أو نهج تربوي يشجع ذلك خارج إطار أوقات الدوام الرسمي، حيث لا تتوفر الإمكانيات المادية والتمويل الكافي لتنفيذ مثل هذه النشاطات والتي تعتمد في تمويلها على موازنة المدارس المتواضعة والمتوفرة من مصدريين رئيسيين: تأجير مكان للمقصف في المدارس، وتبرعات أولياء الأمور والمجتمع المحلي وهي رمزية للغاية وتستخدم لتغطية بعض النفقات وتكاليف القرطاسية.

■ **صعوبة الإرشاد التربوي:** بناء على المقابلات التي تمت مع المرشدين التربويين، يمكن الاستنتاج بأن عملهم في المدارس يتم في ظل ظروف صعبة حيث من المفترض أن يتابع أمور جميع الطلاب والذين يشكلون عبئاً كبيراً عليه ويؤدي إلى عدم القدرة على متابعة أمور عدد كبير منهم والتسرب في مدرسة تفوح الثانوية للبنين والزواج المبكر في المدارس الثانوية للبنات،^{٣٥} بالرغم من محاولات مجالس الآباء العمل مع أولياء الأمور على منع هذه الظاهرة، والتي تعود لأسباب اقتصادية عند الذكور واجتماعية لدى الإناث، وقلة البرامج التي تستهدف هذه الفئة.

■ **ضعف أداء وحافزية بعض المعلمين:** إن تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلم يضعف قدرته على العطاء والابتكار. فبناء على المقابلات التي تمت مع مدراء المدارس وبعض المعلمين، يمكن الاستنتاج بأن أداء المعلمين بحاجة إلى اهتمام، وفضلاً عن ذلك، وفي ظل تردّي الوضع الاقتصادي وارتفاع تكلفة المعيشة وغلاء الأسعار لم تعد تتوافر لبعض المعلمين مصادر رضا كافية من حيث بيئة العمل والرواتب والحوافز وإمكانيات الترقية ويكاد المصدر الوحيد لإحساسهم بالرضا أن يكون تعاطف طلابهم معهم والوصول ببعض أولئك الطلاب إلى مراكز متقدمة في مجالات مختلفة، وهو الأمر نادر الحصول حسب رأي البعض منهم.

^{٣٥} مديرة مدرسة بنات تفوح الثانوية الأستاذة منال الشعراوي.

الجدول رقم (25): أهم المؤشرات الرقمية حول التعليم في بلدة تفوح.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
عدد الممارس خاصة.	0	بلدية تفوح	1	ضعيف
عدد مختبرات حاسوب في المدارس.	2	لجنة التعليم	8	ضعيف
عدد مختبرات علوم في المدارس	2	لجنة التعليم	8	ضعيف
عدد المكتبت الهامة .	2	لجنة التعليم	8	ضعيف
نسبة الأزدحام في الصفوف الابتدائية.	%60	لجنة التعليم ومديري المدارس	سيئ	
نسبة الاكتظاظ في الصفوف الإعدادية والثانوية.	%20	لجنة التعليم ومديري المدارس	سيئ	
نسبة التسرب للذلول.	% 12	لجنة التعليم ومديري المدارس	سيئ	
نسبة التسرب للإناث.	% 5	لجنة التعليم ومديرة المدرسة الثانوية	سيئ	
معدل حصة الطالب في الساحات المدرسية	0,5 متر	لجنة التعليم ومديري المدارس	سيئ	
مجلس أولياء أمور مشترك.	0	لجنة التعليم	1	ضعيف
مخيمات صيفية للطلبة.	2	لجنة التعليم	3	متوسط
مدارس مهنية للذكور.	0	لجنة التعليم	1	ضعيف
مدارس مهنية للإناث.	0	لجنة التعليم	1	ضعيف
نادي للموهوبين أكاديمياً.	0	لجنة التعليم	1	ضعيف
مركز عمل تطوعي للخريجين.	0	لجنة التعليم	1	ضعيف
عدد الملاعب.	2	لجنة التعليم ومديري المدارس	8	ضعيف
الوحدات الصحية .	4	لجنة التعليم ومديري المدارس	8	ضعيف
المشارب والمرافق.	4	لجنة التعليم ومديري المدارس	8	ضعيف

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم
البنية التحتية للتعليم.	لجنة التعليم	ضعيف
توفر الدعم المحلي والخارجي لقطاع التعليم في بلدة تفوح.	لجنة التعليم	ضعيف
وضع مرافق المدارس القائمة(الملاعب).	لجنة التعليم	ضعيف
وضع مرافق رياض الأطفال القائمة(ساحات ألعاب).	لجنة التعليم	ضعيف
التوزيع الجغرافي للمدارس.	لجنة التعليم	ضعيف
قدرة المدارس لاستيعاب الطلاب الجدد في المرحلة الأساسية.	لجنة التعليم	ضعيف
وضع إجراءات السلامة في المدارس وخاصة مدرسة الخنساء لقربها من المحاجر، ولبعدها عن مركز البلدة وصعوبة المواصلات ومدرسة تفوح الأساسية للبنات وبنات تفوح الأساسية لانتهاء عمرها الافتراضي .	لجنة التعليم	ضعيف

الجزء الرابع: تشخيص واقع القطاع الصحي في بلدة تفوح

يتضح من المقابلات ونتائج مجموعات العمل بأن قطاع الصحة والأوضاع الصحية^{٣٦} في بلدة تفوح لا تعاني من مشاكل كبيرة، أو من أوضاع صحية سيئة، علما بأنه لا يتوفر سوى عيادة صحية حكومية واحدة تقدم خدمات أساسية في الرعاية الصحية الأولية، إلا إن الخدمات الصحية المتوفرة فيها تعاني من نقص في الإمكانيات، ومن القضايا الهامة في القطاع الصحي سنتناولها في الأقسام أدناه.

١. خلفية عامة عن وضع الخدمات الصحية المقدمة لمواطني بلدة تفوح وأهم الخصائص لهذا القطاع:

يعتمد المواطنون على المؤسسات الحكومية الصحية داخل البلدة للرعاية الصحية الأولية البسيطة والمراكز الصحية المتواجدة في مدينة الخليل لتلقي العلاج فيما يخص الرعاية الصحية الثانوية والمتخصصة أيضا وفي رام الله للعلاج في المستشفيات، ويترتب على هذا الوضع التزامات مادية أكبر على متلقي العلاج وهو الأمر الذي يشغل بال العديد من المواطنين عند الحديث على قطاع الصحة نظرا لزيادة نسبة العاطلين عن العمل في البلدة.

١.١. الحصول على العلاج الطبي الأولي داخل بلدة تفوح .

يوجد في البلدة عيادة حكومية واحدة، وموجودة في منتصف البلدة تقريبا، تابعة لوزارة الصحة، وهي عبارة عن مبنى متواضع مكون من دورين، الدور الأول مكون من غرفة طبيب، وغرفة ممرضة، وغرفة فحص، وغرفة استقبال، ومرافق صحية، أما الدور الثاني فهو مكون من غرف فارغة ومرافق (غير مستخدمة).

تصنف العيادة الحكومية حسب تصنيفات وزارة الصحة الفلسطينية، كمستوى ثاني^{٣٧} وتعمل فيه ممرضة من البلدة بدوام كامل ويزوره طبيب عام ثلاث مرات أسبوعيا فقط، أيام (الأحد والأربعاء، الخميس)، وهناك أيضا ممرضة متواجدة على مدار الأسبوع، وأقرب مستشفى يمكن الوصول إليه في الحالات الطارئة مستشفى الخليل الحكومي، والذي يبعد 7 كم عن البلدة، ولا تتوفر سيارة إسعاف وأقرب سيارة يمكن الوصول إليها سيارة الهلال الأحمر في مدينة الخليل والتي تبعد ما يقارب 5 كم عن منتصف البلدة.

تقتصر الخدمات الصحية المقدمة على الرعاية الصحية الأولية البسيطة والتي تقدم فقط للمواطنين المشمولين ضمن التأمين الصحي الحكومي فقط، ويتم توفير التطعيمات^{٣٨}، وعلاج الأمراض العامة من قبل الطبيب العام، وتقدم العيادة رعاية للحوامل والأطفال، حيث يتوفر في العيادة الطبية طبيببة نسائية، تحضر يوم واحد في

^{٣٦} اللجنة الصحية وفريق التخطيط الأساسي

^{٣٧} بناء على مواصفات وزارة الصحة الفلسطينية، تصنف المراكز الصحية كمستوى ثاني إن قدمت الخدمات الوقائية لرعاية الأمومة والطفولة والتطعيمات، والخدمات العلاجية العامة والفحوصات المخبرية في بعض الحالات. أما المستوى الثالث فيشمل الخدمات الوقائية لرعاية الأمومة والطفولة والتطعيمات وتنظيم الأسرة وعلاج الأسنان، والخدمات العلاجية العامة والتخصصية بالإضافة إلى الفحوصات المخبرية والتنظيف الصحي.

^{٣٨} حسب قانون الصحة العامة الفلسطيني لعام 2004، واعتمادا على البند رقم 6، فإن من حق أي طفل تحت سن الثلاث سنوات بالحصول على التطعيم مجانا من دون أن يكون مشمولاً بالتأمين الصحي الحكومي، <http://apps.who.int/idhl-rils/idhl/Pal06001.pdf>

الأسبوع يوم (الثلاثاء)، وتقدم العيادة برامج تثقيف صحي متواضعة، تقدمها أحيانا جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، على مستوى البلدة، ولا يوجد أي طبيب تخصصي في العيادة، أو مختبر طبي، أو صيدلية حكومية. كما يوجد في بلدة تفوح خمس عيادات: واحدة صحية حكومية، وأربع عيادات خاصة، ثلاث صيدليات، عيادة للعلاج الطبيعي، ومختبران تحاليل طبية كما تظهر في الجدول رقم(26)

الجدول (27) : عدد المؤسسات الصحية في بلدة تفوح ، حسب الجهة المشرفة .

نوع المؤسسة	حكومية	خاصة	خيرية	المجموع
عيادة طبيب عام	1	4	1	5
عيادة طبيب أسنان	-	6	1	7
مختبر صحي	-	2	-	2
صيدلية	-	3	-	3
عيادة للعلاج الطبيعي	-	1	-	1
المجموع	1	14	3	17

2.1. الحصول على العلاج الطبي المتخصص خارج بلدة تفوح.

تعتمد تفوح في علاج مرضاها عند التحويلات الداخلية على المركز الحكومي المتقدم (الكرانتينا) في مدينة الخليل، والذي يعمل فيه أطباء مختصون وممرضون وصيادلة وفنيو مختبرات وأشعة على مدار الأسبوع في، هذا ويصنف المركز، حسب تصنيفات وزارة الصحة الفلسطينية، كمستوى ثالث^{٣٩} حيث يوفر الخدمات الأساسية من التطعيمات والطب العام ورعاية الأمومة والطفولة وفحوصات مخبرية وأشعة وصيدلية.^{٤٠} بالإضافة إلى ذلك، مستشفى الخليل الحكومي وجمعية الهلال الأحمر والتي تتبع له سيارة إسعاف تخدم المنطقة بأسرها، ومنها بلدة تفوح.

وجود عيادة صحية ببنية تحتية جيدة. ، وهي عبارة عن مبنى متواضع مكون من دورين، الدور الأول مكون من غرفة طبيب، وغرفة ممرضة، وغرفة فحص، وغرفة استقبال، ومرافق صحية، أما الدور الثاني فهو مكون من غرف فارغة ومرافق (غير مستخدمة)، وموجودة في منتصف البلدة تقريبا، تابعة لوزارة الصحة، وجود كوادر وكفاءات بشرية طبية. وهذه الكوادر من حملة الشهادات والعاطلة عن العمل في القطاع الحكومي، تعمل في القطاع الخاص

3.1. تكلفة العلاج الصحي

يتلقى المريض المؤمن في التأمين الحكومي الدواء مقابل مبلغ زهيد جدا يبلغ شيكل واحد للطفل الأقل من ثلاث سنوات وثلاثة شواكل للذين تزيد أعمارهم عن ثلاث سنوات، وبما أن السكان يعتمدون على المراكز الصحية

^{٣٩} بناء على مواصفات وزارة الصحة الفلسطينية، تصنف المراكز الصحية كمستوى ثالث إن قدمت الخدمات الوقائية لرعاية الأمومة والطفولة والتطعيمات وتنظيم الأسرة وعلاج الأسنان، والخدمات العلاجية العامة والتخصصية بالإضافة إلى الفحوصات المخبرية والتثقيف الصحي.
^{٤٠} ملتقى الصحة، <http://www.healthinform.net/modules.php?name=Content&file=facility&id=329>.

خارج البلدة ولا سيما في الخليل تزيد تكلفة العلاج، حيث يدفع المريض في حالة الطوارئ وفي حال عدم توفر سيارة الإسعاف من تفوح إلى الخليل مبلغاً قيمته 40 شيكل ثمن المواصلات الخاصة إلى مدينة الخليل وفي حال تطلب العلاج الذهاب إلى أقرب مستشفى في رام الله، فيكلف ذلك مبلغاً قيمته (160) شيكل دون الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الفحوصات الطبية والأدوية أو أي علاج آخر. **انظر تحليل قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة.**

٤.١. التأمين الصحي الحكومي الفلسطيني.

حتى بداية عام 2007م، يقدر بأنه كان هنالك نسبة كبيرة من العائلات المشمولة بنظام التأمين الصحي الحكومي ضمن إطار تأمين انتفاضة الأقصى حيث بلغت هذه النسبة ما يقارب 80%. لكن في بدايات عام 2007م، تم وقف إصدار وتجديد تأمين انتفاضة الأقصى بناء على تعليمات خطية من وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله، مما خفض عدد المؤمنین في النظام الحكومي عام 2009م إلى ما يقارب 30% أو أقل. إلا أنه يتضح من نتائج المجموعات المركزة بأن إجراء وقف تأمين انتفاضة الأقصى غير مطبق بشكل ممنهج وتام حتى الآن حيث تمكنت بعض العائلات من تجديد تأميناتها وبإمكان العمال العاطلين عن العمل مراجعة مكتب العمل للحصول على بطاقة تأمين انتفاضة الأقصى حسب الأصول المعمول بها.

٢. ملخص بأهم المؤثرات الايجابية والموارد المتعلقة بقطاع الصحّة.

من أهم المؤثرات الايجابية التي تمتلكها بلدة تفوح بقطاع (الصحة).

- وجود دوائر طبية حكومية، وقطاع خاص وصيديليات بالقرب من البلدة.
- وجود تأمين صحي عام، والتغطية الصحية للمواطنين تبلغ بنسبة 30% من المواطنين ومن أهمها التأمين الحكومي.
- وجود بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي تقدم خدمات طبية في البلدة .

٣. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بقطاع الصحّة .

بناء على نتائج المجموعات المركزة والمقابلات التي قام فريق العمل بتنظيمها مع ممثلي المؤسسات الصحية وفئات مختلفة من المواطنين، يمكن الاستنتاج بأن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها قطاع الصحة تتمحور في " أن الخدمات الصحية الأولية والثانوية والمتخصصة المقدمة في البلدة وخارجها لا تلائم الاحتياجات الصحية الحالية لمواطني بلدة تفوح". إذ يمكن إجمال الأسباب التالي:

- **ضعف الموارد المالية والبشرية لقطاع الخدمات الصحية وخاصة (المخبرية) :** نظراً للتصنيف الحكومي لواق العيادة الصحية في بلدة تفوح، وقلة الموازنات الحكومية المخصصة لهذه العيادات من قبل الحكومة، وتكاد تكون فرص الحصول على تمويل لمشروعات تخدم القطاع الصحي في البلدة معدومة لعدم مساهمة

الحكومة في إدراج القطاع الصحي واستهداف المنطقة من قبل المؤسسات الداعمة، وعلى وجه الخصوص عدم توفر مختبر.

- **ش ح وقلة توفر الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة** : وكما هو الحال في كافة العيادات الصحية ذات التصنيف المتدن ي تكاد تكون حصتها من السلة الدوائية التخصصية قليلة، وبالكاد تكون متوفرة بكميات كافية، مما يدفع المرضى للحصول على هذه الخدمة من العيادات الحكومية في المناطق المجاورة ، مما يؤثر سلباً وخاصة أصحاب الأمراض المزمنة، وعدم القدرة على الشراء.
- **مع دودية انتظام الأطباء بعيادة البلدة وخدماتها متواضعة جدا** : تفتقر بلدة تفوح لمركز طبيّ متخصص لكافة التخصصات يعمل على مدار الساعة وتعمل فيه ممرضة من البلدة بدوام كامل من الساعة الثامن صباحاً لغاية الساعة الثانية ظهراً، ويزوره طبيب عام ثلاث مرات أسبوعياً فقط، أيام (الأحد والأربعاء، الخميس)، من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً، وهناك أيضاً ممرضة متواجدة على مدار الأسبوع، مما يرفع من نسبة المراجعين ويجعلهم ينتظرون لساعات طويلة للحصول على الخدمة، وأقرب مستشفى يمكن الوصول إليه في الحالات الطارئة مستشفى الخليل الحكومي ، وكذلك أوقات دوام الطيبة النسائية والطب العام غير متوازي مع عدد السكان البالغ 13000 نسمة والذين بحاجة لزيادة دوام الطيبة النسائية وساعات دوام الطبيب العام وعدد أيام الدوام، وزيادة الأطباء المختصين.
- **ارتفاع الحصول على العلاجات الطبية والتأهيلية لذوي الإعاقة:** كما أشار المشاركون في مجموعات العمل المركزة إلى تأثير هذا الوضع على صحة ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص، وخصوصاً بسبب البعد عن مراكز العلاج والتأهيل، مما يؤدي أيضاً إلى صعوبة توفر أدوات مساعدة (كراسي متحركة، أدوات طبية مساعدة، الخ) وغياب تشخيص دقيق لحالات الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمال حالات الإعاقة الشديدة، بالإضافة إلى عدم توفر لذوي الاحتياجات الخاصة أية نشاطات اجتماعية أو تأهيلية، وعبر أهالي ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تم مقابلتهم في البلدة عن ضيقهم لعدم توفر مؤسسات أو جهات داعمة ترضى هذه الفئة وتهتم بقضاياها، وإن هذا الوضع بمجمله يترتب عليه المصاريف المالية للعلاج والأدوية والاحتياجات الشخصية والغذائية الخاصة والأدوات المساعدة التي تلقي عبئها على الأسر.
- **عدم توفر مواصلات عامة بصورة دائمة للوصول إلى الرعاية الصحية خارج البلدة بسرعة وكفاءة** : تفتقر بلدة تفوح لمركز طبيّ متخصص لكافة التخصصات يعمل على مدار الساعة، ولا يوجد فيها مركز أمومة وطفولة، ولا مركز تصوير أشعة ولا غرف طوارئ، ولا غرف ولادة أو أية مراكز عناية تقدم خدمات سريعة للمرضى الذين يتعرضون للإصابات المفاجئة ، مما يعني بأن المرضى يحصلون على هذه الخدمات خارج البلدة وخصوصاً في مدينة الخليل.
- إن الاعتماد على العلاج خارج البلدة يترتب عليه استخدام إما المواصلات العامة أو الخاصة، لكن كما تم شرحه سابقاً في "الجزء الأول: البنية التحتية" من التقرير، فإن سكان البلدة يعانون من مشكلة المواصلات وتتلخص في عدم انتظام خط سير المواصلات العامة، وعدم وجود سيارة إسعاف في البلدة.

المريض لا يعرف الانتظار وخاصة في الحالات الحرجة والإصابات المفاجئة وعدم توفر مركز طبي تخصصي مما يدفع بالتحويلات إلى خارج البلدة، ولعدم تتوفر سيارة إسعاف في المنطقة وأقرب سيارة يمكن الوصول إليها سيارة الهلال الأحمر في مدينة الخليل والتي تبعد ما يقارب 5 كم عن منتصف البلدة. وفي اغلب الأحيان لا تكون موجودة أو في مهمة مما يؤدي إلى تدهور الحالات المرضية وخاصة الجلطات وحالات الولادة والإصابات المفاجئة.

■ **ارتفاع حالات ذوي الأمراض المزمنة :** إن من أكثر حالات الأمراض الشائعة في البلدة هي الأمراض المزمنة مثل السكري والضغط والجلطات، وتنتشر بين كبار السن، كما يعاني البعض الآخر من أمراض المفاصل. ٤١ كما أن نسبة مرضى السكري في البلدة مرتفعة والتهاب الكبد الفيروسي أيضاً، بسبب التلوث البيئي الناجم عن الحفر الامتصاصية القريبة من مصادر مياه الشرب (آبار الجمع والمياه الجوفية)، ومرضى التلاسيميا بسبب زواج الأقارب والربو، والديسكات، والجلطات، وأمراض الكلى.

وإن هذا الوضع يؤدي إلى تردي الأوضاع الصحية لبعض المرضى ذوي الحالات الخطيرة، وخصوصاً للأطفال والحوامل للحصول على العلاج في العيادة الصحية الحكومية في البلدة، إن لم يتوفر العلاج اللازم في البلدة.



^{٤١} مقابلة مع الطاقم الطبي العامل في العيادة الصحية الحكومية في بلدة تفوح / عنهم الممرضة الحكومية، سهام علي ارزىقات.

الجدول رقم (27): أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الصحة في بلدة تفوح.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية		
			جيد	متوسط	ضعيف
عدد وحدات الخدمات الصحية لكل مستوى أي الذي يستقبل مواطنين من داخل البلدة ومن خارجها	3	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	متوسط
عدد وحدات الخدمات الصحية المتخصصة	0	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
عدد الأطباء (الطب العام والمتخصصين)- القيمة القياسية لكل 1000 نسمة (18 طبيب)	3	العيادة الصحية والبلدية	15	متوسط	ضعيف
عدد الأطباء- طب أسنان	6	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	متوسط
عدد الصيدالدة	3	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	متوسط
عدد المرضى	6	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	متوسط
في مختبرات	6	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	متوسط
نسبة الأمراض المزمنة من الحالات المرضية	40%	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	متوسط
نسبة المواطنين الحاصلين على تأمين خاص	30%	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
عدد حالات الطوارئ المحولة للمستشفيات	36	العيادة الصحية والبلدية	جيد	متوسط	متوسط
نسبة الوفيات عند الولادة لكل 1000 حالة	0	العيادة الصحية والبلدية	جيد	متوسط	متوسط
عدد مراكز الطوارئ دوام 24 ساعة	0	العيادة الصحية والبلدية	2	متوسط	ضعيف
عدد الحاصلين على تأمين إسرائيلي (عمل) ووكالة .	450	العيادة الصحية والبلدية	جيد	متوسط	متوسط
عدد العاملين بالقطاع الصحي لكل 1000 شخص من السكان	6	العيادة الصحية والبلدية	6	متوسط	ضعيف
عدد ساعات توفر الخدمة الصحية يوميا	6	العيادة الصحية والبلدية	24	متوسط	ضعيف
عدد مراكز التصوير والولادة	0	العيادة الصحية والبلدية	1	متوسط	ضعيف
نسبة تلقي الرعاية الأولية للأطفال والأمهات في فترة الحمل وبعد الولادة من كل 1000 أم	60%	العيادة الصحية والبلدية	100%	متوسط	متوسط
عدد ورشات التوعية بموضوع الصحة الإيجابية	12	العيادة الصحية والبلدية	24	متوسط	متوسط

الجدول رقم (28): أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الصحة في بلدة تفوح.

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم		
		جيد	متوسط	ضعيف
الوعي والثقافة الصحية لدى السكان.	العيادة الصحية والبلدية	جيد	متوسط	ضعيف
مستوى النظافة الصحية في المدارس.	العيادة الصحية والبلدية	جيد	متوسط	ضعيف
اثر الحالة المادية في العلاج.	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
طبيعة الخدمات المقدمة .	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
نوعية الخدمات وأداء الأطباء في العيادات الموجودة.	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
حملات التوعية في حالات الأمراض المعدية .	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
برامج الكشف المبكر عن الأمراض النسائية.	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
برامج المساعدة لأصحاب الأمراض المزمنة.	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
الفحص المبكر لسرطان الثدي عند النساء.	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
الوعي الموجود لدى المراهقين.	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف
تكلفة تلقي العلاج في وحدات الخدمات الصحية الموجودة.	العيادة الصحية والبلدية	متوسط	متوسط	ضعيف

الجزء الخامس: تشخيص واقع القطاع الزراعي

في ظل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي لبلدة تفوح، لا يمكن تصنيفها بأنها زراعية حيث يعتمد عدد قليل من الأسر فقط على هذا القطاع كمصدر دخل رئيسي لهم من خلال تسويق المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية، أما باقي الأسر التي تعمل في الزراعة فهي تستخدمها بغرض الاستهلاك المنزلي والاكتفاء الذاتي، ويرتبط هذا الواقع بالتطور التاريخي لقطاع الزراعة واستخداماته عبر السنين بالإضافة إلى أهم خصائص الزراعة النباتية والثروة الحيوانية ومواردهما المتوفرة.^{٤٢}

١. خلفية عن الزراعة في تفوح .

شهد قطاع الزراعة تغييرات "مثيرة للاهتمام" وربما غاية في الأهمية لدى المهتمين في التخطيط المجتمعي لمستقبل البلدة حيث ارتبطت التغييرات بالوضع السياسي والاقتصادي على نطاق الوطن، فمنذ نصف القرن الماضي، كانت الزراعة المصدر الرئيسي للدخل الأسري، ولكن بعد عام 1948م، أخذ الاعتماد عليها كمصدر للدخل يتراجع شيئاً فشيئاً، هذا وقد ازدادت ظاهرة ترك السكان لأراضيهم الزراعية بعد أن بدأت المحاصيل الإسرائيلية، مثل القمح والذرة، والشعير، تغزو البلدة والبلدات المجاورة.

أدى هذا الوضع، بشتى مكوناته، إلى تحول جزء كبير من الفلاحين إلى عمال في إسرائيل وبقي الحال كذلك حتى عام 2000م، وعند انطلاقة انتفاضة الأقصى الثانية، بدأت إسرائيل تدريجياً بتطبيق سياسة استبدال العمالة الفلسطينية بعمالة أجنبية وفرض قيود صارمة على دخول العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وبهذا أضحي العديد من هؤلاء العمال عاطلين عن العمل، في المقابل بدأت إسرائيل عام 2003م ببناء جدار الفصل العنصري مستولية على جزء كبير من الأراضي، وبقي التدهور في استثمار الأراضي الزراعية مستمراً.

وفي ظل ترددي الأوضاع الاقتصادية على نطاق الوطن وازدياد معدلات البطالة بين صفوف العاملين فيه بشكل عام، وبين أولئك الذين يعتمدون على العمل في إسرائيل بشكل خاص، رجعت الزراعة، مرة أخرى، لمن يمتلك قطعة أرض أو بمقدوره العمل في هذا القطاع، كمصدر للدخل الأسري، ولكن يبقى عدد الأسر التي تعتمد على الزراعة قليل جداً.

1.1. الزراعة النباتية: مساحات الأراضي الزراعية وأنواع المحاصيل وأهم الخبرات المحلية.

يعتبر التنوع في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ورافده الأساسي المياه من أهم الموارد الطبيعية ذات العلاقة المباشرة مع الاقتصاد والاستثمار، ويتناول التقرير دراسة وتحليل لاستعمال الأراضي لبلده تفوح، مع التركيز على الاستعمال الزراعي للأرض والخروج بنتائج تحليليه وضع خطه تحمل البدائل والحلول الجذرية لقطاع

^{٤٢} اللجنة الزراعية برئاسة محمد محمود محمد الصرايرة وجمعية تفوح الزراعية، وفريق العمل: الفت زياد احمد الطردة والأستاذ شاهر محمد حسان خمائسه، والسيد يوسف محمد بدوي الطردة، الأستاذ موسى محمد موسى الطردة، وفاء عبد الكريم خمائسه، لينا أكرم محمد موسى الطردة

الزراعة في البلدة. وملخص التقرير يقوم على إلقاء الضوء على الأهمية لقطاع الزراعة في البلدة وأهميته في بناء الاقتصاد وسيركز التقرير على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال نتائج البحث الميداني الذي قامت به اللجان التخصصية، ومن خلاله تم إلقاء الضوء على الواقع الزراعي بشقيه، قال تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلوا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور). وهذه دلالة على تعدد الاستخدامات للأرض وكيفية استغلالها.

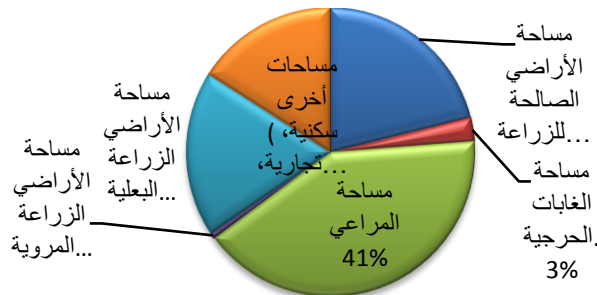
إن بلده تفوح تعتبر من البلدات الزراعية المشهورة ولكن تعرض هذا القطاع في الآونة الأخيرة لأصابه مباشرة أدت إلى تراجع هذا القطاع دون المعدلات الطبيعية وذلك لأسباب متعددة مع العلم أن أراضي تفوح تمتاز بتنوع في المناخ ومصادر المياه مما يساهم في رفع الإنتاج للمحاصيل، وحسب تعريف الزراعة والمزارع، لدى دائرة الإحصاء الفلسطينية والمنظمات العالمية ووزارة الزراعة، هو الحائز والمالك للثروة الحيوانية، وتبلغ مساحه الأراضي الزراعية في البلدة ما يلي:

١. المساحة الكلية للبلدة 20300 دونم .
 ٢. مساحه أراضي جموره 2126 دونم .
 ٣. المخطط الهيكلي القديم 1 كم مربع.
 ٤. التوسعة الجديدة للبلدة 6789 م مربع حسب لوائح التخمين.
 ٥. المساحة خارج حدود البلدية حسب لوائح التوزيع الأردنية 14000 دونم.
- فلا بد أن نقف في البداية وحسب الجدول رقم (31) والذي يبين مساحات الأراضي حسب طبيعة الاستخدام والشكل رقم (6) والذي يظهر توزيع الأراضي حسب الاستخدام ونوع المزروعات^{٤٣}

الجدول (29) توزيع الأراضي في بلدة تفوح حسب طبيعة الاستخدام.

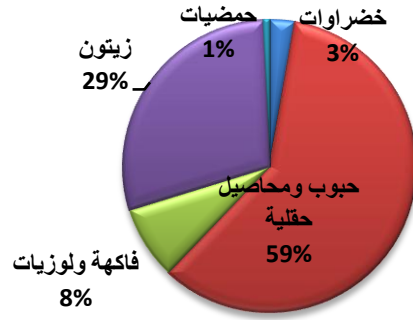
21%	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والغير المزروعة
2%	مساحة الغابات الحرجية.
41 %	مساحة المراعي
1%	مساحة أراضي الزراعة المروية
19%	مساحة أراضي الزراعة البعلية والعلفية
16%	مساحات أخرى (سكنية، تجارية، صناعية، الخ)
100%	المجموع

الشكل (4) يظهر توزيع الأراضي حسب طبيعة الاستخدام (المساحة بالدونم).



^{٤٣} الخطة الإستراتيجية الزراعية لجنوب الخليل

الشكل (4) ليظهر توزيع الأراضي الزراعية حسب نوع الزراعة (مؤسسة الهيدرولوجين والإغاثة الزراعية وسجلات البلدية)



تشكل المساحة الكلية للأراضي في البلدة 20300 دونم، منها 3372 دونم، أراضي زراعية كما هو موضح في الجدول أعلاه، ويوضح الجدول أيضا بأن هنالك أراضي زراعية ولكنها غير مستغلة بسبب عدم قدرة أهالي البلدة على توفير المحاصيل من أجل زراعة واستصلاح تلك الأراضي ومن ناحية أخرى تبلغ مساحة الأراضي الزراعية غير المستغلة حوالي 21% ولا يتم زراعتها بسبب نقص الموارد المائية في المنطقة، وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم مصادرها، وعدم السماح باستغلال المياه الجوفية من خلال حفر الآبار الآتوازية، وعدم توفر طرق زراعية، ونسبة الصخور العالية وطبيعة المناطق الجبلية المنحدرة . من ناحية أخرى، هنالك بعض الحدائق المنزلية تستخدمها الأسر للاكتفاء الذاتي فقط وتعتني بها بشكل عام ربة البيت. هذا ولا تتعدى مساحة الزراعات المروية الـ 1% من مساحة الأراضي الزراعية.

تعتبر الزراعة موسمية في البلدة وتعتمد على مياه الأمطار، ويعتبر الزيتون من أهم المحاصيل الزراعية ومصادر الثروة في البلدة مشكلا 29% من الأراضي القابلة للزراعة، إضافة إلى ذلك يتم زراعة الحبوب والخضروات بشتى أنواعها، مثل العنب والتفاح، والقمح، الشعير، العدس، الفول، البصل، اللوز، التين، وتستخدم بشكل عام، لغرض الاكتفاء الذاتي للأسرة التي تقوم بزراعتها.

من أهم الخبرات والمعارف الزراعية المتوفرة لدى سكان البلدة هي مجمل وتراكمات المعرفة التقليدية التي ترتبط بالتنمية الزراعية والتي اكتسبت عبر الزمن ومن الأجداد عن طريق الخبرة ونذكر منها الحراثة وتقليم الأشجار وزراعة المحاصيل. هذا وتعتبر فئة كبار السن من أهم الفئات التي يتم الرجوع إليها في الاستشارات الزراعية. يجب التنويه هنا أيضا، بأن للمرأة والأطفال دور هام في الزراعة ولا سيما في قطف الزيتون وجمع المحاصيل حيث يشترك في العمل الزراعي كل من الرجال والنساء والأبناء أيضا، ونلاحظ بأن المرأة العاملة في الزراعة تقوم بمهامها المتعلقة بالعناية بالأولاد والبيت أيضا إضافة إلى مهامها في العمل الزراعي.

أما بالنسبة للطرق الزراعية، فإن أغلب المناطق والأراضي الزراعية في البلدة موصولة بطرق زراعية، ولكنها بحاجة إلى تأهيل كونها ضيقة جداً وصخرية ومن الصعب وصولها من قبل الآليات الزراعية الثقيلة، وبالرغم من

٤٤ بناء على ملاحظات المشاركين في المجموعات المركزة وفريق التخطيط الأساسي

ذلك إلا أن المزارعين يعارضون ذلك بسبب خسارتهم لجزء من أراضيهم مما يؤدي إلى قلة الحصول على الموافقة على مشاريع تأهيل الطرق لعدم الموافقة الخطية من قبل المزارعين.

ونظرا لعدم انخراط الجزء الأكبر من سكان البلدة في العمل الزراعي واعتماد الجزء الآخر من العاملين في الزراعة على العمل اليدوي الحرفي، فإن المعدات والمستلزمات الزراعية غير متوفرة على مستوى البلدة، يتم الاعتماد بشكل أساسي على الدواب في الحراثة بأجرة 200 شيكل في اليوم ويتوفر فقط تراكتور واحد بأجرة 100 شيكل في الساعة، ومن ناحية أخرى عبر بعض المشاركين في المجموعات المركزة بأن المزارعين يعانون من نقص في الأسمدة النوعية لا سيما في ظل تكلفتها العالية (75-140 شيكل لكل كيس سماد).

2.1 الثروة الحيوانية.

إن التغييرات التي رافقت قطاع الزراعة في البلدة من حيث عمل السكان فيه ينطبق أيضا على تربية الثروة الحيوانية، حيث ظهرت في السنوات القليلة الماضية مشاريع اقتصادية جديدة منها تربية الدواجن وخاصة اللاحمة منها حيث بلغ ما يربى في البلدة من الدجاج اللحم ما يعادل ثلاث ون ألف طير سنوياً بشكل عام، وعدد الأسر التي تعتمد على الثروة الحيوانية كمصدر دخل رئيسي لها محدود.

٢. المؤثرات الايجابية في قطاع الزراعة.

من أهم المؤثرات الايجابية التي تمتلكها بلدة تفوح فيما يتعلق بالقطاع هي ما يلي :-

- **توفر مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية** : وتشكل المساحة الكلية للأراضي في البلدة 20300 دونم، منها 3372 دونم، أراضي زراعية كما هو موضح في الجدول أعلاه، ويوضح الجدول أيضا بأن هنالك أراضي زراعية ولكنها غير مستغلة بسبب عدم قدرة أهالي البلدة على توفير المحاصيل من اجل زراعة واستصلاح تلك الأراضي.
- **توفر الأيدي العاملة الماهرة في الزراعة** : وهي من الخرجين وحملة الشهادات والعاملين في المؤسسات ذات العلاقة كوزارة الزراعة والمديريات المختلفة، والمؤسسات الخاصة كمعهد أريج والإغاثة الزراعية.
- **توفر مصدر مائي جيد** : كعين ماء المعمودية وعين الصعبية وعين البستان وعين الست وعين اسطاس وعين بئر المالح والبصة وعين القومة وعين الدالية وعين التينة وعين الطاقة
- **وجود جمعية تعاونية زراعية في البلدة** : يمكن تفعيلها ورفدها بالإمكانات حتى تتمكن من تقديم الخدمات والتسهيلات للمزارعين.
- **ترحيب من المجتمع المحلي بالمشاريع الزراعية** : كذلك وجود مانحين دوليين مهتمين، والسلطة الوطنية كوزارة الزراعة.
- **وجود عدد من الخرجين المختصين**: وأصحاب الكفاءات العلمية والذين يعملون لدى القطاع الخاص.

3.5 ملخص بأهم المؤثرات السلبية ومشاكل القطاع الزراعي.

بناء على نتائج المجموعات المركزة والمقابلات التي قام فريق العمل بتنظيمها مع مزارعين وأعضاء المجلس البلدي وفئات مختلفة من المواطنين، يمكن الاستنتاج بأن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها قطاع الزراعة تتمحور في "تدني مستوى البنية الزراعية وإنتاجية الأراضي". ويكمن السبب الرئيسي في تدني مستوى البنية الزراعية وقلة إنتاجية الأراضي الزراعية، ونتيجة للمشكلات المائية التي تعانيها البلدة تكبّدت المنطقة خسائر اقتصادية كبيرة في المحاصيل الزراعية والحيوانية، منها انقطاع المياه وارتفاع كلفة المياه الزراعية حال دون زراعة آلاف الدونمات بالمحاصيل السنوية، ومحدودية وضعف البرامج التي تستهدف المزارعين من قبل مديرية الزراعة، والإرشاد البيطري.

أدى لاعتماد الزراعة والتربية الحيوانية في تفوح على طرق بدائية وغير حديثة (تقليدية)، ونقص المعدات والأدوات المستخدمة وعدم وفرتها، (مع العلم انه لا يتوفر في تفوح سوى تراكتور زراعي وحيد)، مما نجم عنه عزوف عدد من المواطنين أصحاب رأس المال عن الاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني، ولعدم وجود تأمين وأسواق للمنتجات الزراعية والقدرة على منافسة المنتج الإسرائيلي والمستورد، وأمام الزحف العمراني (بناء المساكن) والصناعي (المحاجر) وتفتت الملكيات، وطبيعة الأراضي الجبلية والصخرية مما يؤثر سلباً.

وكذلك الأغلاقات والحصار أديا إلى تراجع كبير في هذا المنتج النباتي والحيواني، مما ساهم في ارتفاع الأسعار وعزوف بعض المزارعين عن هذه المهنة، رغم وجود مصادر مائية طبيعة ومساحات أراضٍ جيدة صالحة للزراعة، وأماكن لإقامة الحظائر لتربية المواشي، ووفرة الأيدى العاملة ووجود مؤسسات تهتم وتدعم هذا القطاع، وتجدر الإشارة انه لا يوجد في بلدة تفوح مؤسسات الإرشاد الزراعي والبيطرة، باستثناء جمعية تفوح التعاونية الزراعية ومحلان للإرشاد (قطاع خاص) يقدمان المساعدة والإرشاد والمواد الزراعية والبيطرية للمزارعين.

أما الأسباب الأخرى فتتمحور في عدم توفر طرق زراعية تسهل وصول المزارعين إلى أراضيهم وحاجة الأراضي المتبقية إلى الاستصلاح وعدم توفر مستلزمات زراعية ومعدات لازمة لاختصار الوقت والجهد بدلا من استخدام الدواب، والافتقار إلى مؤسسات أهلية وحكومية داعمة لقطاع الزراعة وتوفير لهم إرشادات وخدمات زارعية وكذلك الاستخدام السيئ لبعض الأراضي الزراعية منها الزراعة المكثفة، والزراعة المتواصلة للأرض الهامشية، يساهم في تدهور الأراضي الزراعية، هذا ولا يستخدم المزارعين البذور المحسنة للإنتاج الزراعي النباتي مما يحد من نوعية الإنتاج.

الجدول رقم (30): أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الزراعة في بلدة تفوح

التقييم		القيمة القياسية	المصدر	القيمة	المؤشر (رقمي)
ضعيف	متوسط				
	متوسط	7000	البلدية	3500	عدد المزارعين نباتي .
ضعيف		%15	البلدية	%5	عدد المزارعين حيواني.
ضعيف		%60	البلدية	%20	مساحة الأراضي الزراعية.
ضعيف		طن 1350	البلدية	طن 450	كمية الفواكه المنتجة بالطن.
ضعيف		طن 135	البلدية	طن 45	كمية الخضروات المنتجة بالطن.
ضعيف		بيت 350	البلدية	22	عدد بيوت البلاستيكية.
ضعيف		بيت 50	البلدية	0	عدد بيوت الريشت .
ضعيف		120	البلدية	20	عدد مزارع الدواجن.
	متوسط		البلدية	465 ملم	المعدل السنوي لمياه الأمطار/ملم.
	جيد		البلدية	11	عدد عيون المياه في البلدة الرئيسية.
	جيد		البلدية	30	عدد نهعات المياه في البلدة.
	متوسط		البلدية	12 شيكل	سعر كوكب المياه للاستخدام الزراعية.
		10	البلدية	3	عدد مزارع الأبقار والأغنام.
ضعيف		24	البلدية	2	عدد دورات التدريب للمزارعين في السنة.
ضعيف		50	البلدية	1	عدد المعدات الزراعية الموجودة في البلدة.
ضعيف		5000دونم	البلدية	5000دونم	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والغير المزروعة.
	جيد جدا	-	البلدية	600دونم	مساحة الغابات الحرجية.
	جيد جدا	-	البلدية	2500دونم	مساحة المراعي.
	متوسط			2019دونم	مساحة الأراضي الزراعية المروية على الشيوخ.
	متوسط			2019دونم	مساحة الأراضي الزراعية البعلية والعلفية على الشيوخ.

الجدول رقم (31): أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الزراعة في بلدة تفوح

التقييم		المصدر	المؤشر (وصفي)
ضعيف	متوسط		
ضعيف		البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	خبرات للمزارعين.
ضعيف		البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	كفاية المياه المتوفرة للزراعة .
ضعيف		البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	استخدام أساليب زراعية حديثة.
ضعيف		البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	دعم المزارعين في حالات الطوارئ.
ضعيف		البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	أساليب الزراعة.
ضعيف		البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	الإرشاد الزراعي والبيطري.
	متوسط	البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	اهتمام المواطنين بالزراعة.
	متوسط	البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	نسبة سقوط الأمطار.
	متوسط	البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	الخدمات المقدمة من مديرية الزراعة.
	متوسط	البلدية والجمعية التعاونية الزراعية	تأثير الجدار على المزارعين.

الجزء السادس : تشخيص واقع الثقافة والرياضة

تحدد الثقافة أسلوب الحياة المجتمعي سواء من ناحية الأفكار والقيم والعادات والتقاليد أو من حيث وسائل الإنتاج والتعامل والأنظمة السياسية والاجتماعية، وواقع الثقافة في تفوح لا ينفصل بحال من الأحوال عن الواقع الثقافي الفلسطيني العام^{٤٥}، ففي ظروف الحصار الاقتصادي الدولي الذي يمارس على الشعب الفلسطيني، وفي ظل العدوان الإسرائيلي اليومي على الأرض والإنسان، والظروف المعقدة التي تمر بها الحالة الفلسطينية، وكذلك الظروف الملزمة لهذه الحالة بسبب بقاء الاحتلال الذي يعتبر العامل الرئيس في توصيف أية أزمة تمر بها الحالة الفلسطينية وبسبب متفاوتة، ومن الظلم للثقافة أن نظل نخفي حالة واقعنا الثقافي الذي تمارس عليه ضغوط ثقيلة ولا يملك أدوات في مواجهتها، لا بد لنا في البداية من توصيف الحالة الثقافية حتى نتتمكن مجتمعين من تشخيصها ومن ثم اقتراح الحلول الممكنة لتخفيف آلامها ورفدها بأسباب المتانة والصمود والبقاء والعطاء والإبداع.

ويعد الجانب الرياضي الوجه المشرق لأية أمة ووجهها الحضاري، ومن خلاله يمكن التعرف على حضارة المجتمعات بمعرفة الوسائل التي تستخدمها تلك المجتمعات في مواجهة وقت الفراغ، ولا يخفى على أحد تلك العلاقة الوثيقة بين ثقافة المجتمع ومستويات المشاركة في الأنشطة الرياضية السائدة في ذلك المجتمع، حيث تشتهر كثير من البلدان بحضورها الرياضي في المحافل الرسمية، ولا نبالغ إذا قلنا بأن الرياضة عنوان الأمم المتحضرة. يعد النشاط الرياضي من أهم الأنشطة التربوية التي تهدف إلى إعداد الفرد للتكيف مع حياته ومجتمعه من خلال تنميته بدنيًا وعقليًا ونفسيًا واجتماعيًا، انطلاقاً من هذه الأهمية للأنشطة الرياضية جاءت رؤيتنا في بلدة تفوح وخطتنا لتشخيص الواقع الرياضي، ودراسة المعطيات ونقاط القوة ومحاولة تدعيمها ونقاط الضعف ومحاولة تجاوزها والتغلب عليها، وبعد قراءتنا للواقع الرياضي في بلدة تفوح قراءة ناقدة متأنية، والموضوعية شعارنا والتطور والرقى بالمستوى الرياضي دليلنا.

١. المؤسسات المحلية القاعدية التي تعنى بتنمية قطاع الثقافة والرياضة في البلدة

تعمل العديد من المؤسسات في القطاع الثقافي والرياضي في البلدة ضمن إطار الرعاية البسيطة و الهوايات الضئيلة المخصصة لقطاعي الثقافة والرياضة في بلدة تفوح تعمل جميع هذه المراكز والمؤسسات بإمكانات بشرية ومالية وبنية تحتية متواضعة ومحدودة. وكما هو موضح في الجدول رقم (32) لاحقاً، فإن فعالية المؤسسات تتفاوت وبشكل عام تعتمد على قدرتها على تجنيد التمويل والدعم والمتطوعين.

وتختلف درجة استخدام والانتساب إلى المراكز والمؤسسات الثقافية في البلدة، فيمكن تقييم درجة استخدام المواطنين للمراكز الرياضية بمتوسطة، أما الثقافية منها فهي ضعيفة، مما يدل على غياب الوعي المجتمعي

^{٤٥} اللجنة الثقافية برئاسة علي طالب طلب خميسة والفريق المساند خالد خليل محمد طردة وفوزي محمد محمد الطردة والأستاذة نهي موسى عيسى ارزيقات

^{٤٦} نادي تفوح الرياضي واللجنة الرياضية برئاسة الأستاذ وليد محمد حسان خميسه، وعضوية فريق العمل المساند السيد طاهر احمد محمد ارزيقات، الأستاذ عبد الرحمن علي ارزيقات الأستاذ رائد محمد على الطردة، والسيد غازي محمود عيسى ارزيقات

لأهمية الثقافة وضعف اهتمام المواطنين في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد المنسبين للنوادي الثقافية هو ضئيل، كما يوضح الجدول رقم (33) والجدول رقم (34) أدناه، أهم المؤشرات الرقمية والوصفية التي تعطي فكرة سريعة عن وضع قطاع الثقافة والرياضة في بلدة تفوح.

ويوجد في بلدة تفوح ما يقارب (6) مراكز وجمعيات ثقافية وأندية ومرافق تقدم الخدمات المختلفة في هذا المجال لفئة الشباب والأطفال والنساء بشكل خاص والمجتمع بشكل عام

الجدول رقم (32) المراكز والجمعيات الثقافية والأندية والوفاق التي تقدم الخدمات المختلفة لفئة الشباب والمرأة في البلدية

المؤسسة	العدد	فعاليتها	الخدمات المقدمة	الفئات المستهدفة
نادي شباب تفوح الرياضي	1	متوسط الفاعلية	*تنمية قدرات الشباب والأطفال من خلال أنشطة رياضية ومباريات. *العمل على بعض الأنشطة الترفيهية للسكان.	الشباب (ذكورا وإناثاً)
جمعيات نسوية	3	غير فاعلة	* توفير نوعية خدمات أفضل لأعضاء الجمعية المستفيدين من خلال الوعي التنموي والاقتصادي للأسر الفقيرة من خلال المركز الإرشاد النفسي لتمكين المرأة ومعهد الشراكة المجتمعية. * توفير برامج ومشاريع تؤدي لخلق فرص عمل منها العمل مقابل الغذاء من الإغاثة الكاثوليكية. وتوزيع الأغنام من المركز الفلسطيني للاتصال التنموي. *تمكين المرأة من خلال توفير مشاريع تساعد على تحسين الحياة اليومية.	إناث
جمعية مركز تفوح	1	غير فاعلة	تنمية قدرات الشباب والأطفال من خلال أنشطة تثقيفية وتربوية واجتماعية وفنية للقيام بالدور الريادي في المجتمع والبهوض به. *عمل العديد من الندوات والدورات المرتبطة بقضايا الشباب وتثقيفهم ، أما حالياً فهو لا يعمل بشكل نشط كالسابق . *العمل على بعض الأنشطة الترفيهية للسكان.	الشباب (ذكورا وإناثاً) الشباب ذكور وإناث والخريجون
جمعية التعليم العالي	1	غير فاعلة	عمل العديد من الندوات والدورات المرتبطة بقضايا الشباب وتثقيفهم *العمل على بعض الأنشطة الترفيهية للسكان وتكريم الناجحين وتنظيم الأمسيات والمسابقات الأدبية والشعرية *دورات تعليمية وتخصصية لطلبة المدارس والثانوية العامة. *تقديم المساعدات النقدية لطلبة الجامعات.	الشباب (ذكورا وإناثاً) الشباب ذكور وإناث
حديقة	1	فاعلة	ترفيه	الأطفال والمجتمع المحلي
ملعب رياضي	1	فاعل	أنشطة رياضية مختلفة	الشباب والمجتمع المحلي

ونذكر هنا نبذة عن بعض هذه المؤسسات:

- **نادي شباب تفوح الرياضي** : يعدُّ **نادي شباب تفوح الرياضي** المؤسسة المرخصة رسمياً والمهتمة بالمجال الرياضي ، فقد حصل على ترخيص من وزارة الشباب والرياضة سنة 1992م. وهو نادٍ رياضيٌّ ثقافي اجتماعي فنيّ، يحتوي النادي على فريق كرة قدم لجميع الفئات العمرية (براعم وأشبال وناشئين وفريق أول) ويضم 200 لاعب. وبرز في تلك الفترة فريق رياضي مميز على مستوى المنطقة حيث كان في الصدارة على مستوى الأداء والكفاءة، إلا أنه اخذ في الاندثار في السنوات الأخيرة لعدم توفر البنية التحتية والدعم الكافي من مؤسسات المجتمع المحلي ومؤسساته ذات العلاقة، بالرغم من وجود نادي رياضي كان يمثل الجسم الرياضي إلا أنه أصيب بشلل تام في الفترة السابقة اثر سلباً على الرياضة في البلدة، وتجميد نشاط النادي

الرياضي لمدة عشر سنوات تقريباً، من سنة 1999م-2009م، واستغلال المجلس القروي للملعب تفوح القديم والذي تأسس في عام 1962م، لبناء مدرسة بنات تفوح الثانوية وذلك في عام 1996م تقريباً.

■ **ملعب تفوح البلدي** : بقيت تفوح بدون ملعب رياضي حتى عام 2009م حيث تم افتتاح ملعب تفوح البلدي، في 1/5/2009م، حيث يتصف الملعب بأنه قانوني بأبعاد (60م عرض و 100م طول) وفي الجهة الجنوبية منه يوجد مساحة (1200م مربع) تتسع لعمل مدرج يتسع (1500) متفرج، ومكان مخصص للخدمات، الا انه يفتقر لمكان للجمهور ومواقف للسيارات، حيث تكلف استكمال البنية التحتية على الوضع الحالي لا يتجاوز 150 ألف دولار نظراً لموقعه الجغرافي، إلا انه توقف مشروع استكمال وتأهيل الملعب الرياضي لوجود نقص في البنية التحتية للملعب، بالرغم من افتتاحه وملائمة جوانب الملعب ليكون مدرجات، مع الإشارة انه لا يمكن توفير بديل عن موقع الملعب، وتم توفير بنيتة التحتية بجهد البلدية والمجتمع المحلي والنادي الرياضي من خلال شراء الأرض على مراحل وضمها، وهناك إمكانية للتوسع من جميع الجهات.

■ **مركز تفوح للثقافة والفنون**: يعد مركز تفوح للثقافة والفنون والذي تأسس عام 1996م وجمعية تفوح للتعليم العلي والتي تأسست العام 2003م من المؤسسات ذات العلاقات التي تعنى بالجانب الثقافي والفني واللذان يتصفان بضعف البنية التحتية والمرافق الخدمائية بالرغم من وجود كوادر وطاقات مؤهلة في الجسم الإداري والهيئات العامة والمجتمع المحلي وذلك بسبب الوضع السياسي غير المستقر، والتوسع العمراني الذي يتم على حساب المناطق الطبيعية والمباني التاريخية، وضعف إمكانيات أبناء البلدة على استغلال المواقع الطبيعية والمباني التاريخية، قضايا الفقر والبطالة بحيث تهتم خطط ومشاريع التنمية لحلها ومهمشة لقضايا التطوير السياحي والثقافي.

٢. خلفية عن الوضع الحالي لقطاع الثقافة والرياضة في بلدة تفوح:

٣. المباني التراثية الموجودة في البلدة.

تمتلك بلدة تفوح العديد من مقومات السياحة سواء الطبيعية منها، أو المقومات من صنع الإنسان، وتتمثل عوامل الجذب السياحية الطبيعية بتنوع البيئة والتضاريس والمناخ، وتعتبر بلدة تفوح ثاني أقدم بلدة تاريخية بعد مدينة أريحا، وتدرج من حيث الطبيعة والمناخ فمن الطبيعة الرطبة والخضراء إلى الطبيعة الجافة الصحراوية ، أما العناصر والمقومات السياحية التي من صنع الإنسان والمتمثلة في المواقع الأثرية والمباني التاريخية والتي تعود إلى عصور متعددة (البيزنطية والرومانية، والكنعانية، والآشورية، والإغريقية) وذات الطابع المعماري المتميز مثل: السور الروماني القديم، وبئر المالح، وعين المعمودية، والخرب المتعددة، والمقامات.

كما تضم المباني ذات الطابع الديني مثل: المقامات الدينية من الفترة الإسلامية منها: (مقام الشيخ حسين، ومقام الشيخ عبد القادر الجيلاني، والمسجد العمري.) والمواقع الأثرية.

وبالرغم من توفر المقومات السياحية الأساسية إلا أن صناعة السياحة في المنطقة معدومة ومهمشة؛ وذلك لعدم توفر برامج تسويق سياحي مقارنة مع الموروثات الفلسطينية العملاقة، كما يؤثر الوضع السياسي وبشكل كبير على صناعة السياحة في فلسطين بشكل عام وفي بلدة تفوح بشكل خاص، إلا أن هناك ما يعرف بالسياحة الداخلية لأهالي المنطقة.

٤. ملخص بأهم المؤثرات الايجابية والموارد المتعلقة بقطاعي الثقافة والرياضة :

من أهم المؤثرات الايجابية التي تمتلكها بلدة تفوح فيما يتعلق بقطاع الثقافة هي ما يلي :-

- وجود مركز تفوح للثقافة والفنون، وجمعية تفوح للتعليم العالي، وجمعية تفوح الخيرية، والجمعيات النسوية.
- وجود مقومات السياحة الطبيعية والإنسانية والمتمثلة في الطبيعة المتميزة والموروث الثقافي من مباني تاريخية ومواقع أثرية.
- وجود قوانين لحماية المباني الأثرية والتاريخية.
- تميّز الحياة ونوعيتها في البلدة من حيث العادات والتقاليد وبعض الصناعات التقليدية.
- وجود مبدعين وفنانين من أبناء تفوح في الوطن والخارج والذين ينظمون فعاليات ثقافية لعرض فهم ومواهبهم (في الشعر والكتابة الإبداعية والرسم التشكيلي، والدبكة الشعبية، والتمثيل والمسرح، والغناء).

أما أهم المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بقطاع الرياضة في البلدة فهي كالتالي:



- توفر البنية التحتية التي يمكن الاستفادة منها في المجال الرياضي لتطويره منها ، مقر للنادي الرياضي بإدارة واحدة يخدم جميع أبناء البلدة وملعب تفوح البلدي لكرة القدم (بحاجة إلى تأهيل). بالإضافة إلى ذلك، فإنه تم إعادة ترخيص النادي من الوزارات ذات العلاقة بعد تجميده عشر سنوات ، واعتماد مالي جديد له، نظرًا للنتائج وأداء الفريق الأخيرة على مستوى المنطقة.

- توفر الأندية الرياضية الخاصة في المجالات المختلفة منها نادي رياضي لكمال الأجسام واللياقة البدنية (Top Fitness) بإشراف المدرب القدير عبد الرحمن ارزيقات ، يضم جميع الفئات العمرية من رجال ونساء، مما ساهم في تطوير المهارات والقدرات البدنية للشباب والرياضيين على كافة المستويات البدنية والنفسية والفكرية

للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة . كما أن هنالك المدرسة الفلسطينية للكونغ فو والفنون القتالية، بإشراف الخبير جعفر زاهدة حيث يضم مجموعة من اللاعبين لجميع الفئات العمرية.

- توفر اللاعبين المميزين في جميع الألعاب الرياضية في المجالات المختلفة منها فريق كرة القدم لجميع الفئات العمرية وعلى مستوى عالٍ من الأداء ، اللاعبين المميزين في ألعاب القوى شاركوا في بطولات فلسطين وحصلوا على المراكز الأولى ، مشرفين ومدربين رياضيين متطوعين ذوي خبرة وكفاءة في مجال كرة القدم وغيرها. كما أن هنالك عدد لا بأس به من المغتربين قادرين على دعم المشاريع الرياضية من خلال المؤسسات الداعمة وتعاون المجلس البلدي ودعمه المميز للرياضة بالإضافة لبعض المؤسسات.

هـ. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بقطاعي الثقافة والرياضة:

أولاً: القطاع الثقافي: من أهم المؤثرات السلبية التي تؤدي إلى محدودية وضعف وتدني مستوى الخدمات لقطاع الثقافة في بلدة تفوح هي:

- ضعف البنية التحتية والمرافق السياحية (الطرق، ممرات المشاة، والحدائق والمتنزهات، الملاعب والصالات الرياضية، النزل والمطاعم السياحية، ومكاتب الإرشاد والتوجيه السياحي). راجع تقرير البنية التحتية للقطاعات المختلفة.
- انعدام البرامج السياحية التي تعنى بالمنطقة سواء الوطنية والمحلية وتخصص في مجال السياحة و الفنادق.
- ضعف أو انعدام البرامج التعليمية فيما يتعلق بالسياحة على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، والمحلي. مما يؤدي لتدني الثقافة السياحية لدى أبناء المنطقة.
- الدعم المخصص للثقافة الوطنية التي يحتاجها الجمهور الفلسطيني من هذه الجهات هو في أقل درجاته أيضاً ويصل إلى العدم لولا الدعم المحدود لبعض مشروعات التراث الشعبي – لأغراض غير وطنية بالطبع ، وتستفيد منه مؤسسات أهلية تتقدم بمشروعات محددة إلى هذه الجهات التي توافق عليها وفق محددات عامة لا تخالف توجهات هذه الجهات السياسية.
- عدم التطبيق أو الالتزام بقوانين الحماية للمواقع الأثرية مما يؤدي للاعتداد عليها من قبل المواطنين سواءً بالتملك لوقوعها ضمن الأملاك الخاصة، أو بالردم لإغراض البناء، نتيجة التوسع العمراني وزيادة النمو السكاني.
- عدم قدرة أبناء البلدة على استغلال المواقع الطبيعية والمباني التاريخية، لعدم التنسيق والتشبيك مع الجهات ذات العلاقة لإعادة تأهيل وتطوير هذه المناطق
- قضايا الفقر والبطالة بحيث تلهث خطط ومشاريع التنمية لحلها ومهمشة لقضايا التطوير السياحي والثقافي.

أما بالنسبة لقطاع الرياضة، فإن أهم المؤثرات السلبية والمشاكل تتمثل بما يلي:

تفتقر المنطقة لساحات يمكن استغلالها، بالرغم من وجود **نادي تفوح الرياضي** والذي تتوفر لديه البنية التحتية كمقر ملك، تم بنائه سنة 2005م من قبل مؤسسة إنقاذ الطفل **(USAD)** وبالتعاون مع بلدية تفوح، إلا أنه يعاني من فقر الإمكانيات ولا يزال المبنى من دون تأثيث، ويفتقر النادي لمدرّبين متفرغين، وعدم وجود موظف دائم في النادي يخدم ويتابع الأنشطة الداخلية والخارجية والمتعلقة بالجانب الرياضي، وهذا الضعف يتمثل **بضعف القدرات التنظيمية والإدارات لهذا النادي، والضعف العام في الرياضة المدرسية**، حيث أصبحت المدارس تعتمد على الأندية في إعداد اللاعبين، وساحات المدارس تفتقر لتجهيزات الملاعب، والرياضات المختلفة، **وعدم أهلية هذه المنشآت التي تخدم هذه الفئة، وكذلك محدودية وضعف الاستثمار في القطاع الرياضي،** بالرغم من أن الحياة الرياضية في البلدة نشطة، والجماهير تشارك اللاعبين نشاطاتهم الداخلية والخارجية.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى محدودية وضعف وتدني مستوى الخدمات في القطاع الرياضة في بلدة تفوح هي:

- ضعف القدرات التنظيمية في الإدارات للأندية الرياضية أدى إلى تجميد النادي الرياضي لمدة عشر سنوات، مما أدى ضعف في تخريج وتأهيل الرياضيين الموهوبين وحرمان البلدة من تأهيل حكام ومدربين من خلال دورات عقدها الاتحاد والوزارة في الفترة السابقة.
- ضعف الاستثمار في الجانب الرياضي من قبل رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لعدم وجود إدارات تروج لهذا القطاع، وعدم ملامسة المستثمر لنتائج رياضية حقيقية مما اد لتدني العطاء في مستوى اللاعبين.
- **ضعف وتراجع الحياة الرياضية في تفوح نظراً:**
 - تجميد نشاط النادي الرياضي لمدة عشر سنوات تقريباً، من سنة 1999م-2009م.
 - استغلال المجلس القروي للملعب تفوح القديم والذي تأسس في عام 1962م، لبناء مدرسة تفوح للبنات وذلك في عام 1996م تقريباً، وبقيت تفوح بدون ملعب رياضي حتى عام 2009م. (وذلك في نفس الفترة الزمنية أديا الى وجود فجوة بين الأجيال الرياضة .
- وحرمان أجيال رياضية كاملة من الرعاية وتلقي التدريبات اللازمة معتمدين على العشوائية والجهد الشخصي في تلك الفترة.
- توقف مشروع استكمال وتأهيل الملعب الرياضي ووجود نقص في البنية التحتية للملعب، رغم افتتاحه في سنة 2009م.
- يفتقر الملعب لمكان للجمهور ومواقف للسيارات، في حين تم توفير الأرض وتأهيل المرحلة الأولى لأعمال البنية التحتية من موازنة البلدية.

- الضعف العام في الرياضة المدرسية لعدم وجود ملاعب تخدم الرياضة المدرسية كرة الطائرة وكرة السلة وكرة اليد في المدارس.
- عدم وجود الدعم المالي من قبل المؤسسات والجهات المختصة .

الجدول رقم (33): أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الثقافة والرياضة في بلدة تفوح.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم		
				جيد	متوسط	ضعيف
نوادي رياضية.	1	وزارة الشباب والرياضة	1	جيد		
جمعيات نسوية.	3	وزارة الداخلية	5	متوسط	◆	
مراكز تفوح للثقافة والفنون.	1	وزارة الداخلية	2	متوسط	◆	
جمعية تفوح للتعليم العالي .	1	وزارة الداخلية	1	جيد	◆	
عدد مقاهي الانترنت.	5	البلدية	5	جيد	◆	
عدد المسابقات الثقافية المحلية.	2	المركز الثقافي وجمعية التعليم العالي	12 ^{٤٧}			◆ ضعيف
عدد المخيمات الصيفية السنوية.	2	المركز الثقافي وجمعية التعليم العالي	4	متوسط	◆	
عدد المخيمات الصيفية السنوية الرياضية.	0	النادي الرياضي	2			◆ ضعيف
عدد الدورات وورش العمل السنوية.	5	المركز الثقافي وجمعية التعليم العالي	12	متوسط	◆	
عدد اللقاءات الجماهيرية سنويا.	3	المركز الثقافي وجمعية التعليم العالي	6	متوسط	◆	
ملعب رياضي غير مؤهل.	1	البلدية	1			◆ ضعيف
قاعة عامة.	0	البلدية	1			◆ ضعيف
وجود أماكن أثرية متنوعة.	15	البلدية والمركز الثقافي	15	جيد	◆	
قاعات الرياضية المغلقة.	1	النادي الرياضي	4			◆ ضعيف
عدد صالات اللياقة.	1	النادي الرياضي	4			◆ ضعيف
عدد حملت الشهادات العلمية في الرياضة.	5	النادي الرياضي	50			◆ ضعيف
عدد الفرق المحلية الرياضية.	4	النادي الرياضي	7	متوسط	◆	
عدد الفرق المحلية الفنية والشعبية.	6	النادي الرياضي	12	متوسط	◆	
عدد اللاعبين الرسميين المفرغين.	200	النادي الرياضي	200	جيد	◆	
عدد اللاعبين واللاعبات في المدارس.	420	المدارس		جيد	◆	
عدد النوادي النسوية.	0	البلدية	1			◆ ضعيف

الجدول رقم (34): أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الثقافة والرياضة في بلدة تفوح.

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم		
		جيد	متوسط	ضعيف
حجم الخدمات والأنشطة الرياضية	النادي الرياضي			◆ ضعيف
حجم الخدمات والأنشطة الثقافية	مركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي			◆ ضعيف
نوعية الخدمات والأنشطة الثقافية	مركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي			◆ ضعيف

^{٤٧} بإجماع اللجنة المتخصصة وتصورها للوضع الأفضل في البلدة بان يكون كل شهر لقاء ثقافي

ضعيف	النادي الرياضي	نوعية الخدمات والأنشطة الرياضية
متوسط	مركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	تنوع الخدمات والأنشطة الثقافية
ضعيف	النادي الرياضي	تنوع الخدمات والأنشطة الرياضية
متوسط	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	البنية التحتية للمؤسسات الثقافية والرياضية
ضعيف	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	الوضع العام للمرافق الرياضية والثقافية
متوسط	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	قدرات وخبرات العاملين في القطاع الرياضي والثقافي
جيد	النادي الرياضي	اهتمام ومشاركة المواطنين في الأنشطة الرياضية
متوسط	النادي الرياضي	اهتمام ومشاركة النساء في الأنشطة الرياضية
ضعيف	المركز الثقافي	اهتمام ومشاركة المواطنين في الأنشطة الثقافية
ضعيف	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	دور الإعلام في مجال تعميم الرياضة والثقافة
ضعيف	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	دعم القطاع الخاص لمبادرات وأنشطة الثقافة والرياضة
ضعيف	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	آليات التنسيق والتفعيل ما بين المؤسسات العاملة في هذا المجال
ضعيف	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	توفر الدعم المحلي والخارجي لقطاع الثقافة والرياضة
جيد	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	قابلية الدعم المحلي والخارجي لقطاع الثقافة والرياضة
متوسط	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	قدرة المواطن للوصول إلى الخدمات الرياضية
ضعيف	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	قدرة النساء للوصول إلى الخدمات الرياضية
جيد	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متابعة الأهالي لمباريات الفرق المحلية
ضعيف	النادي الرياضي ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	قدرة المواطن للوصول للمشاركة بالفعاليات الثقافية

الجزء السابع: تشخيص واقع الأمن وإدارة الكوارث

نظراً لأهمية الدفاع المدني في مجالات الحياة كلها، والخطورة التي تتعرض لها المجتمعات جراء ما يصيبها من كوارث طبيعية، وحوادث مؤلمة تترك وراءها آثاراً كبيرة في الأرواح والأموال والممتلكات، كان من الضروري السعي من أجل صياغة مجموعة من الإجراءات الوقائية لحفظ أمن المواطن وحمايته من الكوارث والحد من أثارها. وللحديث عن دور الدفاع المدني وإسهامه في مكافحة الكوارث التي تهدد حياة الإنسان وتراثه وبيته بحيث يقوم الدفاع المدني بكافة الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة لحماية المواطن والممتلكات العامة والخاصة، ويعمل على وقاية السكان وضمان استمرار عمل المنشآت في جميع الظروف ويقوم بالتدخل في مراكز الإصابة لتنفيذ أعمال الإطفاء والإسعاف والإنقاذ، ويقوم بتدريب عناصر الحماية الذاتية في المنشآت لتأهيلهم في عمل الإطفاء والإنقاذ والإسعاف والإيواء وتنفيذ الدورات لعناصر الشبيبة وضباط الشرطة ومديري الدوائر والمعلمين.

وكان للدفاع المدني دور بارز من خلال اتفاقيات دولية مثل، اتفاقية لاهاي عام 1907م، واتفاقية جينيف عام 1949م، والمنظمة الدولية للحماية المدنية عام 1966م، والتي تعمل على تعزيز الحماية وسلامة الأشخاص من خلال تبادل الخبرات والمعارف والتعاون الفني بين الدول.

١. ملخص بلمم المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالأمن وإدارة الكوارث.

عدد الضباط وعناصر الشرطة يتلاءم مع احتياجات البلدة.

تعاون مخفر الشرطة مع لجان الإصلاح والعشائر داخل البلدة.

تفهم المواطن لطبيعة عمل أفراد الشرطة.

تعاون مخفر الشرطة مع المؤسسات الحكومية والخاصة داخل البلدة.

٢. ملخص بلمم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالأمن وإدارة الكوارث.

من خلال الدراسة التي قامت بها لجنة الدفاع المدني والكوارث ضمن الخطة الإستراتيجية^{٤٨} التنموية لبلدية تفوح تبين وجود عدد من المشكلات أهمها:-

أولاً: قلة برامج التوعية والتثقيف وتبادل الخبرات ، وعمل حملات التوعية وعقد الندوات وتوطيد التعاون بين

المجتمع وجهاز الدفاع المدني، وذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود مركز للدفاع المدني في بلدة تفوح.

^{٤٨} لجنة الأمن وإدارة الكوارث برئاسة نعمان سلامة الطردة وعضوية فريق العمل المهندس طارق علي عبد المهدي خميسة، والسيد أمير نعمان الطردة، الأستاذ محمد رسي خميسة، والسيد ماهر محمود عواد طرده، والسيد ماهر محمود عيسى ارزيقات، والسيد سالم عادل ارزيقات

- عدم وجود كادر مؤهل لإعطاء مثل هذه الدورات.
- عدم وجود أي موظف من بلدة تفوح في جهاز الدفاع المدني، لكي يستطيع إعطاء مثل هذه البرامج.
- **ثانياً :** عدم تطبيق قوانين السلامة العامة في الأبنية والمنشآت الصناعية والتجارية والمؤسسات، من خلال عدم توفير (مخارج الطوارئ، طفايات حريق، أجهزة إنذار، صندوق إسعاف أولي، سلالم ... الخ) . **وذلك للأسباب**

التالية:

- عدم التزام أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية والمؤسسات بقوانين السلامة العامة.
- عدم المراقبة الدورية من قبل الجهات المختصة لهذه المنشآت.

ثالثاً: عدم مطابقة الطرق والبنية التحتية لمواصفات السلامة العامة، وذلك بسبب:

- عدم وضع شاخصات تحذيرية وإشارات مرور وممرات مشاة على الطرق.
- قلة تنظيم المباني السكنية الواقعة على محيط البلدة، الأمر الذي يوجد صعوبة في إنشاء بنية تحتية لتلك المناطق.
- خلو بلدة تفوح من شبكة الصرف الصحي، وتصريف مياه الأمطار.

رابعاً: انتشار ظاهرة المحاجر والتي تعتبر الخطر الأكبر على سلامة الإنسان وبيئته، وذلك بسبب:

- عدم توفر شروط السلامة العامة في جميع المحاجر في بلدة تفوح.
- قرب معظم هذه الحاجر من المناطق السكنية والزراعية.
- انبعاث الغازات السامة والمنتشرة من باطن الأرض نتيجة لقص الصخور.^{٤٩}
- انتشار الغبار الكثيف الناجم عن استخراج الصخور مما يؤدي إلى تلويث كافة أجواء البلدة.
- وجود منحدرات عالية تكونت نتيجة الحفر في المحاجر القريبة من شارع اسطاس الخمجات عين الست واد عزيز.

- عدم وجود حمايات حديدية على الطرق القريبة والمطللة على المحاجر حفاظاً على السلامة العامة.
- **خامساً :** انتشار ثقافة التعدي على الممتلكات العامة ومخالفة القوانين والأنظمة المعمول بها في وزارة الحكم المحلي والبلديات، مثل الاعتداء على حق الشارع أثناء البناء، وحفر الحفر الامتصاصية بجانب الطرق.

- **سادساً :** بعد مخفر الشرطة عن وسط البلدة ، قلة المعدات والآليات وعدم وجود مقر حكومي خاص بالشرطة. و المقر مستأجر .

^{٤٩} راجع تقرير البيئة في الجزء الثامن

الجدول رقم (35): أهم المؤشرات الرقمية والوصفية حول قطاع الأمن وإدارة الكوارث في بلدة تفوح.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
عدد مخافز شرطة.	1	البلدية وشرطة تفوح	جيد	جيد
عدد مراكز دفاع مدني.	0	البلدية	1	ضعيف
عدد كوادر الدفاع المدني المؤهلة.	0	البلدية	20	ضعيف
عدد المشاركين في الدورات الخاصة بالطوارئ والإسعاف.	0	البلدية والدفاع المدني	20	ضعيف
عدد مراكز طوارئ.	0	البلدية والدفاع المدني	1	ضعيف
عدد المراكز الصحية.	1	البلدية والصحة	-	ضعيف
عدد سيارات الإسعاف.	0	البلدية والصحة	1	ضعيف
عدد سيارات الإطفاء.	0	البلدية والدفاع المدني	1	ضعيف
المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم		
وصول الخدمات الأمنية لكل أحياء البلدة.	البلدية وشرطة تفوح	جيد	جيد	جيد
استجابة الإسعاف للحالات الطارئة.	البلدية ووحدات الإسعاف	متوسط	متوسط	متوسط
استجابة رجال الأمن في حدوث حوادث متنوعة.	البلدية وشرطة تفوح	متوسط	متوسط	متوسط
استجابة رجال الدفاع المدني في حدوث حوادث.	البلدية وشرطة تفوح	متوسط	متوسط	متوسط

الجزء الثامن: تشخيص واقع الوضع البيئي

تعتبر مشكلة التلوث من المهددات الحقيقية في هذا المجال على المستوى المجتمعي والبيئي في تفوح، وللتلوث أنماط مختلفة منها: تلوث أبار جمع المياه من التسرب من حفرة الامتصاص، نظراً لعدم وجود شبكة صرف صحي، وتلوث الهواء بالغيبار والغازات المنبعثة من باطن الأرض بسبب أعمال قلع الحجارة والغازات المنبعثة من الآليات. وكثرة النفايات الصلبة (الحجارة، البلاستيك، الورق والمعادن) وعدم تصنيفها لتدويرها ومعالجتها بطرق علمية.

تعتبر بلدة تفوح من البلدات الفلسطينية التي تمتاز بقدرتها على الحفاظ على المناطق الخضراء خاصة وان جميع طرقات البلدة وأحياءها المزروعة بأشجار الزينة ووجود حديقة عامة في مدخل البلدة تابعة للبلدية، وطبيعة المنطقة الجبلية الخلابة من الجهة الجنوبية وزائر البلدة يمكنه أن يلاحظ الصورة الجمالية والتكاملية بين التطور العمراني والحفاظ على الصورة المشرفة للبلدة خاصة مدخل البلدة الرئيس، إلا أن البلدة ونتيجة لتعدد المجالات الاقتصادية التي يمتاز بها السكان فهي تعاني من العديد من المشكلات البيئية والتي تتمحور في العديد من المجالات والتي تعمل البلدية بقدر الإمكان الحد من تأثيراتها السلبية على البيئة والصحة العامة في البلدة.^{٥٠}

١. ملخص بلهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالبيئة

إن خلو البلدة من شبكة صرف صحي والاعتماد بشكل كامل على الحفرة الامتصاصية غير الصماء من شأنه أن يرفع من معدلات التلوث البيئي خاصة إذا ما عرفنا أن المياه المتوفرة في العيون جميعها ملوثة ولا تصلح للشرب، وكما أن اغلب هذه الحفرة لا تنطبق عليها المواصفات الفنية التي تجعل من تأثيرها البيئي اقل، بل أنها تعتبر مصدر للروائح الكريهة وتجمع الحشرات الناقلة للأمراض والقوارض، أضف إلى ذلك أن العديد من المواطنين يعملون على جمع الكابلات والحديد والنحاس وبيعها في الأسواق، خاصة الأطفال، وكذلك انتشار ظاهرة الكلاب الضالة بين الأحياء السكنية في الليل، وعدم وجود مسالخ لذبح الماشية مما ينجم عنه إزعاج للمواطنين وخاصة الأطفال، وتلوث للبيئة.

كما أن اعتماد نسبة من سكان البلدة على الثروة الحيوانية بشقيها الحيواني والنباتي أيضا يؤثر سلبا على البيئة والصحة العامة في تفوح، حيث أن اغلب مزارع الدواجن والأغنام لا تراعي الشروط والمواصفات الصحية والبيئة المطلوبة مع الرغم من المتابعة الحثيثة من قبل مديرية الزراعة والبيطرة في مدينة الخليل لهذا الموضوع ومطالباتها المتكررة للالتزام بهذه الشروط التي من شأن الالتزام بها للمحافظة على البيئة والصحة العامة، كما أن المخلفات الزراعية وطرق التخلص منها من قبل بعض المزارعين والتخلص منها بطرق عشوائية إما بالقرب من الشوارع أو في مناطق قريبة منها يرهق البلدية حيث يتطلب ذلك مجهودات إضافية من قسم الصحة وأيضا

^{٥٠} لجنة البيئة والفريق الفني المساعد وفريق التخطيط الأساسي.

يشوه المظهر العام، وفي الكثير من الأحيان يتم التخلص من المبيدات الحشرية المستخدمة بالزراعة بطرق عشوائية مما يهدد صحة بعض الأطفال العابثين بها.

وحيث يعمل قسم الصحة في البلدية والذي يعاني من ضعف بالتعاون مع مديرية الصحة في مدينة الخليل على عمل زيارات ميدانية للرقابة على المحلات التجارية التي تباع الأغذية في البلدة ، وخاصة التي تباع الدواجن واللحوم ومشتقاتها دون مراعاة الشروط الصحية المطلوبة وبشكل مميز، كما أن الجولات تشمل محلات البقال وتكاد البلدة تكون خاليا تماما من أي بضاعة منتهية الصلاحية، كما أن هذه المحلات تتخلص من النفايات من خلال الحاويات الموجودة وهي حاويات منزلية صغيرة لا تغطي احتياجاتها بشكل كامل إلا أن التأثيرات البيئية الصحية لها بسيط.

وتعاني بعض مناطق البلدة من التلوث الناتج عن المحاجر التي تنثر الغبار باتجاه المنازل والمزرعات القريبة الذي يؤدي إلى تلوث بعضها ومضايقات لمواطنين في محيطها، ومصانع البلاستيك، والطوب وتأثيرها على البيئة والصحة العامة كبير جدا، إلا أنها تمتاز بتلوث من نوع آخر وهو الضجيج الصادر منها وهو ما يقلق العديد من السكان وتستقبل البلدية العديد من الشكاوي بهذا الشأن، كما أن وجودها في مناطق سكنية يزيد من المشكلات البيئية والتأثيرات السلبية على الصحة العامة، كما أنها تظهر مدخل وجنوب البلدة بشكل غير لائق، كما أن التلوث الناتج عن وجود بعض المصانع البلاستيكية هو الأكثر تأثير على البيئة في البلدة نتيجة عدم تنظيمها في منطقة صناعية بالإضافة إلى أن جميع الحاويات الموجودة هي حاويات صغيرة ومكشوفة ولا تغطي الاحتياجات الصناعية والتجارية في البلدة.

٢. ملخص بلهم المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالبيئة.

إلا أن الوضع البيئي والجمالي للبلدة يعتبر جيد بشكل عام نتيجة عدة عوامل من أهمها عملية جمع النفايات في البلدة إلا أن بعد المكب يؤثر سلباً في بعض الأحيان على عملية انتظام العملية ووجود سيارة جمع واحدة، إلا أن وجود كادر مميز من عمال النظافة، كما تعمل البلدية على عقد جلسات خاصة من اجل معالجة العديد من المشكلات البيئية، وتعمل بشكل سنوي على تنظيم حملات النظافة العامة خاصة في فصل الربيع.

الجدول رقم (36): أهم المؤشرات الرقمية والوصفية حول قطاع البيئة والصحة العامة في بلدة تفوح.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
				جيد ♦ متوسط ♦ ضعيف ♦
عدد الحاويات	150	سجلات البلدية	300	متوسط ♦
عدد الشكاوي التي تتعامل معها البلدية بشأن البيئة والصحة العامة	3	سجلات البلدية	5	جيد ♦
نسبة تغطية الخدمة جمع النفايات إلى إجمالي السكان	%75	سجلات البلدية	%100	جيد ♦
عدد الحاويات الصناعية والتجارية	0	سجلات البلدية	20	متوسط ♦
عدد أماكن تجميع الحديد والبلاستيك	0	سجلات البلدية	2	جيد ♦
نسبة السكان المستخدمين لصهاريج النضح في التخلص من المياه العادمة	%35	سجلات البلدية	-	متوسط ♦
نسبة تلوث آبار وينابيع المياه نتيجة اختلاط المياه العادمة	%75	سجلات البلدية	0	جيد ♦
نسبة توفر الحفر الامتصاصية	%90	سجلات البلدية	-	متوسط ♦
نسبة المنازل المربوطة بالحفر امتصاصية	100	سجلات البلدية	-	متوسط ♦
المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم		
بعد مكب النفايات عن مركز البلدة (ببعد 5 كلم)	سجلات البلدية	جيد		
إعادة تدوير وتصنيع نواتج النفايات الصلبة	سجلات البلدية	لا تتم عملية التدوير وإعادة التصنيع		
رضا المواطنين عن الوضع البيئي	سجلات البلدية	متوسط		
نظام الرقابة الصحية والتنسيق بين البلدية وجهات الاختصاص	مديرية صحة الخليل	جيد		
نظام الرقابة على محلات الدواجن واللحوم	مديرية صحة الخليل	جيد		
نظام الرقابة على محلات بيع الخضار والفواكه	مديرية صحة الخليل	جيد		
نظام الرقابة على الأغذية المنتهية الصلاحية	مديرية صحة الخليل	جيد		
نظام الرقابة على التخلص من النفايات الطبية والزراعية (المبيدات الحشرية وغيرها والمستلزمات الطبية)	مديرية صحة الخليل	ضعيف		
نظام الرقابة على المنشآت الصناعية	مديرية صحة الخليل	متوسطة		
نظام الرقابة على الكراجات والمحلات غير المرخصة	سجلات البلدية	متوسطة		
نظام الرقابة على التخلص من المياه العادمة	سجلات البلدية	ضعيف		
وجود عيون ونبابيع مياه ملوثة	مراكز الأبحاث البلدية	مرتفعة		
عملية التخلص النهائية من المياه العادمة تتم باستخدام الحفر الامتصاصية	البلدية	ضعيفة		
توفير دعم خارجي لمشاريع الصرف الصحي	البلدية	ضعيف		
حجم مخالفات حفر الامتصاص	البلدية			

الجزء التاسع: تشخيص واقع وضع الاقتصاد المحلي

يرتبط وضع الاقتصاد المحلي والأمن الاقتصادي للأسر ببلدة تفوح بشكل وثيق كغيرها من مناطق السلطة الفلسطينية بما يمر به الوطن عامة^{٥١}، كما يعتبر قطاع الاقتصاد والتجارة والخدمات، وقطاع الصناعة والزراعة من أهم الركائز في المجتمع من أجل بنائه، نحو التقدم والتطور والتنمية، وتفوح منطقة استثمارية تتطور مع الزمن دون وجود خطة إستراتيجية، ومن معطياتها الاقتصادية: صناعة الحجر والرخام حيث يوجد فيها أكثر من عشرين منشأة، وهي من أهم الصناعات في البلدة، وتتركز بشكل كبير في شمال وغرب البلدة، وكذلك مشاغل الخياطة والنسيج، وهما من المصادر التنموية الرئيسة في البلدة، ويعملان على رفع الحالة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات عموماً، من خلال إيجاد فرص عمل، والحد من البطالة الناجمة عن الحصار ونتيجة للوضع الراهن وما سببته انتفاضة الأقصى، مما أدى إلى تدهورهما وضمورهما، ويتميز كل قطاع من هذه القطاعات بمجموعة من الميزات إضافة إلى مجموعة من المشاكل.

١. مقدمة عن الاقتصاد المحلي

بالنظر إلى توزيع الأيدي العاملة نجد أن الأكثرية في البلدة تعتمد على العمل في إسرائيل حيث شكلت نسبة الأيدي العاملة في إسرائيل حوالي (27%) من مجموع الأيدي العاملة في البلدة، وفي الوظائف الحكومية والخدمات (القطاع العام) (38%)، فيما تنخفض النسبة في القطاع الزراعي لتصل (7%)، كذلك الصناعة والتجارة (11%). أما البطالة والتي تشمل من هم ضمن سن العمل، ولكن لا يعملون سواء بشكل جزئي أو كلي، فتصل نسبتهم إلى حوالي (17%) من حجم النشيطين اقتصادياً في العام، وهذه النسبة تساوي تقريباً نسبة البطالة في الضفة الغربية والبالغة 19%.

الجدول رقم (37) الذي يبين عدد المنشآت العاملة والمشتغلين في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية في بلدة تفوح لعام 2007م.

عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المشتغلين ذكور	عدد المشتغلين إناث
254	672	481	191

وبناءً على ذلك فهناك عدد كبير من السكان يعتمدون على العمل في إسرائيل، ويليه موظفي القطاعات الخدمائية والعاملين فيها، وتنخفض في الزراعة وتربية الماشية وترتفع نوعاً ما في الصناعة والتجارة. ومن ناحية أخرى تشكل الوظائف الحكومية والعمل في القطاع الخاص مصدراً آخر من مصادر الدخل لأهل المنطقة، ولكن هذه الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة، فإن عدد قليل من السكان يعتمدون عليها كمصدر أساسي في الدخل.

^{٥١} لجنة الاقتصاد المحلي برئاسة الأستاذ نبيل ارزىقات وفريق العمل الأستاذ علاء عبد الله ارزىقات، الأستاذ علاء عبد الرحمن عمران الطردة، الأستاذ طه احمد عبد المحسن خماسة.

بناء على معلومات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2007م، فإن عدد الناشطين اقتصادياً من الأهالي يبلغ عددهم 2014 منهم 1747 ذكور و167 إناث، ويعنى بالناشطين اقتصادياً هنا بأنهم يعملون مقابل أجر معين إما كموظفين أو عمال، ولذلك تنخفض نسبة النساء في هذه الفئة حيث تنخرط معظمهن في الأعمال البتية والزراعية وتربية المواشي الخاصة بالعائلة غالباً من دون أجر، ومن ناحية أخرى، يبلغ عدد غير الناشطين اقتصادياً 4858 فرداً (1637 ذكراً، 3221 إناث) ليشملوا إضافة إلى ربات البيوت، كبار السن والمتقاعدین والمتفرغين للدراسة والمتحقيين بالتدريب.^{٥٢} ويوضح الجدول رقم (45) العلاقة بقوة العمل في البلدة لكل من الذكور والإناث على مختلف المراحل العمرية.

جدول رقم (38): السكان من 10 سنوات وأكثر حسب الجنس والعلاقة بقوة العمل لعام 2007م.

المجموع	وجود إيراد/ متقاعد	العجز كبر/مرض	التفرغ لأعمال المنزل	التفرغ للدراسة/ التدريب	غير نشيط اقتصادياً	متعطل لم يسبق عمل	متعطل سبق وعمل	مشغول	نشط اقتصادي	المجموع
3487	24	212	8	1349	1637	76	139	1632	1847	ذكور
3390	-	120	1720	1309	3221	16	6	145	167	إناث
6887	24	332	1728	2658	4858	92	145	1777	2014	المجموع

يجب التنويه ضمن هذا السياق بأنه وقبل عام 2000م، لم يكن هنالك اهتمام بالوظيفة الحكومية بسبب انخفاض معدل الرواتب، بالإضافة إلى عدم توجه الشباب إلى التعليم الجامعي وارتفاع نسبة التسرب حتى من التعليم الثانوي وتفضيل العمل داخل إسرائيل حيث توفرت فرص العمل بشكل كبير وبرواتب عالية، أما تدريجياً ومنذ عام 2002م وحتى اكتمال بناء جدار الفصل الإسرائيلي، انكمش عدد العمال في إسرائيل وأصبح من الصعب الحصول على تصاريح عمل وأضحى التوجه للوظيفة الحكومية أكثر بكثير من السابق.

أما بالنسبة لتوفر الموارد أو رأس المال الاقتصادي المحلي على مستوى البلدة، فتفتقر البلدة إلى وجود منشآت عاملة كبيرة يعتمد عليها الأهالي في تحسين وضعهم الاقتصادي ويقتصر ذلك على عدد المنشآت الصناعية في بلدة تفوح حوالي (75) منشأة صناعية، تشكل حوالي (5%) من مجمل المنشآت المسجلة في غرفة تجارة وصناعة الخليل، ويعمل فيها حوالي (672) موظف وعامل، وتعمل معظم هذه المنشآت في مجال صناعة الحجر والرخام والصناعات الإنشائية، وكذلك في مجال الصناعات الغذائية الخفيفة، والصناعات البلاستيكية، والخياطة والبقالات الصغيرة، بالإضافة إلى ورش عمل مهنية خاصة سواء الحداثة أو النجارة أو الألمنيوم وغيرها، علماً بأن هذه الخبرات ورأس المال البشري متوفر بشكل ملحوظ بين سكان البلدة ولا سيما العمال.

٢. خلفية عامة عن الوضع الحالي للقطاع الصناعي.

يعتبر القطاع الصناعي احد القطاعات الإنتاجية الرئيسية في البلدة، ولكون الصناعة الفلسطينية بشكل عام صناعة ناشئة حيث أن الغالبية منها منشآت صغيرة الحجم وتأخذ طابع الورش العائلية والعشائرية، حيث أن عدد الورش أو المصانع محدود وغالبيتها في قطاع الأعمار والحجر والخياطة والنسيج، وهذا يعني تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي الذي بدوره يعني خلق فرص عمل جديدة، وكلما حدثت زيادة في التنوع الإنتاجي تسارعت وتيرة التحول الاجتماعي والتقني والصناعي.

^{٥٢} السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، محافظة الخليل، صفحة 77.

٣. خلفية عامة عن الوضع الحالي للقطاع التجاري.

في البلدة الكثير من المحال والمنشآت التجارية التي تلبى معظم حاجيات البلدة فهناك محلات لبيع المواد الغذائية، كمحلات بيع الخضار واللحوم، ومحلات بيع الألبسة الجاهزة، محلات النجارة والحدادة والألمنيوم، محلات بيع مواد البناء، وكافة مستلزمات لتمديدات الكهربائية والصحية ولوازم الحدادين والنجارين، ومناشير ومقالع الحجر، وصالونات التجميل للسيدات والرجال، ومحلات إصلاح وبيع الكمبيوتر، والكراجات، والصيديات ومحلات وبيع الأحذية والبرادي والأثاث المستعمل.

ويبلغ عدد المؤسسات التجارية فيها ما نسبته 81% من حجم المنشآت العاملة، ويتركز الطلب على المنتجات الزراعية ومواد البناء، والحجر، كما تنتشر مشاغل الخياطة ومصانع البلاستيك والتجارة الحرة وأسواق الثروة الحيوانية، هذا بالإضافة إلى وجود سوق متخصص في الأثاث القديم والبضائع المستعملة.

٤. خلفية عامة عن الوضع الحالي للقطاع السياحي.

تمتلك بلدة تفوح العديد من مقومات السياحة سواء الطبيعية منها، أو المقومات من صنع الإنسان، وتمثل الطبيعة من أهم عوامل الجذب السياحي، وتعتبر بلدة تفوح ثاني أقدم بلدة تاريخية بعد مدينة أريحا، كما ذكر مصطفى مراد الدباغ في كتابه تاريخ فلسطين، وتدرج من حيث الطبيعة والمناخ من الطبيعة الجبلية الرطبة والخضراء.

أما العناصر والمقومات السياحية من صنع الإنسان والمتمثلة في المواقع الأثرية والمباني التاريخية والتي تعود إلى عصور متعددة (الكنعانية والأشورية والإغريقية والبيزنطية والرومانية والإسلامية) وذات الطابع المعماري المتميز مثل: السور الروماني القديم، وبئر المالح، وعين المعمودية، والخرب المتعددة كخربة لوزة والمخمجات واسطاس، والأديرة ومراح الراهب كدير البنات في المعمودية ومغطاس يوحنا المعمدان،^{٥٢} كما تضم المباني ذات الطابع الديني مثل: المقامات الدينية من الفترة الإسلامية مثل: (مقام الشيخ حسين، ومقام الشيخ عبد القادر الـ جيلاني، والمسجد العمري.) والمواقع الأثرية.

٥. ملخص بأهم المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالاقتصاد المحلي.

1.5. المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالقطاع الصناعي والمهني

ولكن قطاع الصناعة في البلدة يواجه العديد من الايجابيات الداخلية ومنها الخارجية :

وفي السنوات الأخيرة لوحظ توجه لدى العديد من أصحاب رؤوس الأموال لإقامة مصانع في البلدة لوجود مصادر قوة منها: وجود تسهيلات من قبل البلدية بمواضيع الكهرباء والمياه وتوفر الخامات الصناعية في البلدة كالحجر، وتميز البلدة بأنها سوق استهلاكي، وتوفر الكفاءات والأيدي العاملة من الكوادر المتخصصة من الشباب

^{٥٢} سفر لوقا صفحة 45 – 65 وسفر يوشع صفحة 161 كما ورد في كتاب الطريق للديار المقدسة .

وقرب موقع البلدة من مركز مدينة الخليل، ومساحات من الأراضي متوفرة بسعر مريح للمستثمر ولا سيما وجود معبر ترقوميا التجاري والحدودي على أراضي تفوح، ساهم بزيادة رغبة المستثمرين في إقامة مصانع فيها.

هذا و تمتلك بلدة تفوح تنوع في المهن الحرة والحرف، وإتقان في العمل والمهن الحرة، وتوريثها عبر الأجداد للأحفاد لتنتقل للأجيال، ووجود كفاءات علمية وتخصصية في مجالات عدة وقطاعات مختلفة، وقدرة أبناء البلدة على التكيف مع متطلبات العمل، وقرب البلدة والخدمات من مدينة الخليل.

2.5. المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالقطاع التجاري.

وفي السنوات الأخيرة لوحظ توجه لدى العديد من أصحاب رؤوس الأموال في التوجه للاستثمار والانخراط في سوق التجارة في البلدة لوجود مصادر قوة منها وجود تسهيلات من قبل البلدية بمواضيع الكهرباء والمياه، وانخفاض تكلفة الإيجارات العقارية وأسعار الأراضي، وتوفر رأس المال لدى فئة كبيرة من الناس وإمكانية الاستثمار، والموقع الجغرافي المميز القريب من مدينة الخليل، والبلدات المجاورة، وجود معبر ترقوميا تجاري على أراضي تفوح، ووجود الأيدي العاملة ساهم بزيادة رغبة المستثمرين في إقامة مصانع فيها .

3.5. المؤثرات الإيجابية والموارد المتعلقة بالقطاع السياحي.

تمتلك بلدة تفوح العديد من مقومات السياحة بوجود أماكن سياحية عديدة مثب تة تاريخيا مثل المعمودية والدير وغيرها، وتوفر الطاقات والكوادر الفنية والمهنية. ووجود مقومات السياحة كتوفر الآثار والينابيع والموقع والمناخ المناسبين.

٦. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالاقتصاد المحلي.

1.6. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع الصناعي.

من المعوقات الداخلية غياب إستراتيجية اقتصادية محلية واضحة بحيث يمكن من خلالها معرفة إلى أين تتجه البلدة، هل ستكون بلدة صناعية أم زراعية، بالإضافة إلى ذلك فان ضعف خدمات البنية التحتية مثل شبكة المياه وشبكة الكهرباء وارتفاع تكلفة خدمة الكهرباء وضعف، ومحدودية شبكة الطرق الرئيسية مع الإشارة إلى عدم وجود مناطق صناعية لتشجيع المستثمرين على القدوم لعمل منشآت صناعية في البلدة، وعدم وجود سياسة استقطاب وتشجيع للمستثمرين من الخارج لإقامة منشآت صناعية، والافتقار للبرامج والخبرات الصناعية، والقانون الجائر وغير المنصف للصناعات الصغيرة، وعدم تقنين الأسعار والاستيراد وحماية المنتج الوطني.

أما أهم المعوقات الخارجية التي تواجه الاستثمار الاتباط الشبه كلي بالاقتصاد الإسرائيلي وهذا ليس فقط في البلدة بل في الوطن، وخلال الانتفاضة الأخيرة اتبعت إسرائيل سياسة تدمير أي نجاح يحققه الاقتصاد المحلي، مما جعل نجاح عملية التنمية شبه مستحيلة من خلال، الاغلاقات المستمرة وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وإقامة الحواجز ومنع الحركة وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة ومنع الاستيراد والتصدير للمناطق الفلسطينية

وإغلاق المعابر وعدم السماح للشاحنات الفلسطينية التجارية بالتنقل بين المحافظات، وإغراق السوق بالمنتج الإسرائيلي والأجنبي والبضائع الصينية الرخيصة ومنخفضة الجودة المستوردة.

٢.٦. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع التجاري.

ومع ذلك فإن ضعف الخطوط الرابطة مع البلدة والبلدات المجاورة، ومحدودية الخبرات التجارية ووجود كفاءات اقوي منها في مناطق محيطية مثل الخليل، عدم وجود أسواق وتجمعات تجارية متكاملة وغياب الثقافة التجارية والخوف من الخسارة، وسيطرة سوق مدينة الخليل التجاري، وعدم توفر الساحات كل هذا ساهم في إعاقة تطور القطاع التجاري في البلدة.

3.6. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع السياحي.

بالرغم من توفر المقومات السياحية الأساسية إلا أن صناعة السياحة في المنطقة معدومة ومهمشة؛ وذلك لعدم توفر برامج تسويق سياحي وتمهيشها مقارنة مع الموروثات الفلسطينية العملاقة. ضعف البنية التحتية للمرافق السياحية (الطرق، ممرات المشاة، الحدائق والمتنزهات، الملاعب والصالات الرياضية، النزل والمطاعم السياحية، ومكاتب الإرشاد والتوجيه السياحي)، وتدني الثقافة السياحية، والزحف العمراني، كما يؤثر الوضع السياسي وبشكل كبير على صناعة السياحة في فلسطين بشكل عام وفي بلدة تفوح بشكل خاص. إلا أن هناك ما يعرف بالسياحة الداخلية لأهالي المنطقة.

كما لا تتوفر مشاريع سياحية، وعدم أهلية الأماكن السياحية والأثرية الموجودة، غياب الاستقرار الأمني، وقلة اهتمام وزارة السياحة والآثار وضعف التشبيك والتنسيق بين المؤسسات والجهات ذات العلاقة.

3.6. المؤثرات السلبية والمشاكل المتعلقة بالقطاع الخدماتي.

عند الحديث عن قطاع الخدمات في بلدة تفوح نوكد أن البلدة لا تتوفر بها أية مرافق خدمتية (مديريات ومكاتب حكومية وشركات كبرى وغيرها).

الجدول رقم (39) يبين أهم المؤشرات الرقمية والوصفية ذات العلاقة بقطاع الاقتصاد المحلي والتنمية المحلية الاقتصادية.

المؤشر الرقمي	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
عدد رخص الحرف والمهن .	50	سجلات البلدية	300	ضعيف
المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم	القيمة القياسية	التقييم
وجود أسواق ومراكز تجارية.	جيد	ضعيف	300	ضعيف
وجود تسهيلات من قبل البلدية بمواضيع الكهرباء والمياه.	جيد	ضعيف	300	ضعيف
انخفاض تكلفة الإيجارات العقارية وأسعار الأراضي .	جيد	ضعيف	300	ضعيف
وجود وأيدي العاملة .	جيد	متوسط	300	متوسط
الخطوط الرابطة مع البلدة والبلدات المجاورة .	جيد	ضعيف	300	ضعيف
الخبرات الاقتصادية المطلوبة لإنعاش الاقتصاد المحلي.	جيد	ضعيف	300	ضعيف
البرامج المنفذة من قبل البلدية في جذب الاستثمار الاقتصادي .	جيد	ضعيف	300	ضعيف
مقومات السياحة .	جيد	متوسط	300	متوسط
الآثار والينابيع والموقع والمناخ المناسب .	جيد	ضعيف	300	ضعيف
برامج تسويق سياحي .	جيد	ضعيف	300	ضعيف
البنية التحتية للمرافق السياحية .	جيد	ضعيف	300	ضعيف
تنوع في المهن الحرة والحرف .	جيد	متوسط	300	متوسط



الجزء العاشر: تشخيص واقع الفقراء والمهمشين والمنكشفين

تعتبر تفوح من البلديات الفلسطينية الفقيرة حيث يعتمد غالبية سكانها على الأيدي العاملة، ومن خلال التحليل لمستويات الفقر. حيث تبين أنها تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة، وذلك مرتبط بعناصر عديدة ومن أهمها: عدم وجود المنشآت الصناعية وأي شركات خاصة بحجم يستوعب العدد الكبير من الشباب العاطل عن العمل، فقد تبين لفريق الدراسة ومن خلال المقابلات مع المعنيين والمطلعين على الوضع الاقتصادي في البلدة عموماً وللأسر الفقيرة والمهمشة، أن نسبة البطالة في البلدة عالية جداً بين الذين هم في سن العمل من السكان بين الإناث والشباب، وقد انعكس ذلك وبشكل ملحوظ على الشباب وعلى معيالي الأسر في البلدة.^{٥٤}

١. الخصائص الأساسية للأسر والفقراء والمهمشين والمنكشفين في بلدة تفوح.

يبنى تحليل هذا القسم حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ عدد العائلات في البلدة 1715 أسرة، أما متوسط عدد أفراد الأسر 5 وعدد هذه الأسر 212 أسرة حسب التوزيع الموضح في الجدول رقم (3) أدناه، حيث يوجد 216 أسرة تتكون من 6 أفراد، 185 أسرة من 7 أفراد و 540 أسرة من 8 أفراد وأكثر، أما باقي الأسر 562 فيتراوح عدد أفرادها من 1 إلى 5.^{٥٥} هنالك أيضاً 11 أرامل ذكور و 94 أرملة منهم 6 أسر تشمل أبناء غير متزوجين.^{٥٦} كما يوجد 14 أسرة تتكون من أبناء يتامى غير متزوجين ويسكنون معاً.^{٥٧}

الجدول رقم (40) الأسر الخاصة حسب التجمع السكاني وحجم الأسرة (2007م)

حجم الأسرة	1	2	3	4	5	6	7	+8	أسر	أفراد
عدد الأسر	45	183	148	186	212	216	185	540	1715	10330

أما بالنسبة لذوي الإعاقة، وأظهرت نتائج التحليل مع اللجان المتخصصة وبناء على المعلومات المتوفرة من المؤسسات المحلية، بأن عدد الأفراد الذين لديهم صعوبة واحدة بلغ ما نسبته 5,6% من مجمل سكان البلدة، وتشمل هذه الحالات خصوصية مجتمعنا في بلدة تفوح نجد الإعاقات العقلية، وصعوبة التعلم، والإعاقة الحركية، ونوبات الصرع، والصمم والسمع، والشلل الدماغي والصرع والخلل العصبي، وصعوبة النطق، وبطء النمو، والبصر. وعليه تتوزع نسبة الإعاقات على الفئات التالية (الصمم والسمع بنسبة 1,2%)، (المكفوفين بنسبة 2,4%)، (المعاقين حركياً بنسبة 1,6%)، (الفهم والإدراك وصعوبة التعلم بنسبة 0,7%)، (التواصل بنسبة 0,7%).

الجدول رقم (41) يبين الإعاقات في بلدة تفوح حسب النوع لعام.

الفئة	النظر	السمع	الحركة	الفهم والإدراك	التواصل	الصعوبات	غير العاقين وليس لديهم صعوبة	غير مبين
ذكور	2,5	1,3	1,6	0,7	0,8	4,9	94,1	1,0
إناث	2,3	1,1	1,5	0,6	0,6	4,2	94,8	1,1
المعدل	2,4	1,2	1,6	0,7	0,7	4,5	94,4	1,0

^{٥٤} فريق التخطيط الأساسي ومقابلات ميدانية

⁸ السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 86

⁹ السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 85

¹⁰ السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 85

وبشكل عام، يمكن تلخيص أهم الفئات المهمشة والفقيرة والمنكشفة في البلدة بالاستعانة من تقرير تحليل أصحاب العلاقة والذي أظهر وجود فئات عديدة من المهمشين والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير وهي كالتالي:

الجدول رقم (42) تحليل الفئات المهمشة والفقيرة والمنكشفة في البلدة وأهم خصائصها والمشاكل التي تواجهها:

الفئة	أهم الخصائص / وضعها الحالي	أهم المشاكل التي تواجهها
الفئة التي لا تمتلك القدرة المالية "عامة" / الأسر المعدومة في البلدة	منطوية ، منسحبة من الواقع، لا تمتلك الحد الأدنى من الدخل المطلوب لتغطية احتياجاتها.	صعوبات في تلقي العلاج وتعليم أبنائها، بالإضافة الى تعرضها للعديد من المشكلات المالية نظرا لارتفاع الأسعار
أهل الأحياء البعيدة والمناطق النائية	تجمعات سكانية محرومة من الخدمات، تمهيش في قطاع الخدمات (توفر المياه والكهرباء وتعبيد الشوارع).	لا تتوفر بعض فيها الخدمات الأساسية، صعوبات في تغطية التكاليف المرتفعة للحصول على الخدمات والتنقل.
النساء وربات البيوت	العزلة وعدم المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية .	العزلة، الطلاق، العنوسة، قلة الوعي في الأمور الصحية والحياتية.
أصحاب المواهب والإبداعات	العلم والمعرفة ، وعدم اهتمام في تنمية قدراتهم ومواهبهم لقلة وجود البرامج المتخصصة لتطويرهم وتوفير الفرص لهم .	الفقر وعدم الرعاية من قبل مؤسسات المجتمع المدني ، عدم توفر القدرة والجو الثقافي المناسب لهم في الحياة اليومية.
المهنيين والحرفيين	عدم توفر فرص عمل يمثلون نسبة مرتفعة من الشباب في البلدة	عدم وجود مراكز تدريب وسوق عمل كاف لاستيعابهم.
الرجال: كبار في السن،	الإهمال التمهيش، والعزلة، عدم توفر مراكز تعنى بهم وغياب البرامج التي تعزز من أهميتهم في المجتمع	انحصار دورهم في القضايا ذات الطابع العشائري ، عدم توفر مساحات مناسبة لهم للعناية في صحتهم وعدم وجود نادي مسنين لهم.
العاطلين عن العمل وطلاب الجامعات	يشكلون نسبة مرتفعة من المجتمع وهم بأغلبهم خريجين من الجامعات فسوق العمل لا يستوعبهم ولا يوجد فرص عمل مناسبة لهم .	عدم وجود سوق عمالة كاف، الانطوائية ، النزعة الى العزلة المجتمعية. لا يوجد صندوق خاص بدعم الطلاب في الجامعات
الأطفال	التسرب من المدارس، والعمالة المبكرة، وتفشي الأمراض، والفلتات	عدم توفر النوادي المخصصة للطلائع والأطفال وأساليب تنمي من قدراتهم ومهاراتهم .
الوجهاء	الفوضى، والاجتهاد، والعائلية	عدم وجود قوانين تحكم عمل الوجهاء
المعاقين	الانطواء ، والعزلة، وعدم مشاركة مجتمعية	ضعف الإمكانيات لدى المؤسسات ذات العلاقة، عدم تأهيل المنشآت الأساسية لاستقبالهم ، تمهيش دورهم بشكل نسبي .
الفقراء	الحرمان والظلم	ضعف الإمكانيات لدى المؤسسات ذات العلاقة ببرامج الإغاثة والرفاه المجتمعي .
المرضى	مشاكل صحية مزمنة	قلة الخدمات المقدمة لهم والتزامهم بالتوجه الى مدينة الخليل لتلقي اغلب الخدمات الصحية مثل غسيل الكلى وغيرها .

٢. ملخص بلهم الموارد والمؤثرات الايجابية المتوفرة للأسر في البلدة.

بلغت نسبة الأسر التي اعتمدت على العمل داخل إسرائيل (30 %)، ونسبة الذين من اعتمدوا بشكل كلي على الزراعة وتربية المواشي (7%)، ونسبة من يعتمدون بشكل كامل على الاقتصاد والتجارة بلغت (11 %)، في حين بلغت نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات من الشؤون الاجتماعية (10) % من الأسر.

ومن خلال دراستنا فقد حرصنا على مقابلة من هم على إطلاع أكثر على أوضاع الأسر المدومة في البلدة، فقد بلغت نسبتهم التقريبية (10%) وبخاصة الأسر التي تعيلها امرأة، أو التي يعيلها كبار في العمر والذين هم غير قادرين على العمل، وتعاني أغلب الأسر في البلدة من المديونية سواء للكهرباء أو المياه والخدمات الأخرى.

كما أن استيعاب السلطة الوطنية الفلسطينية للعديد من الشباب في الوظائف العسكرية لعب دوراً إيجابياً في الحد من تفاقم الأوضاع للأسوأ ونسبتهم (15%) من الشباب الذكور، وكذلك بعض المساعدات العاجلة التي كانت تقدم للسكان منها الحملات التي قامت بها الإغاثة الكاثوليكية، ضمن مشاريع العمل مقابل الغذاء بالتعاون ما بين البلدية وجمعية الإسراء لرعاية المعاقين، ولجنة تنظيم المرأة وغيرها من المؤسسات، والمساعدات الطارئة التي تقدمها الجمعيات الخيرية في البلدة كجمعية تفوح الخيرية وجمعية التعليم العالي، وغيرها من المؤسسات التي قدمت للمواطنين وخاصة المزارعين بعض المساعدات التي ساعدتهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية؛ كمؤسسة أريج من خلال مشاريع تحسين الأمن الغذائي المنزلي (أشجار اللوزيات والحدائق المنزلية، والآبار الزراعية، وتربية الدواجن).

وضمن هذا السياق، هناك ما نسبته 10% من السكان الذين يصنفون كأغنياء إذ يملكون عدداً كبيراً من الأراضي والعقارات وأموال توفير وهم ذوو وظائف دائمة. أما 30% من السكان فيصنفون كمتوسطي الحال وهم بالغالب عمال في إسرائيل يعملون بشكل موسمي ومتقطع ولا يملكون أراضي أو عقارات. ومن جهة أخرى، هنالك نسبة لا بأس بها تصنف كفقراء بسبب اعتماد المعيل الرئيسي للأسرة على العمل في إسرائيل ويعتبرون معظمهم شباب عاطلين عن العمل وجزء بسيط منهم قد يملك أراضي ولكنها غير مزروعة أو مستغلة. وأخيراً، لا تتعدى نسبة المدومين في البلدة 5% وهم أولئك الذين لا يملكون أية مصادر رزق ومن دون وظائف، أو فقدوا معيولهم الرئيسي، كالأزامل مثلاً، ويعتمدون على المعونات الغذائية والإنسانية عند توفرها، مما يعني ضعف قدرتهم الشرائية على تغطية الحاجات الأساسية من مأكلاً ومشرب وملبس وتعليم وصحة.

وهنا يجب التنويه بأن الدخل الشهري للأسر المتوسطة و التي يعمل معيولها بوظائف دائمة يتراوح ما بين 1200 إلى 2500 شيكل شهرياً، أما العمال في إسرائيل أو في الضفة الغربية فيتراوح دخلهم من 1500 شيكل إلى 3000 شيكل شهرياً وذلك يعتمد على مدى توفر فرص العمل ولا تعتبر هذه المبالغ ثابتة.

3. ملخص بأهم مشاكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المعيشية.

بين تحليل السكان لوضعهم الاقتصادي الطابع المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة وتداخل الأسباب الكامنة وراءها، إلا أن المشكلة الرئيسية التي تشغل بالهم بشكل كبير تتمثل في "ارتفاع معدلات الفقر للأسر المعيشية في البلدة" مما يؤدي إلى ازدياد سياق **الانكشاف والأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسر** الذي يتمحور في عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة وارتفاع نسب الأمية وتدني الإنتاجية وتردي الأوضاع الصحية من انتشار أمراض إلى ازدياد معدل الوفيات.

وبناء على نتائج التحليلات التي قام فريق التخطيط الأساسي بتنظيمها مع ممثلي المؤسسات والفئات السكانية المختلفة، يمكن إجمال الأسباب التي تؤدي إلى هذه المشكلة والتي انبثقت من النقاشات التي تمت في مجموعات

العمل ضمن ثلاثة محاور رئيسية هي: ارتفاع نسب البطالة وارتفاع تكاليف الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ارتفاع أسعار السلع.

- **ارتفاع معدلات البطالة:** أوضح المشاركون بأن مشكلة البطالة تتفشى بشكل خاص بين صفوف الشباب العمال بسبب سياسات الإجراءات الإسرائيلية بالإغلاق ومنع العمال من العمل بإسرائيل علماً بأن القوة العاملة في البلدة، ولمدة السنوات العشر الماضية، اعتمدت بشكل أساسي على سوق العمل الإسرائيلي، لا سيما في أعمال البناء والنجارة، الخ، مما حد من تطور خبرات ومعارف رأس المال البشري في قطاعات أخرى تغطي في أسواق العمل المحلية والداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تنحصر قدرات النمو الإنتاجية للأسر المعيشية في البلدة، لا سيما الفقراء بسبب عدم توفر الموارد المالية والفيزيائية (أراضي زراعية وإنتاجية وتصنيعية) وضعف الخبرات والمعارف التي تؤهلهم في دخول قطاعات إنتاجية جديدة.
- أما على مستوى صنع السياسات الوطنية، نود ذكر ما أشار إليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من حقيقة أن أسرة من بين كل ثلاث أسر في الأراضي الفلسطينية عانت من الفقر لعام 2007م، وفي نفس الوقت، فإن الأغنياء قد زادوا غناً، والفقراء زادوا فقراً، إلى جانب تراجع ملحوظ بالعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلات جديدة عن وجود إستراتيجية ما لخفض معدلات البطالة وللنهوض بأوضاع الفقراء رجالاً ونساءً على المستوى الوطني.
- **ارتفاع تكلفة أسعار السلع:** إن ارتفاع تكلفة أسعار السلع (بسبب انخفاض أسعار العملات والأزمات الاقتصادية العالمية وسياسة الإغلاق الإسرائيلية) يلقي العبء على الأسر حيث مع ازدياد معدلات البطالة ومحدودية الدخل ومصادره المختلفة والمعونات تضمحل القدرة الشرائية للأسرة، علماً بأن احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية (الغذاء، المأكّل، الملابس، التعليم، الصحة) لن تتغير كونها فقيرة أم لا.
- **ارتفاع تكلفة الوصول إلى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم جامعي:** يتضح من نقاشات مجموعات العمل بأن ارتفاع تكلفة رسوم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الوصول إلى هذه الخدمات تشغل بشكل كبير بالموطن العادي وتشكل عبئاً يومياً للأسر ذات عدد كبير من الأفراد الذين يحتاجون هذه الخدمات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، النساء الحوامل، كبار السن، الأطفال أو المتحقين في التعليم الثانوي أو الجامعي.
- بالنسبة للتعليم، بعد إنهاء الصف الثاني عشر التوجيهي في بلدة تفوح، يقصد الطلاب، ذكورا وإناثا، المؤسسات التعليمية الموجودة في مدينة الخليل والوطن بشكل عام لإكمال الدراسة الجامعية، ويسبب عدم توفر المواصلات بشكل آمن ومستمر، تزداد التكلفة على أسر العائلات التي يقصد أولادها هذه الجامعات (تكلفة المواصلات، ارتفاع عدد أفراد الأسرة المتحقين في التعليم، محدودية دخل الأسرة). أضف إلى ذلك الافتقار إلى الدعم المادي للتعليم الجامعي للأسر الفقيرة.

الجزء الحادي عشر: تشخيص واقع ذوي الإعاقة

١. خلفية عامة عن ذوي الإعاقة

تعتبر قضية ذوي الاحتياجات الخاصة من قضايا التنمية الأساسية، والمهمة والمتفاعلة،^{٥٨} والعمل على إعادة تأهيلهم دمجهم في المجتمع، ومن الأهمية بمكان هنا لا بد من دراسة هذه القضية وتحليلها والتعرف على إبعادها عن قرب دون الاكتفاء بالظواهر والمشاهدات للحالات الفردية للإعاقة، ولعل النظرة الشمولية والمعمقة لقضية ذوو الاحتياجات الخاصة تعطي صورة واضحة تجاه مواجهة المشكلات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة والتي لم تضع هذه الفئة على أجندة التنمية الاجتماعية والبشرية على الأمد القصير والمتوسط والبعيد في سياسات التخطيط الاستراتيجي .

كما أن الاهتمام بمشكلة ذوو الاحتياجات الخاصة تعتبر مهمة إنسانية واجتماعية ، فقد أشارت منظمة الصحة العالمية، أن نسبة الإعاقة قد بلغت 10% من مجموع سكان الدول الصناعية، أما في دول العالم النامي فقد بلغت 12,3% أي أن واحد من كل ثمانية أفراد في الدول النامية يعاني نوعا من أنواع الإعاقة المختلفة، هذا ويشكل ذوو الاحتياجات الخاصة ما نسبته 3% من مجموع السكان في العالم.

وفي فلسطين أجريت إحصائيات كثيرة في فلسطين بصفة عامة لتحديد النسبة المئوية للإعاقات وآخر إحصائية للمعاقين أثبتت أنه يوجد في فلسطين أعلى نسبة إعاقة في الشرق الأوسط بل وفي العالم حسب عدد السكان؛ والسبب في ارتفاع عدد المعاقين هو الاحتلال الذي يستخدم القنابل والفدائف المحرمة دولياً وتدريب جنوده على سياسة عسكرية خبيثة إن لم تستطع قتل الفلسطيني فيجب عليك أن تصيبه في مكان يسبب له الشلل حتى يصبح معاقاً دائماً. " لذلك نجد أن أغلب وأكثر الإعاقات هي "الإعاقة الحركة" وحسب آخر إحصائية فإن نسبة المعاقين تقدر حوالي (4,2) % من عدد السكان منها حوالي (2%) نتيجة الاحتلال و(2.2) % إصابات أخرى.

هذا وتبدي الدول والشعوب المتحضرة اهتماماً بثرواتها البشرية ، وترى أن ذوي الاحتياجات الخاصة يمكن استثمار إمكاناتهم والاستفادة من قدراتهم إلى أقصى حد ممكن ليصبح إنساناً فاعلاً في مجتمعه يشعر بالثقة والأمان . بالرغم من تباين تلك المجتمعات في نظرتها لذوي الاحتياجات الخاصة، في معاملتها لهم، فمنهم من نظر إليها نظرة ازدراء، أو شفقة أو رحمة، ومنهم من تقبلهم وحاول استيعابهم اجتماعياً ، ومنهم من رفضهم وحاول عزلهم بوصفهم غير فاعلين اجتماعياً، بالرغم من التشريعات والقوانين والمواثيق الدولية يندرجون ضمن الحقوق الأساسية الإنسانية والاجتماعية التي تستوجب التخطيط لتوفير احتياجاتها وهذا ما كفله القانون الفلسطيني لعام 1999م وفسرته اللوائح التنفيذية لعام 2004م ومن هنا فإن غياب سياسة التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني العام قد أخرج كثيراً دراسة هذا الواقع وتفعيله .

^{٥٨} لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة برئاسة جمعية الإسراء لرعاية وتأهيل المعاقين وسميرة الطردة وعضوية ومؤسسة cbr، وفريق العمل المساند الأنسة جميلة محمد علي خميسة، والأنسة محاسن ذياب احمد ارزىقات، والسيدة آمال فايز محمود ارزىقات، الممرض إباد محمود علي خميسة

ومن هنا ومن خلال نظرنا إلى هذه الفئة وإلى خصوصية مجتمعنا في بلدة تفوح نجد الإعاقات العقلية، وصعوبة التعلم، والإعاقة الحركية، ونوبات الصرع، والصمم والسمع، والشلل الدماغي والصرع والخلل العصبي، وصعوبة النطق، وبطء النمو، والبصر، وعليه تتوزع نسبة الإعاقات على الفئات التالية (الصمم والسمع بنسبة 1,2%)، (المكفوفين بنسبة 2,4%)، (المعاقين حركياً بنسبة 1,6%)، (الفهم والإدراك وصعوبة التعلم بنسبة 0,7%)، (التواصل بنسبة 0,7%) .

الجدول التالي (43) الذي يبين الإعاقات في بلدة تفوح حسب الجنس لعام 2007 حسب سجل دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني⁸⁹

الفئة	النظر	السمع	الحركة	الفهم والإدراك	التواصل	الصعوبات	غير المعاقين وليس لديهم صعوبة	غير مبين
ذكور	2,5	1,3	1,6	0,7	0,8	4,9	94,1	1,0
إناث	2,3	1,1	1,5	0,6	0,6	4,2	94,8	1,1
المعدل	2,4	1,2	1,6	0,7	0,7	4,5	94,4	1,0

٢. ملخص بأهم المؤثرات الايجابية والموارد المتوفرة لذوي الإعاقة.

وتجدر الإشارة هنا أنه توجد في البلدة جمعية متخصصة واحدة وهي (جمعية الإسراء لرعاية وتأهيل المعاقين) والتي تقدم خدماتها لهذه الفئة من رعاية صحية ومتابعة المعاقين المدرجين في سجلاتها كالتقييم الطبي والعلاج الطبيعي والنطقي ، وتوفير الأجهزة والأدوات المساعدة وتأهيل بعض منازل المعاقين كالوحدات الصحية والأسطح المائلة ، إضافة إلى خدمات التوعية المجتمعية بقضايا الإعاقة ومسح ميداني وخدمات التأهيل المبني على المجتمع المحلي، وبعد الانتهاء من الشراكة تحول المقر جزء منه للهِلال الأحمر يقدم العلاج الطبيعي وهي خدمة مدفوعة الأجر ، والجزء الآخر يضم مركزاً للمصادر للتربية الخاصة، تديره التربية والتعليم وبدعم من الإغاثة السويدية للفرد يقدم خدمات الفحص والتقييم للطلاب من صعوبات التعلم ومحدودي الذكاء، (مع الإشارة بأن هناك نسبة من ذوي الاحتياجات الخاصة يرفضون الإعلان عن هذه الحالات بسبب قلة الوعي الاجتماعي والثقافي)، وكذلك بلدية تفوح تهتم بهذه الفئة حيث قامت بتعيين مرشدة تأهيل مجتمعي بعقدٍ لمدة ثلاث سنوات بالتعاون مع الجمعية العربية برنامج (CBR) حيث يتم استقبال الأطفال حتى عمر ستة عشر عاماً من كلا الجنسين، يتم خلالها إجراء الفحص والتقييم والتشخيص للأطفال، وبعض الأطفال يحصل على الخدمة اللازمة كالأجهزة المساعدة وبعضهم يتم تحويله لتلقي الخدمة خارج البلدة لعدم توفرها أو لكلفتها العالية. وكذلك جمعية تفوح الخيرية التي تقدم الرعاية الاجتماعية لهذه الفئة.

ومن زاوية تحليلية لجمعية الإسراء لرعاية وتأهيل المعاقين، فهي مجرد بناء مستأجر يفتقر للتجهيزات التقنية اللازمة، ويفتقر للكادر التخصصي العامل فيه رغم الحاجة الماسة، وزيادة الطلب لهذه الخدمة، ويفتقر للخدمات التخصصية.

من جهة أخرى غالبية الحالات أو أكثرها يتم تحويلها إلى مراكز طبية تخصصية وتأهيلية خارج بلدة تفوح والتي في غالبيتها موجودة في مدن بيت لحم والقدس ورام الله ، كالجمعية العربية للتأهيل، والمدرسة العائلية للمكفوفين لتعليم لغة بريل، ومؤسسة افتتح (بولس الثاني) للطلاب الصم لتعليم لغة الإشارة، ومركز الرجاء للمعاقين عقلياً

⁸⁹ السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، محافظة الخليل، صفحة 85.

وجمعية الشبان المسيحية لتأهيل ذوي الإعاقة الحركية، والمؤسسة الألمانية (اللايف جيت) ودار الكلمة لتخطيط السمع وتوفير السماعات الطبية في بيت لحم، ومركز أوريا ومركز مسلم في رام الله ، والأميرة بسمة لرعاية الأولاد المعاقين في القدس .

وهذا يستنزف من الأسرة جهداً جسدياً ونفسياً عدا الإرهاق والتكاليف المادية التي تجهد هذه الأسر والتي تفوق مقدرتها على تأمينها كالرسوم الخاصة بالعلاج والتي تحتاج إلى مبلغ يزيد عن 1500 شيكل شهرياً في الحالات العادية ، أما في الحالات المزمنة فهي تفوق هذا الرقم بكثير، بالإضافة لتكاليف المواصلات وسيارات النقل الخاص، فعندما تحتاج الأسرة للذهاب إلى بيت لحم فتحتاج إلى مبلغ (35) شيقل للشخص الواحد وفي النقل الخاص تحتاج إلى سيارة (350) شيقل، وذلك لعدم وجود مركبات إسعاف أو سيارة لذوي احتياجات خاصة. أما المواصلات إلى رام الله يحتاج الفرد الواحد إلى (65) شيقل للفرد الواحد و (400) شيقل للنقل الخاص . عدا الكشفيات والرسوم المالية للإقامة أو شراء الخدمة والأدوية والعلاجات المناسبة، علماً بأن غالبية هذه الأسر من ذوي الدخل المحدود أو ممن يعيشون تحت خط الفقر أو الفقر نفسه وهذه الأسر من الموعزين والمحتاجين للدعم والمساندة بكافة أشكالها، وتعيش حالة من الهجر والإقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعي ومحدودية شديدة في الفرص، وهذا كله يكون مدعاة وسبب عند بعض الأسر في إهمال موضوع العلاج والتأهيل لأبنائها لعدم قدرتها توفير هذه الإمكانيات العالية التي تحتاجها طول فترة العلاج والتأهيل ولقلة أو انعدام المصادر الداعمة، أو عدم معرفة ووعي هذه الأسر بالبرامج أو المراكز التي تقدم الدعم والعلاج والتأهيل، وهذا ما يزيد من مشكلات هؤلاء المعاقين ويزيد من تهيمشهم واستبعادهم وإهمالهم وخاصة إذا ما كانت المعوقة أنثى.

وبمراجعة واقع المؤسسات ونظرتها لذوي الاحتياجات الخاصة وبخاصة في قطاعات العمل والتعليم والصحة والسكن والرياضة والترفيه والثقافة، والتي يسودها الموقف السلبي والنظرة الدونية للمعاق وتصوره بالشخص السلبي الذي لا حول له ولا قوة، ولا يمكن دمجهم في هذه المؤسسة أو تلك، بالرغم من أن القانون يلزم هذه المؤسسات بتوفير فرص عمل لمثل هذه الفئة .

1.2 الناحية الطبية :- لا يوجد أو يتوفر أي مؤسسة متخصصة تعمل بشكل دائم في البلدة لتقديم خدمات العلاج والتأهيل لذوي الإعاقة، وتقتصر فقط هذه الخدمة على شكل مشاريع محدودة تقدم في العيادات الخاصة كالعلاج الطبيعي أو الأطباء الخاصين. وعدم وجود مركز متخصص في البلدة للتشخيص المبكر عن الحالات ، مما يدفع تحويل هذه الحالات لتلقي الخدمات خارج البلدة ، كالخليل وبيت لحم ورام الله و إلى خارج فلسطين.

ونتيجة لغياب هذه الخدمات ، يكون هناك نشاطاً محدود لبعض المؤسسات العاملة في التأهيل كالجمعية العربية وجمعية الشبان المسيحية للتأهيل والهلال الأحمر والإغاثة الطبية، ولجان العمل الصحي، وأطباء بلا حدود ووكالة الغوث الدولية، وإغاثة أطفال فلسطين والشؤون الاجتماعية ، والتي لا تفي بالفرص والحاجة المتنامية للطلب عليها وازدياد نسبة الإعاقة.

2.2 الناحية التربوية والتعليمية:- فلا يوجد أي مركز متخصص لتبني تشخيص وعلاج وتأهيل الطلاب الذين يواجهون صعوبات التعلم ومحدودي القدرات العقلية وقياس وتشخيص الذكاء، بالرغم من تبني مديرية التربية والتعليم شعار حق الجميع في التعليم في المؤسسة العامة وتعمل على دمج بعض الحالات البسيطة في مدارسها، مع عدم وجود غرفة للمصادر ملحقه لإحدى مدارسها، وإن هذا الشعار مازال يواجه كثيرا من المشاكل والتعقيدات والصعوبات، فبعض المدارس لازالت غير مؤهلة لاستيعاب المعاقين حركيا والمجهزة لاحتياجاتهم ، فالبنية التحتية غير ملائمة والكوادر التعليمية غير مؤهلة بالمهارات اللازمة للتعامل مع هذه الفئات ، مما يساعد على إهمال الطفل أو تسريه من المدرسة ، كذلك الأمر للأطفال الصم يصعب دمجهم في المدرسة العادية للحاجة لتخصص في تعليم لغة الإشارة، مما يعني ضرورة إلحاقهم في مدارس متخصصة خارج البلدة في بيت لحم أو مدرسة الأمل في الخليل ، كذلك الطفل الكفيف الذي يحتاج للتعلم عن طريق أداة بريل أو المعرفة برؤوس الأصابع، وهنا يحتاج تحويل الطفل إلى المدرسة العائلية التابعة للشؤون الاجتماعية في بيت لحم أو مدرسة الكفيف في الخليل.

وكل ما ذكر يحتاج إلى موازنات عالية وتكاليف مادية كبيرة جدا جميعها يقع على عاتق الأسرة ، والمشكلة تزداد تعقيدا إذا وجد أكثر من إعاقة داخل الأسرة الواحدة وهذا ما هو ملاحظ وخاصة في الإعاقة البصرية والسمعية والصم وحالات الشلل الدماغي.

أما بالنسبة للإعاقة العقلية البسيطة والمتوسطة فلا يوجد أي مركز يقدم أية خدمات لهم في مجال تعليم المهارات الحياتية اليومية، وهنا يستعان بمراكز الرجاء في الخليل وبيت لحم، والإعاقة العقلية الشديدة تحول إلى جمعية الإحسان في الخليل وجميعها خدمة مدفوعة من الأسرة.

3.2 التأهيل والتدريب المهني:- فلا يوجد أي من هذه الخدمات أو مراكز خدمات التدريب المهني في البلدة، فيتم التوجه إلى مراكز خارج البلدة كتأهيل الشبيبة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في مدينة الخليل، أو مركز التدريب المهني التابع لوزارة العمل وهي نسبة منخفضة جدا ممن يتوجهون وذلك بسبب عدم ملائمة احتياجات أو عدم توفر تخصصات مهنية ملائمة للقدرات في هذا المركز أو ربما التوجه لمركز الشيخة فاطمة التابع للشؤون الاجتماعية بعد افتتاحه في بلدة بيت أمر والذي سيبدأ العمل قبل نهاية هذا العام.

وقبل أن نتحدث عن واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في بلدة تفوح، والعقبات التي تعترض حياتهم يجب علينا أن نتحدث عن العقبات التي تعترض عمل المؤسسات الأهلية والحكومية العاملة في مجال الإعاقة والمصنفة حسب الجدول رقم (44) وهي:

اسم المركز	ملائم	إمكانية الوصول	تخصصات ملائمة للمعاقين	تكلفة الخدمة
مركز التدريب المهني	غير ملائم	بصعوبة	غير ملائمة	مجانية
مركز تأهيل الشبيبة	ملائم	بصعوبة	ملائمة	مجانية
مركز حلول التقني	ملائم	بصعوبة	غير ملائمة	مجانية
مركز الشيخة فاطمة	ملائم	بصعوبة	ملائمة	مجانية
الكلية الاسيانية	غير ملائمة	بصعوبة	غير ملائمة	مجانية
مراكز قطاع خاص	غير ملائمة	بصعوبة	غير ملائمة	مدفوعة
التعليم المستمر بوليتكنك	غير ملائمة	بصعوبة	غير ملائمة	مدفوعة

3. أهم المؤثرات السلبية التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في بلدة تفوح .

تفتقر بلدة تفوح للعديد من التخصصية المختلفة في مختلف القطاعات كالتأهيل وذلك لقلة توفر الفرص والخبرات، وكذلك صعوبة وصول ذوي الاحتياجات وذوهم للخدمات المختلفة والتي يحتاجونها نظراً لكلفتها العالية، ووجودها خارج البلدة مع العلم أن عدد كبيراً من هذه الأسر مهمشة وفقيرة، ونقص المعرفة لدى الأهالي في نوع الخدمة المقدمة ومدى ملائمتها، وعدم وجود المراكز المتخصصة، وطبيعة المنازل غير الملائمة لذوي الاحتياجات للتغلب على الإعاقة، وندرة المواصلات الخاصة، وعدم ملائمة المدارس والمباني والطرق، ونقص الوعي المجتمعي، والنظرة للإعاقة والمعاق من منظور سلبي، وقلة الإحصائيات والبيانات مما يدل على أن قضية الإعاقة ما زالت مهمشة ومؤجلة ولم تأخذ دورها، بالرغم من سياسة الاحتلال الذي يستهدف كل شيء مما يرفع هذه النسبة. وكذلك نقص الأدوات المساعدة لتأهيل المعاقين وارتفاع أسعارها وخصوصاً الإعاقة البصرية والسمعية، ونقص الموارد المادية والتي تعتبر أحد أصعب المشاكل التي تواجه المؤسسات الأهلية وخاصة في الوقت الراهن، وعدم وجود مرافق مريحة ومناسبة للمعاقين وضيق الأمكنة وعدم قدراتها على استيعاب المعاقين، عدم وجود برامج أو خطط متبعة في المركز، وإن وجدت فهي لمدة محدودة، عدم وجود وسائل مواصلات خاصة لنقل المعاقين، عدم متابعة المعاق من قبل المؤسسة متبعة " دائمة ومستمرة "، عدم وضع لغة الإشارة كمادة أساسية في وزارة التربية والتعليم وإلزام المدارس والجامعات بها حتى يتسنى للمعاقين الصم إكمال مسيرتهم التعليمية، اعتماد المؤسسات على الموازنات وعلى الجهات المانحة وعدم موافقة الجهات المانحة على مشاريع التشغيل والدخل، قلة التسهيلات الهندسية والإجرائية في بعض المؤسسات الأهلية والحكومية للمعاقين، الرسوم المرتفعة والإجراءات البيروقراطية في بعض المؤسسات .

الجدول التالي رقم (45) يبين أهم المؤشرات الرقمية لذوي الإعاقة في بلدة تفوح.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم
				ضعيف ♦ متوسط ♦ جيد ♦
مركز للمعاقين	0	جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر وبلدية تفوح	1	ضعيف ♦
لجنة محلية للمعاقين	1	جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر وبلدية تفوح	1	متوسط ♦
مكتب شؤون اجتماعية	0	جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر وبلدية تفوح	1	ضعيف ♦
مؤسسات قاعدية	1	جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر وبلدية تفوح	2	متوسط ♦
نشاط مؤسسات	2	جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر وبلدية تفوح	3	جيد ♦

الجدول التالي رقم (46) يبين أهم المؤشرات الوصفية لقطاع التأهيل في بلدة تفوح .

التقييم		المصدر	المؤشر (وصفي)
ضعيف	متوسط		
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	حجم الخدمات المقدمة للمعاقين
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	نوعية الخدمات وجودتها
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	ملائمة الخدمات للحاجة
	متوسط	جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	ملائمة الأماكن العامة والمرافق
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	تنوع الخدمات والأنشطة الاجتماعية والثقافية
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	القدرات والخبرات والمؤهلات للعاملين
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	مشاركة المعاقين واندماجهم في المجتمع
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	مشاركة المرأة المعاقة واندماجها
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	الوعي والمعرفة بالحقوق للمعاقين
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	التنسيق والتشبيك والتحويل
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	الدعم المالي والتمويل لمشاريع المعاقين
	متوسط	جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	القدرة على الوصول للخدمة اللازمة
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	مشاركة المعاقين في الحياة الاجتماعية والسياسية
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	مشاركة المعاقين في النشاطات الرياضية
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	مشاركة المعاقين في صنع القرار
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	تقبل المعاقين في المجتمع
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	استيعاب المعاقين في ميادين العمل
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	دعم المجتمع للمبادرات والأفكار للمعاقين
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	تسويق المنتوجات اليدوية والحرفية للمعاقين
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	دعم المشاريع التنموية والاقتصادية الصغيرة
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	الزواج والمصاهرة من أشخاص ذوي إعاقة
ضعيف		جمعية الإسراء و cbr والهلال الأحمر	الوصول للفقراء والمهمشين من المعاقين

الجزء الثاني عشر: تشخيص واقع الشباب

تعتبر مرحلة الشباب أهم فترة في حياة الإنسان ويعد الأفراد الذين يخوضون في خضمها من أغلى الموارد التي يتوجب استثمارها وتحويل طاقاتهم وإبداعاتهم إلى عناصر إنتاج إيجابية تخدم وتنمي المجتمع سياسياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وضمن هذا السياق يهدف هذا القسم إلى تحليل أوضاع الشباب في بلدة تفوح.^{٦٠}

تبرز فئات الشباب والمرأة والطفل كشرائح مجتمعية بحاجة إلى الاهتمام المتزايد لتلبية الاحتياجات الملحة لهم، حيث تشكل فئة الشباب الذراع القوية التي يستند عليها المجتمع في التنمية والعطاء والقيادة والأيدي العاملة، وتشكل الطفولة نواة جيل المستقبل، ومع تزايد معدلات نمو السكان فإن الأطفال هم براعم تنمو وبحاجة إلى العناية والترفيه، وتعتبر المرأة هي الحاضنة الحقيقية لأجيال المجتمع. ومن الملاحظ توفر بعض الخدمات لهذه الفئات إلا أنها ليست كافية، لذلك إن دمج احتياجاتهم ضمن الخطة الإستراتيجية يضع صمام أمان لهم وللمجتمع الذي يراهم.

١. نبذة عامة عن فئة الشباب في بلدة تفوح.

يتباين المختصون في النظر إلى أن الشباب شريحة اجتماعية أو فئة عمرية تتوزع ما بين 15 و 24 سنة أو 15 و 29 سنة وذلك باختلاف الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأوضاع السياسية في الدول والمجتمعات، تحدد الأمم المتحدة فئة الشباب ما بين 15 و 24 سنة.^{٦١} أما فيما يخص أغراض هذا التقرير، فقد تم تحديد فئة الشباب لتصل إلى 29 سنة.^{٦٢} واعتماداً على معلومات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإن فئة أعمار الشباب ما بين 15-29 سنة تصل إلى 55-60% من مجمل سكان تفوح: وتبلغ نسبتهم في الجامعات 62% منهم 51% ذكور و 49% إناث. وبناءً على المعلومات من المجلس البلدي، هنالك ما يقارب 2340 شاب وشابة من عمر 15 إلى 29 سنة، مما يعني أن هنالك فئة كبيرة من الشباب في البلدة.

ومن خلال دراستنا لواقع الشباب في تفوح تبين لنا انه يبلغ المعدل لمتوسط لسن الزواج عند الشباب الذكور 22 سنة، وعند الشابات 18 سنة كما تبلغ نسبة الشباب العاملين متوسطة بسبب قلة الوظائف، مع وجود نسبة كبيرة من الشباب الذين تخرجوا لا يعملون والقليل جداً ما يوفق في إيجاد وظيفة أو عمل ضمن إطار تخصصه وهم بحاجة لمن يقوم بمساعدتهم في إيجاد العمل المناسب من خلال أي مؤسسة، ومن خلال العديد من الاجتماعات مع شباب البلدة فإن احتياجات الشباب كانت عن طريق إيجاد مؤسسة أو مركز يتابع مشاكلهم ومحاولة طرح حلول لها ومتابعتها لتحقيق الهدف الرئيس، ومن خلال دراسة واقع الشباب وتحليله كان لزاماً

^{٦٠} لجنة الشباب وفريق العمل المشارك برئاسة يوسف علي إبراهيم ارزنيقات وعضوية الأستاذ محمود سامي ارزنيقات، الأستاذ سعدي سليمان عطيات خميسه،

^{٦١} *Resolution on Policies and Programmer 2007, World Youth Assembly* Involving Youth UN- NY.

^{٦٢} بشكل عام وضمن إطار مشروع تطوير المدن والبلدات الفلسطينية وإعداد خطة إستراتيجية المنفذ من قبل وزارة الحكم المحلي والممول من صندوق البلديات والذي جاء من ضمنه تطوير هذا التقرير، فإن فئة الشباب تم تحديدها من 19 إلى 29 عام. ولكن بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة حول عدد هذه الفئة، فقد قام فريق العمل بالاعتماد على معلومات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني المتوفرة ليشمل ذلك توفر الإحصائيات فقط من العمر 15 وإلى 19 ومن 20 حتى 29 كما هو موضح في الجدول أعلاه. وبالتالي، تم الاعتماد على هذه التقسيمات.

علينا أن نسلط الضوء على هذا القطاع لشعورنا بالمسؤولية الملقاة على عاتقه نحو مجتمعنا، وإدراكاً منا أن الشباب هم من سيقود المرحلة القادمة في تفوح وسيكونون المحرك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدة، ومن مدى معرفتنا لأهمية التخطيط التنموي الاستراتيجي لكافة قطاعات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يمكننا أن نلتزم طريقنا للمستقبل يتوافق وطموحات هذا الجيل خلال السنوات القادمة، ومحاولة التنبؤ الواعي ووضع أسس اجتماعية واقتصادية للمجتمع تهدف إلى ((تعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي وقدرة الشباب في بلدة تفوح))، وهنا يجب أن نقف على واقع الشباب في عدة مجالات:-

٢. المشاركة السياسية:

للسباب تاريخ حافل من حيث مشاركتهم ونضالهم السياسي ولا سيما ما قدمه وأنجزه أبناء البلدة في مراحل شبابهم. وحالياً، ويعتبر أهالي البلدة بأن دور الشباب هام جداً من الناحية السياسية والانتماء السياسي ولكن في الآونة الأخيرة ونتيجة لتدني الوضع الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة ومعدلات الفقر، "أصبحت لقمة العيش والتفكير في الاستقرار العائلي وتكوين أسرة همهم الأكبر".^{٦٣}

وبالتالي يمكن إجمال مستوى المشاركة السياسية للشباب بمتدنية نوعاً ما، لأن العادات والقيم السائدة في تفوح لا تعزز هذا المبدأ وخاصة بالنسبة للفتاة، وتقتصر فقط على المشاركة فقط في الانتخابات الرئاسية والمجلس التشريعي، بسبب عدم وجود مؤسسات شبابية كمجالس وبرلمانات للشباب، ونادراً ما تعقد ورشات توعوية للشباب البلدة، وإذا عقدت لا يكون هناك علم للشباب وذلك بسبب عدم وجود كيان إداري يمثل الشباب، يعني التهميش من قبل هذه المؤسسات التي تدعى رعايتها لفئة كبيرة من الشباب، وكذلك محدودية وضعف البرامج التي تستهدف هذه الفئة، حيث تغيب في تفوح المحاضرات العامة والندوات الفكرية والثقافية والمنشورات الأدبية ومرد ذلك إلى وجود مركز ثقافي (واحد فقط) غير مفعّل حالياً، فحيث أن تفعيل النشاط في هذا المركز قد يعيد جزءاً من الحالة الثقافية للبلدة، إن أتيج لها المجال.

٣. المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية.

لدى الشباب وقت فراغ كبير لا يستغلون فيه طاقاتهم لفائدتهم، وينتشر في البلدة العديد من الآفات الاجتماعية منها التدخين، والحيادية والعمل المنفرد، ومشاكل سيكولوجية بسبب العزلة وينعكس ذلك على الترابط والتواصل بينهم ينحصر في العلاقات العائلية.

يوجد في بلدة تفوح، (مركز تفوح للثقافة والفنون، وجمعية تفوح للتعليم العالي، ونادي تفوح الرياضي)، وهما مرافق اجتماعية تهتم وتقديم خدمات للشباب، وتفتقد مقومات الاستمرار في تقديم الخدمة، للنقص الحاد في التجهيزات ومستلزمات البنية التحتية، وكذلك يوجد مراكز الانترنت الخاصة بالشباب فقط، ولا يوجد مكتبات عامة وأندية ترفيه ومختبرات البحث العلمي، مما ينعكس سلباً على أي نشاطات للشباب وهواياتهم، ومما يؤدي إلى عدم شعورهم بالاندماج والمشاركة المجتمعية، بالرغم من الدور الفاعل والمؤثر لجيل الشباب في التغيير وبناء

المستقبل، هذا بالرغم من وجود نسبة شباب مرتفعة من نسبة السكان يتمتعون بالمواهب والكفاءات العلمية وبحاجة إلى استثمار، وكذلك الدافعية للمشاركة التطوعية المجتمعية، والمؤسسات الشبابية في البلدة والتي يمكن بتفعيلها أن تنعكس إيجاباً على المجتمع في بلدة تفوح، ومن هذه المؤسسات (6 مراكز وجمعيات ثقافية تقدم الخدمات المختلفة في هذا المجال لفئة الشباب والأطفال والنساء بشكل خاص والمجتمع بشكل عام في بلدة تفوح. كما هو موضح في الجدول أدناه رقم (47): السابق في قطاع الثقافة والرياضة

إن هذا الوضع لهذه المؤسسات يساهم في تدني مشاركة الشباب الثقافية والاجتماعية. كما يعبر الشباب بأنهم يفتقرون إلى الاهتمام والحافزية والدافعية في النشاطات الثقافية حيث معظمهم من العمال ولا يعتبرون الحياة الثقافية والاجتماعية من أولويات حياتهم في ظل الوضع الاقتصادي السيئ.

ويقضي الشباب الذكور أوقاتهم بمشاهدة التلفاز أو مع الأصدقاء حيث تفتقر البلدة إلى مرافق وساحات عامة أو نوادي أو مجمعات خاصة، أما الشابات في قضي أوقتهن في مساعدة الأهل في عمل المنزل أو الزراعة ومشاهدة التلفاز أو مع الصديقات، والقليل من الإناث تقضين وقتهن بالمطالعة الشعر والروايات والكتب الدينية والثقافية، ونلاحظ بأن للذكور الشباب الفرصة في قضاء وقت فراغهم في الخارج إما الإناث فلا تتوفر لديهن مساحة أو مرافق عامة خاصة بهن كنادي رياضي مثلاً ولذلك يشعرن بالملل في معظم الأحيان، علماً بأن من تمت مقابلهن عبرن عن حافزيه ودافعية كبيرت ين للعمل الطوعي وخدمة البلدة والمشاركة في النشاطات الثقافية إن توفرت الفرص لذلك.

٤. الشباب والعمل.

في الماضي وقبل عام 2000م أي قبل الانتفاضة الثانية "انتفاضة الأقصى"، كانت مشاركة الشباب في العمل مرتفعة جداً بحيث وصلت إلى حوالي 90%، وقد تأثرت هذه النسبة بالتغيرات والتأثيرات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد وخصوصاً بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الأمنية وتشديد الإغلاق وتقليل عدد العمال في إسرائيل مما خفض نسبة مشاركة الشباب في العمل إلى 30% حيث صنف أغلب الشباب في السابق كعمال في إسرائيل حالياً، ونلاحظ بأن نسبة العمال الذين لديهم فرص عمل داخل إسرائيل ويمتلكون تصاريح تمكثهم فعلياً من المرور عبر الحواجز أو يذهبون بطرق غير قانونية لا تصل إلى 10%، وهناك 5% من الشباب يعملون في الضفة الغربية وما يقارب 15% من الشباب في الوظائف الحكومية^{٦٤}. يعتبر هذا الوضع خطيراً حيث تصل نسبة العاطلين عن العمل إلى 70%.

وكذلك هذا يؤدي إلى تدني مستوى المساهمة الاقتصادية، وكذلك قلة التوجه إلى التعليم التقني والمهني مع العلم لا يوجد لتاريخه أي طالب يدرس في أية مدرسة صناعية خلال العام الحالي، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بينهم بشكل يؤدي إلى انطوائهم وعدم ثقتهم بالمجتمع بسبب كبر المسؤولية الملقاة على كاهل الشباب لقلّة فرص العمل، وقلّة الحوافز والمشجعات المادية والمعنوية، ومن المجالات التي يتوجه إليها الشباب تتمثل في العمل في القطاع الحكومي والأمن والمهنة الحرفية الحرة، ولا يوجد توجه للعمل نحو الصناعات الثقيلة وذلك لانعدام هذا

^{٦٤} راجع "الجزء العاشر: الوضع الاقتصادي للأسر" لمزيد من المعلومات والتفاصيل.

القطاع في البلدة فيما توجه الفتيات نحو قطاع المهن الحرفية الخفيفة (الخياطة، التجميل، وأعمال السكرتارية)، وتتسم ظروف العمل لدى الشباب في مجال المهن والحرف بالبعد عن وسائل السلامة والأمن الوظيفي وانعدام التأمين الصحي والإجازات وتعويض نهاية الخدمة، كما يبدو هذه الظروف بشكل أسوأ لدى الفتيات بشكل خاص، ويلحظ تقصير الجهات الرسمية والجهات النقابية نحو هذا القطاع.

٥. الشباب والتعليم .

يعتبر توجه نشاط الشباب نحو التعليم ما بين الذكور والإناث في المرحلة المدرسية عالي جدا حيث بلغ عدد الطلاب الذكور والإناث في مدارس. أما المرحلة الثانوية فتوجههم للتعليم متدني نوعا ما، وخصوصا بين الذكور وذلك بسبب إقبال المعظم إلى العمل في إسرائيل أو الضفة، فقد ارتفع عدد الشباب الملتحقين حالياً في الجامعات الفلسطينية والأجنبية من ذكور وإناث بنسبة 20% من عدد الشباب الكلي في هذه الفئة العمرية (18-29 عاماً). نلاحظ أن هناك توجه نحو التعليم الجامعي بين الإناث بشكل جيد.

٦. ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل التي تواجه الشباب .

يمكن الإحساس بتهميش الشباب من الهموم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والألم الناجم عنها والذي عبر عنه الشباب في المجموعات المركزة بحيث تلخصت أهم مشاكلهم كما يلي:

- **تدني الوضع الاقتصادي** : يعكس أثاره على تدني أجور العمال وغلاء المعيشة والمستلزمات الغذائية والحياتية وارتفاع مستويات البطالة وبالتالي ارتفاع مستويات الفقر، ويمكن هنا التنويه على أن من أهم المشاكل في هذا الإطار والتي تواجه الشباب على وجه الخصوص هي البطالة الموسمية والبطالة الدائمة المستشرية في صفوفهم، مما ينعكس على حياتهم وعلى سن الزواج عندهم، فلا يستطيع الزواج إلا بمساعدة الأهل وأحياناً يتخلى عن قطعة أرض ليتزوج بثمنها.
- **كثرة أوقات الفراغ**: يعاني الشباب في الدرجة الأولى من كثرة أوقات الفراغ وعدم استثمار وقتهم في نشاطات هادفة وذلك أولاً بسبب عدم توفر المؤسسات الفاعلة التي ترعاهم أو المرافق الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى نقص الدافعية والحافزية للعمل التطوعي وتطوير أنشطة بشكل فردي في هذا المجال، مما يعني بأنهم يقضون أوقات فراغهم في مشاهدة التلفاز وقضاء الوقت في اللعب وللتسلية.
- **ضعف الاهتمام بالنشاطات الثقافية وعدم وجود مؤسسات حاضنة لإبداعات ومبادرات الشباب.**
- **عدم وجود مرافق اجتماعية وثقافية ورياضية**: يفتقر الشباب إلى نشاطات ومؤسسات اجتماعية وترفيهية ورياضية وثقافية والتي تحد من المساهمة في إثراء حياتهم في هذه المجالات والتي من شأنها أن تملأ أوقات الفراغ.
- **وجود بعض المشكلات الاجتماعية**: يعاني شباب البلدة من بعض المشكلات الاجتماعية كالزواج المبكر في صفوف غير المتعلمين وخصوصاً العاملين في إسرائيل، فحسب نقاشات المجموعات المركزة، تكثر هذه الظاهرة بين أولئك الذين يودون الحصول على العمل في إسرائيل وبالتالي الحاجة إلى تصريح وكوتهم

متزوجين يزيد من فرصة حصولهم على التصريح، ولكن من ناحية أخرى، يعزف الكثير من الشباب عن الزواج بسبب محدودية دخلهم وعدم قدرتهم المادية على ذلك.

■ **الافتقار إلى بعض الخدمات الصحية ومنها التثقيف والتوعية الصحية.**

■ **1 الافتقار إلى المهارات والقدرات المهنية التي تؤهلهم دخول سوق العمل.**

جدول رقم (47): أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع الشباب .

المؤشر الرقمي	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	
			جيد	متوسط
نسبة السكان الشباب	57%	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	-	جيد
معدل الحد الأدنى للأجور للذكور بالشيكال	1300	البلدية ومكتب العمل	3000	متوسط
معدل الحد الأدنى للأجور للإناث بالشيكال	800	البلدية ومكتب العمل	3000	ضعيف
عدد المقاهي العامة	1	البلدية	5	ضعيف
عدد مقاهي الانترنت	5	البلدية	5	جيد
عدد المراكز الثقافية	6	البلدية	6	جيد
نسبة الشباب العاطلين	12,5%	البلدية ومكتب العمل	0%	متوسط
عدد الملاعب الرياضية للشباب	1	البلدية ونادي تفوح الرياضي	0	جيد
نسبة العاطلين عن العمل من الشباب الخريجين	70%	البلدية ومكتب العمل	10%	متوسط
نسبة الهجرة من الشباب لإغراض العمل	0,5%	البلدية	0%	جيد
نسبة الهجرة من الشباب لإغراض الدراسة	20%	البلدية	10%	جيد
المرافق الرياضية (مساح، GYM)	1	البلدية نادي تفوح الرياضي	1	جيد
نسبة التسرب من المدارس الثانوية	7%	البلدية ومدارس تفوح الثانوية	4%	سيئ
عدد خريجي الثانوية العامة أدبي وعلمي ذكور	35%	البلدية ومدارس تفوح الثانوية	-	جيد
عدد خريجي الثانوية العامة أدبي وعلمي إناث	55%	البلدية ومدارس تفوح الثانوية	-	جيد
عدد خريجي الثانوية العامة صناعي وفندقية	0%	البلدية ومدارس تفوح الثانوية	5%	ضعيف
عدد خريجي الثانوية العامة تجاري وزراعي	2%	البلدية ومدارس تفوح الثانوية	5%	ضعيف

جدول رقم (48): أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع الشباب.

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم	
		متوسط	ضعيف
فرص التدريب والدورات المعنية بتنمية قدرات الشباب	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متوسط	ضعيف
البرامج المعنية بإبداعات الشباب	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متوسط	ضعيف
توفر الانترنت لجميع فئات الشباب	البلدية	متوسط	ضعيف
اهتمامات الشباب التنموية	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متوسط	ضعيف
مدى وعي الشباب بالأفات الاجتماعية (التدخين، هدروقت الفراغ)	البلدية	متوسط	ضعيف
حجم الأنشطة الشبابية	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متوسط	ضعيف
اهتمام الشباب بمواضيع الصحة الإنجابية والثقافة الصحية	البلدية	متوسط	ضعيف
وجود المحسوبة والواسطة في آلية التوظيف في المؤسسات الأهلية	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متوسط	موجودة بشكل كبير
فرص التدريب والدورات المعنية بتأهيل الخريجين	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متوسط	ضعيف
البرامج المعنية بتمويل المشاريع الشبابية	البلدية ومركز تفوح الثقافي وجمعية التعليم العالي	متوسط	ضعيف

الجزء الثالث عشر: تشخيص الواقع الحالي لوضع المرأة

تعتبر المرأة نواة المجتمع، فهي تساند الرجل في العمل والزراعة وتربية الأغنام ومجالات الحياة المختلفة الأخرى. وتحمل المرأة على عاتقها الجزء الأكبر من مهام تربية الأبناء وتأمين شؤون العائلة بالإضافة إلى اهتمامها بالمسؤوليات أليبيتية. يعرض هذا الجزء من التقرير واقع المرأة من حيث مشاركتها السياسية وفي العمل وفي الأنشطة الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى واقعها التعليمي ودرجة تلبية احتياجاتها الصحية.^{٦٥}

١. خلفية عامة.

تعتبر المرأة شريحة مجتمعية أساسية بحاجة إلى اهتمام متزايد لتلبية احتياجاتها الملحة، حيث تشكل هذه الفئة في التنمية والعطاء الذراع القوية التي يستند إليها المجتمع في عملية التنمية، وتعتبر المرأة هي الحاضنة الحقيقية لأجيال المجتمع. فالمرأة في البلدة مثل باقي النساء في فلسطين مرت بالعديد من المراحل التي غيرت من وضعها الاجتماعي، سواء على المستوى التعليمي أو الثقافي، فالمرأة نشيطة بشكل ملحوظ في البلدة من خلال المشاركة الفعالة ولها في أنشطة كثيرة وهي مشاركة في المجلس البلدي والأندية والمركز النسوية، والأغلبية من النساء يدعن ممثلاتهن في هذا المجال، ونسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية (40%) والتعليم (50%) والأمية تنحصر بين النساء كبيرات السن والتي تنحصر أعمارهن بين الخمس والستين عاماً، والسياسة (1%) وتقتصر على المشاركة في الانتخابات، والعمل جيدة حيث تبلغ (20%) من النساء موزعة على النحو التالي: حسب الدراسة التي أعدتها لجنة تمكين المرأة وبالتعاون مع لجنة تنظيم المرأة والمؤسسات النسوية في بلدة تفوح:

- بنسبة (25%) من النساء يعملن في أعمال الزراعة وتربية الدواجن.
- نسبة (25%) يعملن في مجال التطريز والخياطة.
- نسبة (15%) في قطاع الحكومة والمؤسسات، فهي تساعد زوجها وأخوها وابنها في توفير الدخل للأسرة.
- نسبة (35%) بطالة تتركز في فئة خريجات الجامعة.

أما من حيث الفئات تتوزع النساء في بلدة تفوح إلى فئات وذلك حسب سجل الإحصاء المركزي الفلسطيني للعام 2007م فمن لم تتزوج أبداً (1,223) ومن عقد قرانها لأول مرة (66) ومجموع المتزوجات (1,675) والمطلقات (11) والأرامل (94) والمنفصلين (3) من إجمالي النساء في بلدة تفوح والبالغ (3,096) امرأة كما يظهر في الجدول التالي رقم (49) الذي يبين حالة السكان في بلدة تفوح حسب الجنس والحالة الاجتماعية لعام 2007. حسب سجل دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني صفحة ٦٦ (55).

الجنس	لم يتزوج أبداً	عقد قران لأول مرة	متزوج	مطلق	أرمل	منفصل	غير ميين	المجموع
المجموع	1,223	66	1,675	11	94	3	14	3,096

^{٦٥} لجنة تمكين المرأة وفريق العمل المساندة برئاسة فاطمة محمد احمد الطردة وعضوية مريم عيسى غانم، سعاد هاشم محمود ارزيقات، ربيعة محمد احمد خميسة

^{٦٦} السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، صفحة 55.

ومن خلال جمع وتحليل فريق الدراسة للمعلومات التي تم جمعها عن وضع المرأة في البلدة حول سن الزواج كان أفضل عمر للزواج هو فوق سن 18 سنة أما قديماً فكان زواج الفتاة مبكراً وإذا لم تتزوج في سن صغير فقد فآتها قطار الزواج كان هذا اعتقادهم قديماً أما الآن فقد تغيرت الفكرة، أما بالنسبة لتعدد الزوجات في البلدة فعددها قليل جداً ولم تكن هناك آراء موافقة لهذا الزواج عند مناقشة الأمر مع نساء البلدية.

كان معدل الإنجاب للمرأة مرتفعاً خاصة من عام 1980م إلى عام 1990م أما معدل الإنجاب لما بعد عام 2000م فهو طبيعي لدى النساء بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية وزيادة الوعي لدى الأسر. ولعل من أهم الأمور التي تؤثر على معدل الإنجاب في البلدة هي العوامل الاجتماعية والدينية فهناك حديث للرسول صلى الله عليه وسلم "تكاثروا فاني مباه بكم الأمم"، وللعامل المادي تأثيره حيث كانوا قديماً لا يهتمون بالأمور المادية أما حالياً فأصبحوا يهتمون بهذا الأمر، هناك بعض العائلات تؤيد تنظيم النسل والبعض الآخر يؤيد الإنجاب الكثير.

٢. مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية.

تنحصر مشاركة المرأة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية في مجال العادات والتقاليد الفلسطينية المتعارف عليها، فهي تستطيع المشاركة بالأفراح والأتراح فقط لا غير. وقد تخرج عن هذه القيود عدد قليل من النساء ليصلن إلى المشاركة في صنع القرار على مستوى البلدة، هذا وتركز مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية على انخراطها مع زوجها أو جيرانها وأقاربها في أعمال الزراعة مثل الحصيد وقطف الزيتون وجني المحاصيل المختلفة وغيرها من تصنيع الألبان والأجبان. من ناحية أخرى، قد تساعد المرأة أيضاً في أعمال اجتماعية لها علاقة بمساندة العائلة إن لزم الأمر، وخصوصاً لذوي الاحتياجات الخاصة.

2.2. مشاركة المرأة السياسية.

إن مشاركة المرأة في الحقل السياسي ضعيفة جداً وتقتصر على بعض النشاطات والأحداث المتفرقة مثل مشاركتها بالانتخابات التشريعية والرئاسية، وهي نشطة في الانتماء السياسي أو الحزبي. هنالك بعض النساء الذين فكروا وأخبروا شاركن في بالهيئة المحلية ولكن تنقصهم الثقة في قدراتهم حيث لا يتم تشجيعهم من قبل المجتمع بشكل كبير.

3.2. المرأة والتعليم.

في الماضي، كان إقبال النساء على التعليم قليل جداً، أما في الحاضر أصبح التعليم ضرورياً لجميع الفتيات دون استثناء ويشجع الأهالي بناتهم على الالتحاق بالتعليم الأساسي والجامعي، كما وذكرنا بأن هنالك عدد من النساء الحاصلات على شهادة جامعية، إلا أن هذه النسبة لا تزال قليلة بالنسبة إلى غيرها من البلدات المجاورة، وبشكل عام، تعتبر المعلومات التي تتعلق بالتعليم والانتساب إلى المدارس الابتدائية والثانوية عالية إلا أن تلك المتعلقة بالتحصيل العلمي الجامعي لدى الإناث تبقى قليلة وتشير إلى عدم إمكانية وصولهن إلى فرص التعليم والتدريب بشكل متساوٍ مع الذكور. لكن يجب أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار التحسن الملحوظ في معدلات الالتحاق بالتعليم للإناث في مراحلها المختلفة عما كانت عليه في التسعينات وخاصةً فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والثانوي.

أما انخفاض النسبة في المرحلة الثانوية عنها في الأساسية فتدعو إلى إلقاء الضوء على ظاهرة خطيرة تهدد الإناث والمجتمع ألا وهي التسرب من المدارس والتي ترتفع في المرحلة الثانوية، ويحتل سبب الزواج المبكر أولى الأسباب التي تقف وراء تسربهن وتركهن لمقاعد الدراسة، إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بتدني الأوضاع الاقتصادية. ويتراوح سن الزواج ما بين 15 سنة فما فوق. ويعتبر الزواج المبكر حرماناً للإناث من حقهن في استكمال تعليمهن وكل فتاة متسربة هي امرأة تدخل دورها الإيجابي مبكراً دون أدنى جاهزية وتبتعد كثيراً عن دورها الإنتاجي في المجتمع والمشاركة في القوى العاملة كونها غير مؤهلة بما يكفي لدخول سوق العمل لذا فهي أكثر عرضة للفقر وخاصة حين يكتب لها أن ترأس أسرتها لسبب أو لآخر. أضف إلى ذلك، فإن هنالك نسبة أمية عالية وخصوصاً بين النساء ربات البيوت.

4.2. المرأة والصحة .

إن عدم توفر خدمات رعاية للأمومة والطفولة قبل وما بعد الولادة في البلدة وعدم توفر آليات للمواصلات دائمة إلى الخدمة الأقرب في مدينة الخليل، بالإضافة إلى الأوضاع المالية المتردية للأسر يحد من توجه النساء وأطفالهن لتلقي الرعاية بشكل دائم قبل وبعد الولادة. ويبلغ معدل الإنجاب من 6 إلى 8 أفراد للأسرة الواحدة، مما يعني حاجة النساء وأطفالهن إلى تلقي خدمات رعاية وأمومة وأنشطة توعوية صحية غير القفورة لهن حالياً.

وعلى مستوى السياسات، فإن من أهم الأسباب التي تؤثر في صحة المرأة هي غياب أو عدم فاعلية السياسات الموجهة للنهوض بمستوى المرأة الصحي أو أية نظام اجتماعي رسمي يضمن صحة المرأة المتكاملة، وخصوصاً نقص الخدمات الصحية في العديد من التجمعات وبالأخص الريفية منها وعدم كفاية الخدمات الصحية المقدمة للنساء في مرحلة المراهقة ومرحلة الأمان وقصور برامج الصحة الوقائية.

5.2. المرأة والعمل.

تشارك المرأة بالعمل في شتى أوجهه المختلفة، من بين ذلك انخراط الجزء الأكبر من النساء بنسبة 80% في مجال الأعمال أو البيئية أو الزراعة الخاصة بالعائلة، بينما تتراوح النسب المتبقية بين مشاركتها في المهن اليدوية (التطريز،⁷⁷ الخياطة) والمهنية (تصنيف الشعر) والصناعية (في المصانع) على مستوى بسيط جداً وضمن إطار خدمات تقدم للنساء في البلدة وتعمل المرأة من منزلها أو في الخارج في مصانع في الضفة الغربية وإسرائيل، أضف إلى ذلك تعمل بعدد جيد في وظائف مكتفية إما في القطاع الحكومي أو الخاص (شركات وبنوك وعيادات خاصة). وضمن هذا السياق، يجب التنويه بأن معظم النساء العاملات بأجر هن نساء متزوجات (ما عدا موظفات في القطاع الخاص)، وبذلك يساهمن في الدخل الشهري يداً بيد مع المعيل الرئيسي للأسرة، علماً بأن النساء العاملات في بيوتهن يساهمن بذلك أيضاً فهن ربات بيوت ويشاركن عائلتهن في قطف الزيتون والحصاد وتربية المواشي، كما يزرع البعض منهن الخضروات في حدائقهن المنزلية.

⁷⁷ في الماضي، كانت بعض نساء البلدة يعين إنتاجهن (ولا سيما في أسواق إسرائيل) ولكن الآن توقفن عن العمل ويواجهن مشاكل عديدة في تسويق منتجاتهن بمبالغ مرعبة.

وبالمجمل، نلاحظ بأن نسبة الأيدي العاملة لدى المرأة في سن العمل ومقابل الأجر قليلة جداً من عدد النساء في سن العمل (18 – 64 سنة) في البلدة، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتباط المرأة بأسرتها بعد الزواج فالقليل من النساء المتزوجات يعملن مقابل أجر سواء كموظفة أو عاملة. أضف إلى ذلك، فإن عدد الحاصلات على شهادات جامعية أو مهنية يبقى ضعيفاً، ويعود السبب وراء تدني مشاركة المرأة مقابل الأجر إلى ضعف خبراتها ومعارفها، وقلة تشجيع المجتمع لمشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع نسب الأمية بين النساء الكبيرات وعدم توفر فرص العمل وارتفاع نسب البطالة حيث هنالك من الخريجات عاطلات عن العمل حالياً.

٢ . أهم المؤثرات الايجابية في القطاع النسوي فيما يتعلق بقطاع المرأة هي ما يلي.

- وجود ومؤسسات يمكن تفعيلها تهتم وترعى قطاع المرأة.
- وجود نسبة مرتفعة للمرأة من السكان مبدعات ومتعلمات يمكن استثمارها في تفوح (في الشعر والكتابة الإبداعية والرسم التشكيلي، والدبكة الشعبية، والتمثيل والمسرح، والغناء).
- وجود دافعية مرتفعة لدى النساء الرغبة بالمشاركة المجتمعية والعمل الطوعي.

3 . ملخص بأهم المؤثرات السلبية والمشاكل التي تعاني منها المرأة .

بناء على نتائج المجموعات المركزة والمقابلات التي قام فريق العمل بتنظيمها مع نساء البلدة من ربوات بيوت ومزارعات وطالبات جامعيات وخريجات جدد وعاملات في قطاعات اقتصادية أخرى، يمكن الاستنتاج بأن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها المرأة تتمحور في " قلة فرص الاستقلال والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية":

- **ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي** : عزت المشاركات ضعف مشاركة المرأة إلى عدة عوامل منها عدم وعي المرأة بحقوقها وعدم ثققتها في قدرتها على المشاركة في تدبير الشأن المحلي، طبيعة التقاليد وعادات الموروث السياسي والاجتماعي الذي لا يشجع بشكل كبير مشاركة المرأة في النشاط السياسي. بالإضافة إلى إن وجود نسب من الأمية بين النساء التي تزيد أعمارهم عن 30 عاماً، والأوضاع المزرية التي تعاني منها المرأة كالفقر والهميش والعزلة، وضعف تكوين النساء في المجال السياسي، وغياب البنيات التحتية المحلية ذات علاقة بالنساء (الحاضنات) يحد من دافعي وحافزتها للمشاركة.
- **ضعف انخراط المرأة في سوق العمل**: أكدت المشاركات على ظاهرة تدني مشاركة النساء في القوى العاملة، علماً بأنه وخلال السنوات الماضية كان هنالك تحسن طفيف على انخراط المرأة في سوق العمل، إلا أن هذا التحسن بطيء مما يعني استمرار الفجوة بين الذكور والإناث ، وهنالك نسبة كبيرة من النساء اللواتي يعملن من دون أجر مما يعني عدم إمكانية التصرف بعائد العمل مباشرة. ما يقلل من فرص الاستقلال الاقتصادي للمرأة حيث أن العمل في مشاريع أو مزارع أسرية غالباً ما يكون على درجة متدنية من التنظيم ودرجة عالية من الموسمية ولا يساهم بشكل حقيقي في رفع كفاءة العاملات وتدريبهم، وأكدت المشاركات على وجود فجوة في الأجور بين الرجال والنساء في سوق العمل الفلسطينية.

من ناحية أخرى، عزت المشاركات ابتعاد النساء عن سوق العمل وعدم البحث عن عمل إلى نتيجة بحثهن عن عمل في فترات زمنية سابقة ولكن دون جدوى، وان قدمن طلبات عمل وينتظرن استدعاءهن للعمل، بالإضافة إلى قناعتهم بأن البحث عن عمل غير مجدي، وأن النساء في المجتمع الفلسطيني يقصدن عدداً محدوداً من المهن والأنشطة الاقتصادية، وأن وضع المرأة في سوق العمل غير ثابت وأن المرأة تواجه مقاومة من مجتمعها لبقائها في السوق.

أضف إلى ذلك فإن عدم توفر شبكات حماية اجتماعية وتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة، عدم نضوج السياسات الوطنية التشغيلية لإدماج قضايا المرأة في الاقتصاد لا يتيح المجال إلى بناء تراكم في مجال إقحام المرأة في سوق العمل والاقتصاد الفلسطيني، إن تراجع موضوع إشراك المرأة من الناحية العملية على سلم الأولويات الوطنية يعود إلى حجم الضغوطات على سوق العمل.

■ **ضعف انخراط المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية المحلية :** بالإضافة إلى طبيعة العادات والتقاليد

المحلية، فإن ضعف مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي شبه معدوم بسبب عدم توفر المبادرات والمرافق والأنشطة الثقافية والرياضية على مستوى البلدة ككل، وخصوصاً للنساء علماً بأن النساء في البلدة عبرن عن أوقات فراغ كبير يقضيهن من دون وجود مساحة للتعبير عن طاقتهن، وبغياب النشاطات الثقافية والاجتماعية التي تمكن المرأة في المجتمع يؤدي إلى أوقات فراغ كبير، وخصوصاً لدى ربات البيوت حيث عبرن عن ذلك بصراحة من خلال برنامجهن اليومي.

ومن الملاحظ توفر بعض الخدمات لهذه الفئات إلا أنها ليست كافية لذلك، ولا يوجد أي مرفق اجتماعي يهتم بالمرأة سوى (لجنة تنظيم المرأة ولجنة اتحاد عمال فلسطين - شؤون المرأة - وجمعية التطوير والتسليف)، واللذان يفتقدان لجهود الاستمرار في تقديم الخدمة، على المستويات التالية: المؤسسات النسوية والتي تتصف بضعف التجهيزات الحالية لتلك اللجان والمؤسسات، وقلة الإمكانيات، وكذلك لا تتوفر أماكن خاصة بالمرأة للترفيه والتجمع وانعدام رعاية وتطوير المبادرات الثقافية والرياضية من خلال نادي رياضي نسوي مجهز، وتفعيل النشاطات الرياضية النسوية، ومراكز انترنت، ومكتبات عامة وأندية ترفيه مما ينعكس سلباً على أي عمل.



جدول رقم (50) أهم المؤشرات الرقمية حول قطاع تمكين المرأة.

المؤشر (رقمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية	التقييم	
				جيد	متوسط
نسبة المرأة من البلدة	%47	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	-	جيد	ضعيف
معدل الحد الأدنى للأجور للإناث بالشيكول	800	البلدية ومكتب العمل	3000	ضعيف	ضعيف
عدد الملاعب الرياضية للنساء	1	البلدية	0	جيد	ضعيف
نسبة العاطلين عن العمل من النساء	%15	البلدية ومكتب العمل	%10	متوسط	ضعيف
المشاركة في المرافق الرياضية (مسايج، GYM)	%5	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	1	جيد	ضعيف
نسبة المرأة العاملة باجر حسب الحالة العملية	%15	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	%25	متوسط	ضعيف
نسبة مشاركة النساء في البرامج التدريبية والتثقيفية	%60	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	%80	جيد	ضعيف
نسبة النساء التي تدير مشروع صغير	%5	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	%25	ضعيف	ضعيف
نسبة تدريب لدى الإناث (فوق الصف العاشر	%0	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	%25	ضعيف	ضعيف
عدد الجمعيات النسوية المسجلة	4	البلدية	%25	متوسط	ضعيف
الأسر التي تقودها امرأة	150	البلدية ولجنة تنظيم المرأة		جيد	ضعيف
نسبة النساء العاملات بالزراعة	%25	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	%35	جيد	ضعيف
عدد المبادرات المحلية التي تعزز المساهمة الاقتصادية للمرأة	1	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	2	متوسط	ضعيف
نسبة المشاركة في الفعاليات الاجتماعية في البلدة	%30	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	%80	ضعيف	ضعيف
عدد الدورات المتخصصة بالإرشاد الأسري	4	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	10	ضعيف	ضعيف
عدد النشاطات الطبية التي تستهدف المرأة بالشهر	1	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	4	ضعيف	ضعيف

جدول رقم (51) أهم المؤشرات الوصفية حول قطاع تمكين المرأة.

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم	
		جيد	متوسط
فرص التدريب والدورات المعنية بتنمية قدرات المرأة	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	ضعيف	ضعيف
البرامج المعنية بإبداعات المرأة	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	ضعيف	ضعيف
توفر الانترنت	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	متوسط	ضعيف
اهتمامات المرأة التنموية	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	ضعيف	ضعيف
اهتمام المرأة بمواضيع الصحة الإيجابية والثقافة الصحية	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	ضعيف	ضعيف
وجود المحسوبة والواسطة في آلية التوظيف في المؤسسات الأهلية	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	موجودة بشكل كبير	ضعيف
فرص التدريب والدورات المعنية بتأهيل المرأة	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	ضعيف	ضعيف
البرامج المعنية بتمويل المشاريع النسوية	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	عيف	ضعيف
مدى الوعي والثقافة العامة لدى المرأة	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	متوسط	ضعيف
مدى اهتمام المرأة برفع المستوى التعليمي	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	متوسط	ضعيف
تقاسم المرأة أعباء الحياة مع الرجل	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	جيد	ضعيف
مساهمة المؤسسات النسوية في تطوير قدرات النساء في البلدة	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	متوسط	ضعيف
مدى تقبل إشراك المرأة في العمل	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	متوسط	ضعيف
ظروف العمل بالنسبة للمرأة في مؤسسات البلدة	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	ضعيف	ضعيف
وعي المرأة باهتمام القضايا الصحية المتعلقة بالأمومة والطفولة	البلدية ولجنة تنظيم المرأة	ضعيف	ضعيف

الجزء الرابع عشر: تشخيص وتقييم وضع البناء المؤسسي لبلدية تفوح

يستعرض هذا التقرير ويهدف بشكل رئيسي إلى تسليط الضوء على أهم الفجوات في البنية المؤسسية لبلدية تفوح والواجب التفكير جدياً في معالجتها في إطار خطة الإستراتيجية، وخصوصاً الجانب المتعلق بالبناء المؤسسي فيها، وتقديم عدد من التوصيات في هذا المجال.^{٦٨}



١. نبذة عن المجالس البلدية المتعاقبة في بلدة تفوح.

تشكلت أول هيئة محلية غير رسمية في بلدة تفوح عام 1970 وذلك بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، وجاء تشكيل هذه الهيئة بمبادرة محلية على شكل لجنة محلية من ثلاثة وجهاء من البلدة كلفوا بتقديم الخدمات البلدية وفض النزاعات. استمرت هذه اللجنة بعملها حتى العام 1979 برئاسة السيد محمود إبراهيم إزريقات كمختار للبلدة وليضطلع بمسؤوليات تنسيق تقديم الخدمات الأهالي. وبالرغم من محاولة المختار العمل على مأسسة العمل في تفوح وتحسين الخدمات المقدمة لأهالي البلدة، إلا أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي أجهضت جميع هذه المحاولات.

بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية مهام إدارة الحكم في الضفة الغربية عام 1997 وبعد ثلاثة أعوام من توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في مدينة أوسلو النرويجية، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلال وزارة الحكم المحلي بتعيين وتكليف سبعة من وجهاء البلدة لتأسيس أول هيئة محلية فلسطينية في البلدة لحين إجراء انتخابات الهيئات المحلية، وتم تسمية الهيئة المحلية في تفوح كبلدية إلا أنها لم تصنف آنذاك. استمر المجلس المكلف في عمله حتى العام 2005 والذي تم فيه تشكيل أول مجلس بلدي

^{٦٨} لجنة البناء المؤسسي برئاسة نمر محمود خميسة رئيس البلدية، والأستاذ محمد علي سعيد ارزيقا وفريق العمل الأستاذ عبد الكريم محمد الطردة، والأستاذ سميج محمود عمران طردة، والأستاذ ماجد عيسى خميسة، والأستاذ علي طالب خميسة، المهندس يوسف زهير الجعبري. اعتمد التحليل أيضاً على تقرير تقييم مركز التعليم المستمر للبلدية.

منتخب من احد عشر عضواً (تسعة أعضاء من الذكور واثنان من الإناث)، وما زال هذا المجلس المنتخب قائماً ويعمل مع رئاسة البلدية وفقاً للصلاحيات المخولة له وفقاً لقانون الهيئات المحلية الفلسطينية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

٢. إنجازات بلدية تفوح.

نبذة عن أهم إنجازات البلدية خلال الأعوام الخمس الماضية. ويمكن تلخيص أهم الإنجازات والمشاريع في الجدول رقم (51) كالتالي:^{٦٩}

أهم إنجازات البلدية (2011 – 2005)

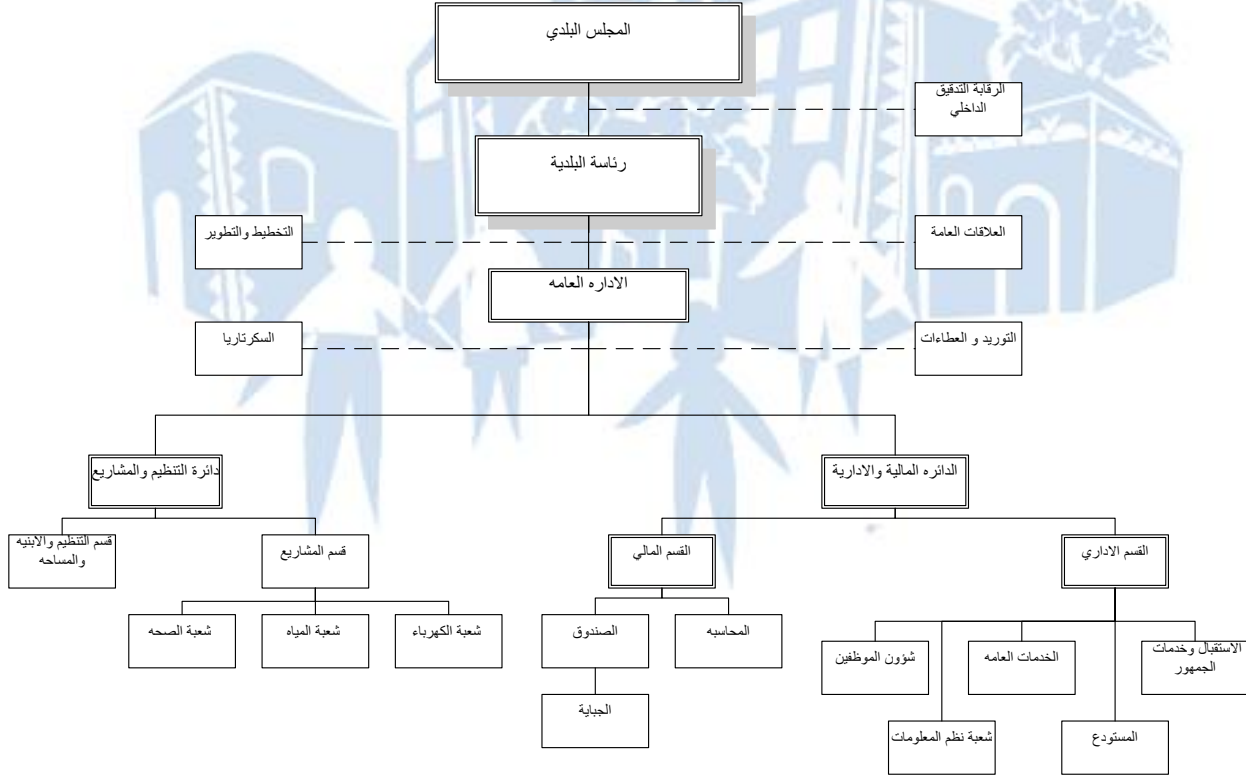
العام	أهم الإنجازات والمشاريع التطويرية	القطاع
2011	تأهيل وتعبيد مدخل البلدة الرئيس.	الطرق
2006	شق طريق شعب الملح الخليل الرابط.	
2009	شق طريق عين الست فرعة الزراعي.	
2006	تأهيل وتعبيد طريق الفرش السفلي.	
2008-2007	تأهيل وتعبيد طريق كروم الغرابية البصة الرابط.	
2010	تأهيل وتعبيد طريق لوزة القطراونية.	
2011-2005	تركيب أبراج بقوة لشركة جوال عدد 2، وأبراج وطنية عدد 1، وإعادة تأهيل بعض خطوط الهاتف الأرضي، وتطوير خدمات الانترنت (قطاع خاص).	الاتصالات
2009	تمديد شبكة مياه لشعب الملح.	المياه
2009	تمديد شبكة مياه لمنطقة اسطاس.	
2008	تمديد شبكة مياه لمنطقة كروم الغرابية.	
2010	تمديد شبكة مياه لمنطقة القطراونية.	
2007	تأهيل شبكة المياه الداخلية الحورة.	
2009-2006	شراء حاويات، واستئجار مكب نفايات جديد.	النفايات
2010-2009	بناء وتشطيب مبنى البلدية والساحات الخارجية.	البنية المؤسسية للبلدية
2009	تأهيل جزء من البنية التحتية للمعب بلدي تفوح.	
2011-2010	بناء العديد من الأرصفة والجزر وممرات المشاة وزراعة الطرق بأشجار الزينة، وأعمال صيانة لكافة الطرق.	
2010-2009	تركيب عداد مسبق الدفع لقسم الكهرباء.	
2008	بناء وتشطيب مدرسة النور الأساسية للبنين بتمويل ذاتي.	التعليم
2011	بناء مدرسة كروم الغرابية الأساسية للبنين.	
2010-2008	تشطيب غرف صفية لمدرسة زينب وإضافة غرف لمدرسة عثمان والخنساء المختلطة.	
2009-2008	بناء وحدات صحية لمدرسة البنات الأساسية وتفوح الأساسية للبنات.	

٣. الهيكل التنظيمية

في بداية العام 2011 تم ترفيع تصنيف بلدية تفوح من بلدية "ج" إلى بلدية "ج+" وذلك بعد استيفائها لشروط هذا التصنيف، وبناءً عليه قامت بلدية تفوح بإعادة النظر في ترتيبات وتركيبات أقسامها حيث استحدثت مجموعة من الدوائر

^{٦٩} رئيس المجلس البلدي، نمر محمود خماسيه، وأرشيف القسم الهندسي وإدارة المشاريع.

والأقسام والشعب التي لم تكن موجودة سابقاً وذلك بالاستناد إلى الهيكلية النموذجية للبلديات المصنفة "ج+" في نظام الهيئات المحلية الفلسطينية للعام 2007. ويتكون الهيكل التنظيمي الجديد دون رئاسة البلدية من أربعة مستويات إدارية هي: مدير البلدية، مدراء الدوائر، رؤساء الأقسام ورؤساء الشعب. ويبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي لبلدية تفوح والذي تم إقراره في مطلع العام 2011 من قبل وزارة الحكم المحلي.



كما يلاحظ من الشكل أعلاه، يتمحور عمل بلدية تفوح ضمن دائرتين رئيسيتين هي الدائرة المالية والإدارية ودائرة التنظيم والمشاريع، واللتان تخضعان لإشراف إدارة البلدية العامة (مدير البلدية) والتي بدورها تشرف مباشرة على قسم العطاءات والمشتريات. ويشرف رئيس البلدية على أعمال البلدية بشكل عام ويلحق به دائرتا العلاقات العامة والتخطيط والتطوير. وبشكل عام، وبأخذ الخدمات التي تقوم بها بلدية تفوح بعين الاعتبار، يمكن القول أن الهيكل التنظيمي لبلدية تفوح يتناغم مع الخدمات البلدية التي تقدمها من ناحية، ويتناسب مع توجهات البلدية نحو تطوير الخدمات المقدمة للسكان وتحسين قدرة البلدية للتخطيط من ناحية أخرى، وهو ما يبدو جلياً في استحداث دائرة للتخطيط والتطوير وقسم لخدمات الجمهور. وبالرغم من هذه الايجابيات، إلا أن هناك مجموعة من نقاط الضعف في الهيكل التنظيمي والتي يمكن أن تحد مستقبلاً من قدرة البلدية على أداء مهامها بفاعلية في حال لم يتم معالجتها في إطار إعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للبلدة، وهي:

- عدم احتواء الهيكلية التنظيمية على وصفات وظيفية للدوائر والأقسام والشعب المختلفة، حيث أن عدم وجود مثل هذه الوصفات قد يشكل مستقبلاً نوعاً من الإرباك فيما يتعلق بالمهام والمسؤوليات والصلاحيات المختلفة للدوائر والأقسام وخصوصاً في المجالات التي تتطلب التنسيق ما بين الدوائر وموافقات على تقديم خدمات من أقسام تتبع لدوائر مختلفة.

- عدم وجود أهداف أداءية لعمل الدوائر والأقسام والشعب المختلفة في إطار الهيكل التنظيمي، وهو الأمر الذي يجعل عملية رقابة وتقييم الأداء بشكل ممنهج ومنظم أمراً صعباً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عدم وجود أهداف أداءية للدوائر والأقسام والشعب هو أمر متوقع في ظل غياب الوصوفات الوظيفية لهذه الدوائر والأقسام والشعب (النقطة السابقة) وفي ظل عدم وجود خطة إستراتيجية وعملياتية واضحة للبلدية. ويمكن القول في هذا الإطار أن عملية التخطيط الاستراتيجي توفر فرصة مواتية جداً لقيام البلدية بتطوير الوصوفات الوظيفية للأقسام المختلفة بناء على التوجهات الإستراتيجية في قطاع البناء المؤسسي في هذه الخطة.
- بالرغم من أن فصل وظيفة العطاءات المشتريات عن الدائرة المالية والإدارية يضمن التزام البلدية بمبدأ تعزيز النزاهة والرقابة الداخلية، إلا أن دمج القسم المالي والإداري في دائرة واحدة يحد من قدرة البلدية - في نفس الوقت - على الالتزام بهذا المبدأ ويقلل من فرص الرقابة الداخلية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حجم بلدية تفوح وطبيعة أعمالها وموازنتها فرضت عليها دمج القسم الإداري والمالي في نفس الدائرة، ومع هذا فإن التخطيط للتطور المؤسسي يتطلب مستقبلاً النظر في ضرورة فصل هذه الأقسام مع إعادة النظر في تكوين قسم العطاءات و التوريدات حيث قد يكون ممكناً إلحاقه بالدائرة الإدارية.

٤. الموظفون والقدرات البشرية في مجال التخطيط.

يعمل في بلدية تفوح 36 موظفاً، منهم 33 مثبتين ومصنفين وفقاً لنظام موظفي الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 2009 و 3 موظفين يعملون بنظام العقود المؤقتة. يتوزع الموظفون على هيكلية البلدية التنظيمية كالتالي:

الدائرة/القسم	عدد الموظفين طبيعة العمل	عدد الشواغر وطبيعتها
الإدارة العامة	يعمل في هذه الإدارة العامة موظفان هما مدير البلدية ومسئول العطاءات والمشتريات.	هناك وظيفة شاغرة واحدة، وهي وظيفة سكرتيرة البلدية.
الدائرة المالية والإدارية	يعمل في هذه الدائرة 11 موظف وموظفة موزعون حسب الأقسام وطبيعة العمل والمسرميات الوظيفية كالتالي: - مدير الدائرة: 1. - قسم الإدارة: 6 موظفين (رئيس القسم، مسئول شعبة خدمات الجمهور، مسئول نظم المعلومات، موظف نظم معلومات، مراسل وسائق آلية ثقيلة). - القسم المالي: 4 موظفين (رئيس القسم، محاسبة، أمين صندوق، جابي).	هناك أربعة وظائف شاغرة، ثلاثة منها في قسم الإدارة. الوظائف الشاغرة هي: وظيفة أمين المستودع، وظيفة /مسؤول شؤون الموظفين، ووظيفة حارس، ووظيفة جابي.
دائرة التنظيم والمشاريع	يعمل في هذه الدائرة 16 موظف موزعين كالتالي: - مدير الدائرة: 1. - قسم المشاريع: يتألف هذا القسم من ثلاثة شعب يعمل فيها 15 موظفاً، جميعهم من الفنيين باستثناء رئيس القسم وهو مهندس. يعمل في شعبة المياه أربعة موظفين، وفي شعبة الصحة أربعة موظفين، وفي شعبة الكهرباء ستة موظفين.	هناك أربعة شواغر في وظائف رئيسية في هذه الدائرة، وهي: رئيس قسم التنظيم والأبنية والمساحة، ورئيس شعبة المياه، ورئيس شعبة الكهرباء، ورئيس شعبة الصحة.
التخطيط والتطوير	لا يوجد	وظيفة التخطيط والتطوير شاغرة.

واستناداً إلى التحليل الوارد في الجدول السابق يمكن القول أن بلدية تفوح تعاني بشكل كبير من نقص نوعي في الموظفين، الأمر الذي يحد من قدرتها على تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها من جهة، ويحد بشكل كبير من قدرتها على التخطيط العمراني والخدمات من جهة أخرى. ورغبة منها في تطوير بنائها المؤسسي وفي محاولة للتغلب على بعض من الصعوبات التي

تواجهها نتيجة لوجود هذه الشواغر، قامت بلدية تفوح بالتعاقد مع خبراء خارجيين ليقوموا بمساعدتها في وضع وصوفات وظيفية لكافة الموظفين في البلدية (بما في ذلك الوصوفات الشاغرة) وإعادة توزيع مهام ومسؤوليات الوظائف الشاغرة على موظفي البلدية من خلال كتب تكليف تتضمن هذه المسؤوليات. وبالرغم من أهمية هذه الجهود -والتي تثني البلدية عليها- لتمكين البلدية من وضع أسس صحيحة لعملية البناء المؤسسي وتوصيف الوظائف وتوزيع المسؤوليات وترجمة الهيكلية التنظيمية إلى وصوفات وظيفية محددة ومرتبطة بمهام ومسؤوليات وصلاحيات (بالإضافة إلى توصيف الوظائف المختلفة). إلا أن هذه الجهود لم تكفل بالضرورة تطوير عملية تقديم الخدمات أو التخطيط بشكل ملحوظ، حيث ركزت بالأساس على التأكد من استمرارية تقديم الخدمات وليس على تطويرها. فالشواغر الموجودة في البلدية هي في وظائف محورية مرتبطة بالخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصحة العامة ووظائف تنظيمية أساسية كالتنظيم العمراني والتخطيط والتطوير، والتي لا يمكن القيام بها بفاعلية إلا من خلال موظفين متفرغين لها. أضف إلى ذلك، أن عملية تحويل صلاحيات ومسؤوليات الوظائف الشاغرة لها انعكاسات سلبية على الهيكلية التنظيمية للبلدية حيث يزيد التكليف من النطاق الإشرافي للمكلفين وبالتالي يحد من قدرتهم على القيام بوظائفهم الأساسية. ومن هنا -وفي إطار التوجه نحو البناء المؤسسي- تكمن الحاجة إلى قيام بلدية تفوح بملاء الشواغر في الوظائف المحورية، وخصوصاً المتعلقة بالتنظيم والتخطيط والكهرباء.

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى الخبرات والمؤهلات العلمية لكادر بلدية تفوح، يمكن القول أن بلدية تفوح تعاني من ضعف في القدرات في عدد من المجالات الفنية (كالكهرباء مثلاً) بالإضافة المجالات ذات العلاقة بالتخطيط الاستراتيجي والتخطيط الحضري، وذلك بالرغم من وجود مصادر بشرية لا يمكن الاستهانة بها لدى مهندسي البلدية ومدراء الدوائر الرئيسية في مجالات هندسة الأبنية والإنشاءات والعلوم الاجتماعية والإدارة. ويعتبر هذا الضعف أمراً طبيعياً في سياق تركيز البلدية حتى اللحظة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان وليس على التخطيط الاستراتيجي الحضري المتكامل كما هو الحال الآن، وفي سياق الشواغر أنفة الذكر لا سيما تلك المتعلقة بالتنظيم والمساحة والتخطيط والتطوير. وهنا تجدر الإشارة إلى وجود عوامل أخرى غير مرتبطة بالقدرات البشرية تضعف قدرة البلدية على التخطيط الاستراتيجي، والتي سنستعرضها بإيجاز في الجزء التالي من هذا التقرير.

٥. آلية التخطيط المتبعة ومحددات عملية التخطيط.

قامت بلدية تفوح في العام 2004 وبجهود فنية ذاتية بإعداد خطة تنموية خمسية للأعوام 2005-2009 ركزت فيها على النهوض بالواقع المؤسسي والتنظيمي للبلدية وزيادة قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها البلدية بعملية تخطيط استراتيجي بالرغم من أن هذه العملية لم تستند إلى مبادئ التخطيط المتكامل والمشاركة المجتمعية حيث ركزت على وضع استراتيجيات عمل لتطوير عمل البلدية وخدماتها في القطاعات الأساسية. كما ولم تتضمن هذه الخطة استراتيجيات أو نظم عمل مأسسة عملية التخطيط الاستراتيجي في البلدية وجعلها عملية سنوية تخضع للمشاركة والرقابة والتقييم المجتمعي. وبهذا لم يتم ترجمة الخطة الخمسية لخطة سنوية مفصلة ولم تنعكس جلياً في خطط وموازنات البلدية السنوية، بالرغم من محاولات البلدية ضمان ذلك، وكانت الأسس باب الرئيسة وراء ذلك هي ضعف مأسسة عملية التخطيط داخل البلدية لعدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ الخطة وعدم وضوح الآلية لترجمة الخطة ودمجها في عملية التخطيط السنوي التي تقوم بها البلدية. ومن هنا، يمكن القول أن خبرة بلدية تفوح في التخطيط الاستراتيجي المتكامل والمستند إلى مبادئ المشاركة محدودة نسبياً.

تقوم بلدية تفوح بعملية تخطيط سنوية في إطار إعداد موازنتها السنوية، حيث تبدأ هذه العملية في الربع الأخير من كل عام عند استلام البلدية لبلاغ إعداد الموازنة من وزارة الحكم المحلي والذي تطلب فيه الوزارة من البلديات إعداد موازنتها للعام التالي وفقاً لمجموعة من الإرشادات الإجرائية والمحددات، وأهمها عدم وجود عجز في الموازنة السنوية وعدم زيادة الموازنة السنوية بشكل عام وعدم زيادة مخصصات بنود الصرف المختلفة بشكل خاص عن نسب معينة بدون إعطاء مبررات واضحة لذلك، وبهذا يمكن القول أن الخطة السنوية للبلدية تعتمد بشكل كبير على السنة السابقة كخط أساس.

جرت العادة بأن يقوم مدير الدائرة المالية والإدارية في بلدية تفوح بالتنسيق مع رئيس ومدير البلدية بعد استلام بلاغ الموازنة بالدعوة لاجتماع لرؤساء الدوائر والأقسام للتشاور حول بناء الموازنة، حيث يتم في هذا الاجتماع نقاش احتياجات الأقسام المختلفة من موظفين (الموازنة التشغيلية) واحتياجات البلدة من مشاريع تطويرية ذات أولوية والتوقعات بشأن إيرادات المشاريع المختلفة كالكهرباء والمياه (الموازنة الربحية) وذلك للخروج بأوجه وألويات الصرف للعام التالي، والتي جرت العادة أن تتمحور حول تطوير قطاعات المياه والكهرباء وشراء أراضي لتخصيصها لاحتياجات تطوير مرافق عامة مستقبلية. ويتم في هذا الاجتماع تحديد المشاريع التنموية التي تم التزام جهات ممولة بدعمها خلال العام وذلك لإدراجها ضمن الموازنة التطويرية للبلدية (مع تحديد مصدر وحجم التمويل الخارجي والالتزامات المترتبة على البلدية مقابل هذه المشاريع).

هنا تجدر الإشارة إلى أن الموازنة التطويرية الممولة ذاتياً غالباً ما تكون قليلة وذلك لتدني الميزانية الربحية لتدني الإيرادات، الأمر الذي يحد بشكل كبير من قدرة البلدية على القيام بمشاريع تطويرية كبيرة في البلدة بتمويل ذاتي. وبناءً على نتائج هذا الاجتماع، يقوم المدير المالي بإعداد الموازنة لعرضها للنقاش والإقرار من المجلس البلدي بحضور مدير البلدية ورؤساء الدوائر قبل إرسالها لوزارة الحكم المحلي للمراجعة والمصادقة، وبدون أي مشاركة من مؤسسات المجتمع المدني أو أي شخصيات اعتبارية من تفوح. وبطبيعة الحال، نظراً لعدم ارتباط عملية وضع الموازنة بخطة إستراتيجية أو أهداف أدائية وانعدام المشاركة المجتمعية، فغالباً ما يتم تخصيص المصادر المالية للمشاريع والأنشطة وفقاً لتقديرات المجلس البلدي، والتي غالباً ما تتأثر بتقديرات الطاقم الوظيفي في البلدية.

إن محددات عملية التخطيط في البلدية لا تقتصر فقط على غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف قدرات الكادر في هذا المجال، وإنما ترتبط أيضاً بمجموعة من العوامل التي تحد من قدرة البلدية على التخطيط الاستراتيجي. ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يأتي:

- **عدم توفر المخططات الهيكلية والتفصيلية اللازمة للتخطيط الحضري بعيد المدى.** حيث لا يتعدى المخطط الهيكلي الحالي لبلدية تفوح الـ 1200 دونم وهي مساحة مستغلة بشكل شبه كامل وبالتالي لا تتيح المجال للتوسع العمراني. المساحة المتبقية من الأراضي والتي تقع ضمن حدود البلدية والتي تزيد عن 6000 دونم لا يوجد لها مخطط هيكلي ويجري العمل حالياً على إعداد الدراسات اللازمة لرسم مخطط هيكلي لها، والذي سيتم من خلاله رسم الأبنية والمرافق والشوارع القائمة في هذه المنطقة، وإعادة تصنيف الأراضي واستخداماتها ووضع المقترحات للشوارع الرئيسية والمرافق العامة المقترحة في البلدة. وبالرغم من هذا التطور الإيجابي، إلا أن إمكانية الاعتماد على المخطط الهيكلي الجديد في رسم خطة للتنمية الحضرية ستجابهها مجموعة من الصعوبات والمحددات وذلك لعدد من العوامل وأهمها عدم إفراز الأراضي لمعرفة حدود الملكيات المختلفة سواء كانت عامة أو خاصة، وعدم وجود مخططات تفصيلية لأراضي البلدة، ووجود أبنية ومرافق وشوارع قائمة خارج حدود منطقة التنظيم الحالي والتي ستشكل أمراً واقعاً يتوجب التعامل معه.

■ **المديونية الكبيرة وضعف التمويل الذاتي:** فبالرغم من أن بلدية تفوح تحقق أرباحاً من مشاريع المياه والكهرباء وجمع النفايات التي تديرها، إلا أن مديونية البلدة الكبيرة وسدادها لهذه المديونية تحد من امكانية الاستفادة من الأرباح لتغطية تكاليف مشاريع تنمية كبيرة بحاجة لها البلدة كمشروع إعادة تأهيل وتوزيع وتوسعة شبكة المياه والكهرباء، وشق وفتح الشوارع، ومشروع الصرف الصحي، ومشاريع الأبنية المدرسية والمرافق العامة المختلفة. ونتيجة لذلك تجد البلدية نفسها غير قادرة على التخطيط الفعال لمشاريعها حيث تجد نفسها مضطرة للقيام بمشاريع مجزوءة وغير متكاملة لسد الاحتياجات الطارئة، التي غالباً ما تقلل من كفاءة استخدام المصادر المالية. فعلى سبيل المثال، تضطر البلدية أحياناً إلى اتخاذ قرار بتعبيد أو إعادة تعبيد شارع بدون القيام بأعمال البنية التحتية كالمياه والكهرباء الضرورية وذلك لعدم وجود التمويل اللازم، وبعد فترة تجد نفسها مضطرة إلى القيام بأعمال حفريات في ذات الشارع للقيام بأعمال تأهيل أو توسعة لشبكات المياه والكهرباء. ويزيد هذا الوضع سوءاً في المناطق خارج المخطط الهيكلي، حيث تضطر البلدية إلى مد خطوط المياه والكهرباء للمساكن التي اضطرت لترخيصها سابقاً في هذه المناطق بدون معرفة الاحتياجات المستقبلية لهذه المناطق من بنى تحتية، وتعتمد في ذلك على تقديرات مهندسيها وليس على أسس تخطيطية سليمة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البلدية نجحت بالرغم من هذه الظروف الصعبة من تلبية عدد كبير من الاحتياجات الأساسية للسكان وذلك من خلال ترشيد الخدمات ووضع أولويات واضحة للصرف على الأنشطة التنموية.

■ **ضعف التمويل الخارجي لمشاريع البنية التحتية ذات الأولوية،** وهذا يفاقم من إشكالية عدم قدرة البلدية على التخطيط طويل الأمد للأسباب أنفة الذكر، حيث لا تستطيع البلدية تمويل المشاريع الحيوية بدون تمويل خارجي.

■ **ضعف القدرة على التحليل الاستراتيجي للاحتياجات التنموية في البلدة لغياب المعلومات اللازمة لذلك من جهة**

وغياب الرؤية المشتركة لمستقبل تفوح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى . بالرغم من مسؤوليتها عن قطاعات الصحة العامة، والكهرباء والمياه والتنمية الاقتصادية المحلية وإلى حد ما التعليم والثقافة والرياضة، إلا أن بلدية تفوح لا تمتلك القدر الكافي من المعلومات عن هذه القطاعات بشكل يمكنها من التخطيط الاستراتيجي لتطوير وتنمية هذه القطاعات. ويقلل من هذه القدرة أيضاً عدم وجود تصور مشترك حول مستقبل كل من هذه القطاعات، فمثلاً لا توجد رؤية حول نوع الاقتصاد المحلي الواجب تنميته في تفوح أو حول طبيعة المدارس وإمكانية الوصول إليها، الأمر الذي يجعل عملية الاستثمار التطويري في هذه القطاعات -كما هو الحال في معظم البلديات الفلسطينية ضمن نفس التصنيف- عملية ميكانيكية تركز على تحديد أوجه الصرف ولا ترتبط بتوجه تنموي استراتيجي متوسط أو بعيد المدى في أغلب الأحيان. وهنا يمكن القول أن عملية جمع وتحليل المعلومات التي تقوم بها بلدية تفوح حالياً في إطار عملية التخطيط الإستراتيجي وتوفر أرضية مواتية جداً لتحسين عملية التخطيط ووضع رؤية عامة للبلدة والقطاعات المختلفة لبناء علمها مستقبلاً.

■ **قلة التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني في تفوح لأغراض التخطيط وتحديد الاحتياجات التطويرية والاستفادة**

من فرص بناء الشراكات المحلية لتقديم خدمات أفضل للمواطنين: كما أشرنا سابقاً، تتم عملية التخطيط السنوية التي تقوم بها بلدية تفوح في إطار إعدادها لموازنتها السنوية بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني في البلدة، الأمر الذي لا يمكن البلدية من الاستفادة بشكل فعال من مصادرها هذه المؤسسات المالية والبشرية في عملية التخطيط ولا يمكنها أيضاً من الاستفادة من خدمات وبرامج هذه المؤسسات في تقديم خدمات أفضل للمواطنين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة عملية التخطيط في البلدية وجعل هذه العملية شاملة بشكل يضمن عمل جميع المؤسسات المحلية في تحقيقها يتطلب

قدراً كبيراً من المشاركة في إعداد هذه الخطط، وتوفر عملية التخطيط الاستراتيجي التي بدأت بها البلدية حديثاً فرصة ممتازة لتكاتف الجهود وبناء الشراكات المحلية باتجاه تحليل الاحتياجات التطويرية المختلفة في مختلف القطاعات وتحقيق أهداف البلدية الإستراتيجية لتلبية هذه الاحتياجات والنهوض بواقع البلدة.

تحاول بلدية تفوح جاهدة التخطيط لتحقيق التنمية المحلية في وذلك من خلال عملية إعداد وتنفيذ الموازنة السنوية من جهة، والتواصل مع جهات مانحة مختلفة لتمويل مشاريع لتطوير البنية التحتية والخدمات الأخرى، وقد نجحت جهود البلدية هذه في تنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع الحيوية التي حسنت من واقع البلدة ومستوى الخدمات، وخصوصاً في قطاعات التعليم والشوارع والكهرباء. بالرغم من هذا، تعاني البلدية من مجموعة من المحددات الداخلية والعوامل الخارجية التي تحد من قدرة البلدية على التخطيط بشكل متكامل والتي تتلخص في الآتي:

- على مستوى التخطيط الحضري والتنظيم تفتقر البلدية إلى مخططات هيكلية وتفصيلية، الأمر الذي لا يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها التنظيمية ويحد من قدرتها على التخطيط الفعال والكفؤ لمشاريع البنى التحتية والتي يتطلب التخطيط الفعال لها معرفة مستقبل المناطق التي تنفذ فيها وهو ما توفره المخططات الهيكلية والتفصيلية. ويحد من قدرة البلدية على القيام بمسؤولياتها التنظيمية لشغور وظيفة مدير قسم التنظيم والأبنية والمساحة وعدم وجود أي موظفين في هذا القسم.
- قامت بلدية تفوح بمبادرات هامة لتحسين بنيتها المؤسسية حيث استعانت بخبراء خارجيين لوضع وصوفات وظيفية لجميع الموظفين وقامت أيضاً بتطوير إجراءاتها الداخلية لتحسين تقديم الخدمات للمواطنين. وبالرغم من هذا، تعاني البلدية من ضعف القدرات على مستوى التخطيط للبناء المؤسسي والذي يتلخص في عدم وجود جسم وظيفي متخصص وقادر من حيث التدريب والخبرات داخل البلدية لتولي مسؤولية البناء المؤسسي وتطوير المصادر البشرية في البلدية، حيث يقتصر دور الدائرة الإدارية فيها –والتي تقع ضمن مسؤولياتها حسب الوصوفات الوظيفية لموظفيها مهام تطوير المصادر البشرية والنظم الإدارية والمالية- على متابعة الأعمال والإجراءات الإدارية. ويمكن القول أن هذا أمر طبيعي في ظل غياب خطط التطوير والبناء المؤسسي لدى البلدية.
- ضعف الخبرات في مجال التخطيط البلدي المتكامل، وهذا مرده شغور وظيفة التخطيط والتطوير من جهة وعدم توفر الخبرات الكافية لدى كادر البلدية في هذا المجال. ويزيد من إشكالية ضعف الخبرات في مجال التخطيط الاستراتيجي المتكامل وعدم توفر المعلومات حول القطاعات المختلفة واللازمة للتخطيط الفعال، بالإضافة إلى عدم وجود رؤى مشتركة ومؤشرات محددة لتطوير هذه القطاعات.
- محدودية تمويل البلدية والتي تجعل المفاضلة بين المشاريع التطويرية أمراً في غاية الصعوبة، حيث تجد البلدية نفسها مضطرة إلى تنفيذ مشاريعها على فترات طويلة وبطريقة مجزوءة في كثير من الأحيان وذلك لسد الاحتياجات الطارئة على أكثر من صعيد. ويزيد عدم وجود توجه مؤسسي داخل البلدية لبناء الشراكات والتحالفات والتخطيط المشترك مع مؤسسات المجتمع البلدي لإحقاق التنمية المتكاملة في تفوح من إشكالية ضعف التمويل، حيث لا تقوم البلدية في إطار إعداد خططها السنوية بإشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحديد أولويات الصرف على المشاريع التنموية للسنة التالية وبالتالي لا تحلل مدى إمكانية الاستفادة من المصادر البشرية والتمويلية رأس المال الاجتماعي لهذه المؤسسات في دعم خطط البلدية في غالب الأحيان.

أهم المؤثرات الداخلية ذات الطابع السلبي

التحدي	حقائق، فرضيات ومصدر المعلومات	المؤثر الداخلي
التدريب والتحفيز	حقيقة	1- وجود بعض الكوادر غير المؤهلة (الجهاز الإداري والتنفيذي)
إيجادها	حقيقة	2- افتقار لبعض الوظائف والأقسام والإدارات والشعب (العلاقات العامة، مدير دائرة إدارية، وحدة تخطيط، موظف دفع مسبق، موظف أرشيف، موظف حركة، مهندس مساح، مهندس كهرباء، موظف صحة)
تطوير الهيكلية، وصف وظيفي، تفويض صلاحيات، وإجراءات عمل مكتوبة وتحسين ترتيب الموارد البشرية	حقيقة	3- ضعف التنسيق بين الأقسام
إعادة تشكيل لجنة فاعلة وتقويتها	حقيقة	4- عدم فاعلية لجنة الموظفين
توفير الموازنات للتحديث والشراء، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.	حقيقة	5- نقص بعض الآليات والأجهزة اللازمة
تطوير الكادر والبرامج المستخدمة.	حقيقة	كسيارات خدمات وسيارة نفايات وتنك نضح المياه العادمة وصهرج مياه
توفير واستمرار تحديث قاعدة بيانات محوسبة بهدف زيادة التدفقات النقدية للبلدية.	حقيقة	6- ضعف الدائرة المالية
اتخاذ كافة وسائل الحماية والاحتفاظ بأكثر من نسخة احتياطية عن البيانات المحوسبة في مكان آمن لتسهيل عملية إرجاعها	حقيقة	7- عدم توفر قاعدة بيانات محوسبة
العمل على توفيق الموازنات اللازمة لاستحداث مركز خدمات جمهور متطور.	حقيقة	8- عدم حماية البيانات المالية والإدارية المحوسبة وحفظ أكثر من نسخة في مكان آمن.
ضرورة عمل وتفعيل الصفحة الإلكترونية.	حقيقة	9- عدم توفر مركز خدمات جمهور
الإسراع في العمل على توضيح طبيعة مهام العمل والصلاحيات حسب الهيكلية والمسئوليات الوظيفية الجديدة.	حقيقة	10- عدم توفر صفحة الكترونية للبلدية
	حقيقة	11- عدم الوضوح في طبيعة العمل للموظفين وتداخل الصلاحيات والمسئوليات

أهم المؤثرات الداخلية ذات الطابع الايجابي

التحدي	حقائق، فرضيات ومصدر المعلومات	المؤثر الداخلي
	حقيقة ومصدر معلومات	1- العمل في تنفيذ مشروع مخطط هيكل
استغلال فرصة وجوده بتطوير مشاريع تثرى ميزانية البلدية تطبيق المخطط على الواقع وتطويره باستمرار اعتمادها كدليل للتخطيط والتطوير	حقيقة	2- وجود رسالة وأهداف للبلدية
استغلال الكادر في عمليات التطوير والتغيير	حقيقة ومصدر معلومات	3- وجود بعض الكوادر المؤهلة
استغلال شرعيته	حقيقة	4- وجود المجلس البلدي الحالي المنتخب
العمل على تحسين التدفقات النقدية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال: تكثيف وزيادة فعالية الجباية، تطوير التعرفة للخدمات البلدية، وزيادة التمويل الخارجي.	حقيقة	5- عدم وجود عجز لتوفير المصاريف التشغيلية
المحافظة على مستوى جيد من الخدمات من خلال الصيانة والتطوير المستمرين.	حقيقة	6- توفر بنية تحتية للكثير من الخدمات
استمراريتها.	حقيقة	7- العلاقة الجيدة بين المجلس والموظفين
إيجاد ممولين	حقيقة	8- وجود عدد من المشاريع الجاهزة للتنفيذ

أهم المؤثرات الخارجية ذات الطابع السلبي

التحدي	حقائق، فرضيات ومصدر المعلومات	المؤثر الخارجي
الثبات وتعزيز صمود المواطنين وعمل تسهيلات اقتصادية وتنموية.	حقيقة	1- الاحتلال.
مطالبة الجهات المستولة بفرض سيادة القانون.	حقيقة	2- عدم تطبيق القانون.
البحث وإيجاد مصادر بديلة والاعتماد على الذات وتقديم مشاريع بجودة عالية	حقيقة	3- توقف الدعم الخارجي.
تهيئة الموارد لبناء بنية تحتية مناسبة	حقيقة	4- الزيادة الغير طبيعية في السكان
توعية المواطن بالخدمات البلدية والمحافظة على المال العام ولتقليل النفقات وترشيد الاستهلاك وتكثيف الجهود، زيادة الإنماء، تشجيع المواطنين لتسديد التزاماتهم، حوافز إيجابية وسلبية،	حقيقة	5- الوضع الاقتصادي السيئ وقلة الوعي لدى المواطنين.

أهم المؤثرات الخارجية ذات الطابع الايجابي

التحدي	حقائق، فرضيات ومصدر المعلومات	المؤثر الخارجي
الاستفادة من الخطة واكتساب المهارات.	حقيقة	1- مشروع التخطيط الإستراتيجي
استغلال الجو الديمقراطي في إصلاح المؤسسة	حقيقة	2- الجو الديمقراطي من خلال انتخابات المجالس المحلية.
تحضير المشاريع	فرضية	3- فرصة للحصول على تمويل من الدول المانحة.
استغلال المرونة في تطبيق القوانين والأنظمة في إعادة تنظيم البلدية وإجراءاتها.	حقيقة	4- المرونة في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالبلديات
الاتصال والتعاون مع المغتربين لتقوية العلاقة وتشجيع الاستثمار.	حقيقة	5- الاستثمارات من قبل المغتربين
استمرار التواصل بهدف تنفيذ سياسات ومشاريع البلدية على كافة الأصعدة.	حقيقة	6- مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي.
جلب استثمارات وتوفير تسهيلات.	حقيقة	7- الموقع المتميز.
توطيد واستغلال العلاقات لتمويل مشاريع.	حقيقة	8- العلاقات الشخصية لأعضاء المجلس على المستوى الوطني والخارجي.

الجزء الخامس عشر: ملخص بأهم القضايا والأولويات التنموية

ومن هنا في هذا القسم من التقرير نعرض القضايا التنموية والتوصيات الرئيسية التي تعالج أهم الأولويات لتطوير القطاعات المختلفة في بلدة تفوح كما عبرت عنها شرائح مختلفة من المواطنين من خلال مجموعات العمل المركزة وهي في المجالات والقطاعات التالية:^{٧٠}

١. البنية التحتية.

- تحسين وتأهيل البنية التحتية وتوفير مصادر مياه ملائمة لاحتياجات المواطنين مع الاستمرارية للمياه.

أولويات قطاع المياه

١. عمل صيانة شاملة لشبكة المياه في وإصلاح التالف منها.
٢. بناء خزان جديد للمياه يتلاءم مع حاجة السكان وخط مياه مزود بقطر (10-8 انش)، وزيادة كميات المياه من المصدر.
٣. عمل معالجه للتجمعات التي لا تصلها المياه في البلدة من خلال وضع مضخات خاصة.
٤. توفير صهريج نقل مياه صالحة للشرب للأماكن النائية بسعة 10 متر مكعب بالإضافة إلى معدات واليات العمل والفحص الدوري والصيانة المتواصلة مع جهاز فحص التسرب للمياه.
٥. ترميم ينابيع المياه الموجودة في البلدة واستغلالها لسد ولو لجزء يسير من حاجة السكان.
٦. بناء المزيد من أبار مياه جمع الأمطار لتعويض النقص الحاد في مياه الشرب
٧. جدولة الديون وتحصيلها من المواطنين، والتحول إلى عدادات مياه مسبقة الدفع.
٨. الحد من ظاهرة التلوث في مياه الينابيع وإعادة استخدام هذه الينابيع كمصدر من مصادر مياه الشرب .

- إعادة تأهيل شبكة الكهرباء القائمة وتحسين جودتها ورفع كفاءتها بما يلبي احتياجات المواطن

المتزايدة من الكهرباء.

أولويات قطاع الكهرباء

١. توفير محولات وأبراج ومستلزمات للمساهمة في تحسين جودة التيار وتنظيم الأحمال الزائدة وأعمال الصيانة وتأريض لشبكة الداخلية، لتفادي مشكاة ضعف التيار
٢. عمل صيانة شاملة لشبكة الكهرباء وإصلاح التالف منها وخاصة المكشوفة لخفض الفاقد الفني مع اضافة مجموعة من محطات التحويل وتقوية التيار الكهربائي.
٣. عمل معالجه للتجمعات التي لا تصلها الكهرباء ، وإيصال التيار للمناطق الغير مكهربة .
٤. العمل على ترشيد استهلاك الكهرباء، وتحسين معامل القدرة ، وإنارة الشوارع على الطاقة الشمسية.
٥. البحث عن مزود أخر للطاقة بدل المصدر الحالي الوحيد.
٦. تزويد البلدية بمجموعة من المعدات اللازمة للصيانة.

^{٧٠} لجنة الأولويات ولجنة التخطيط الاستراتيجي وأصحاب العلاقة من المجتمع المحلي.

- تحسين وتجميل شبكة الطرق في البلدة لتسهيل الحياة اليومية على المواطنين ورفع مستوى سلامتهم المرورية والصحية.

أولويات قطاع الطرق والمواصلات

1. إعادة تأهيل وتعبيد لمجموعة كبيرة من الشوارع الداخلية والرئيسية في البلدة بطول 20 كم مربع
2. شق طرق جديدة رابطة وزراعية حسب المخطط الهيكلي .
3. دعم الإمكانيات الفنية لدى البلدية (لشراء معدات فنية) . (حفار باجر ، قلاب ، جرافة ، بوبكات ، مكنسة شوارع ميكانيكية
4. بناء جدران استنادية وأرصفة في الطرق الرئيسية وذلك ضمن معايير الصحة والسلامة العامة.

- إنشاء وبناء شبكة صرف صحي وتطوير البنية التحتية لقطاع النفايات الصلبة يلبي احتياجات المواطنين.

أولويات لقطاع الصرف الصحي والنفايات

1. إنشاء وبناء شبكة صرف صحي لكامل البلدة
2. توفير قطعة الأرض اللازمة لبناء محطة التنقية.
3. عمل فحص دوري للمياه في البلدة
4. توفير صهريج نقل مياه عادمة، وسيارة ضاغطة مساندة لجمع النفايات، ومعدات تنظيف للحد من التلوث.
5. الانتظام في جمع النفايات والحد من التأثيرات البيئية السيئة على البلدة كاملة.
6. زيادة عدد الحاويات لأنه لازال العديد من الأحياء المتفرقة بالبلدة لا يوجد بها حاويات لتجميع النفايات.
7. معالجة النفايات الصلبة : الطبية ، الورق ، المعادن ، البلاستيك . مخلفات المحاجر.

2. التخطيط والتنظيم

- تطوير قدرات البلدية لتمكينها من تطبيق القوانين المنظمة لهذا القطاع وإعداد مخطط تفصيلي شامل.

أولويات قطاع التخطيط والتنظيم

1. توسعة المخطط الهيكلي القديم ليشمل تخصيص نسبة من الأراضي كأماكن عامة .
- توزيع الأراضي الخاصة بالمباني لفئات (أ، ب، ج).
- توزيع استخدامات الأراضي بما يتوافق والتوزيع الجغرافي للبلدة.
- تخصيص وتحديد استخدامات الأراضي بما يخدم كافة القطاعات والخدمات في البلدة.
- ترقيم شوارع البلدية وتسمية الأحياء لسهولة التواصل .

- تنظيم الطرق وإزالة التعديات، وتطبيق القانون داخل حدود المخطط الهيكلي.
٢. تنفيذ مخططات تفصيلية شاملة لقطاعات البنية التحتية المختلفة.

٣. قطاع التعليم

• تحسين البنية التحتية ورفع مستوى ونوعية التعليم في المراحل الأساسية. والبيئة المدرسية. أولويات لقطاع التعليم:

١. توفير اراضي لبناء مدارس نموذجية مستقبلية جديدة. في منطقة كروم الغرابة للإناث واسطاس والقطراونية والقرنة
٢. صيانة المدارس القائمة وتطويرها، وإصلاح الخلل الموجود بالمرافق المدرسية في البلدة وتحسينها.
٣. توفير الاحتياجات اللازمة لكل المدارس وتزويدها بالمختبرات اللازمة (حاسوب وعلوم).
٤. توفير بناء جديد لمدرسة شهداء تفوح الأساسية لكونها مستأجرة، ومدرسة الخنساء الأساسية المختلطة.
٥. توفير باص لنقل الطلاب من بيوتهم للمدارس المترامية في أطراف البلدة لتوفير عنصر الامان على الطرق بدل السيارات الغير قانونية
٦. توفير مبنى مكتبة عامة تابعة للبلدية وإضافة قسم الكتروني داخل المكتبة، وقسم مقروء مسموع.
٧. توفير المنح والمساعدات للطلبة المحتاجين والناجحين والمتفوقين.
٨. إقامة نادي للموهوبين والمبدعين، ومركز إرشاد اجتماعي وتعليم مساند .
٩. توفير رياض أطفال حكومية.
١٠. رعاية وتشجيع ودعم المخيمات الصيفية ورعايتها والإشراف عليها.
١١. إنشاء مركز للعمل التطوعي لاستثمار طاقات الخريجين العاطلين عن العمل فيما يفيد البلدة.
١٢. توظيف التكنولوجيا في تحسين التعليم و التعليم العلاجي لطلبة المرحلة الأساسية.
١٣. عقد دورات إرشادية للحد من مشاكل الطلاب في المدارس (كتنسرب الطلاب، والزواج المبكر، وتوفير مرشدين تربويين مؤهلين، ومحو أمية كبار في السن.
١٤. تفعيل العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي والاهتمام بالجانب الصحي والبيئة المدرسية

٤. قطاع الصحة:

• تحسين البنية التحتية في المجال الصحي في توفير الخدمات الصحية الأولية على مدار الساعة لتلبية احتياجات المواطنين أولويات قطاع الصحة :

١. تطوير الخدمات الطبية : بتوفير غرفة ولادة، ومركز طوارئ، ومختبر
٢. زيادة عدد العيادات التخصصية والمراكز الصحية .
٣. توفير مبنى رعاية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الأجهزة الفنية والتقويمية المساعدة والأطراف الصناعية "التأهيل الجسماني".

٤. تنظيم نشاطات طبية تشخيصية وعلاجية .

٥. قطاع الزراعة:

• تحسين البنية الزراعية وإنتاجية الأراضي والاهتمام بالقطاع الزراعي كقطاع اقتصادي وتحسين الأمن الغذائي المنزلي أولويات قطاع الزراعة

١. تأهيل واستصلاح الأراضي بمساحة 500 دونم، والتي سيستفيد منها عدد من الأسر
٢. تأهيل ينابيع المياه لتأمين مصدر مياه بديل الزراعة حيث هنا أكثر من احد عشرة عيناً للماء، وعدد كبير من النبعات.
٣. شق طرق زراعية بطول 15 كم طرق ، والتي ستؤمن وصول المزارعين لأراضيهم، وتشجع على الزراعة.
٤. بناء بيوت بلاستيكية وحفر أبار زراعية وإقامة الحدائق المنزلية لتحسين الأمن الغذائي، وخاصة للأسر الفقيرة
٥. تقديم الدعم والتوجيه والإرشاد الزراعي للوصول لأفضل النتائج والمنتجات.
٦. توفير المعدات الحديثة ونوع المنتج الزراعي والحيواني الجيد لاختصار الوقت والجهد بدل الاستخدام الحيواني.
٧. استغلال المياه العادمة والرمادية وتحويلها لري الزراعة .
٨. تحسين نوعية الثروة الحيوانية وإنشاء الحضائر ذات النوع الجيد لسد الاحتياجات والاعتماد على الذات.

٦. قطاع الثقافة والرياضة

• تحسين البنية التحتية وتطوير المؤسسات المجتمعية ذات الاهتمام وتنمية المواقع الأثرية . أولويات قطاع الثقافة:

١. تطوير البنية التحتية للمؤسسات والمرافق الثقافية والسياحة
٢. إقامة مكتبة ثقافية علمية مقروءة ومسموعة.
٣. تطوير التراث الفلسطيني ورعاية فرق الفنون المختلفة
٤. حماية المواقع الأثرية وترميمها.
٥. برامج وخطط للتنشيط السياحي وتطويرها.

• تحسين البنية التحتية وتطوير المؤسسات الرياضية والاهتمام وتنمية المواهب الرياضية.
أولويات قطاع الرياضة:

1. تأهيل الملعب البلدي واستكمال البنية التحتية، (إضاءة، وتجهيز المدرجات للجمهور، تعشيت، مواقف للسيارات)
2. توفير قطعة أرض لبناء صالة رياضية متعددة الأغراض والأهداف تخدم قطاع الرياضة والشباب والطفولة وتغطي الاجتماعات العامة والاحتفالات المركزية.
3. تأثيث مقر نادي شباب تفوح الرياضي، وتفرغ موظف متابعة أعماله والأنشطة ذات العلاقة.
4. عقد دورات إعداد مدربين وفنيين، وكذلك دورات تحكيم لجميع الألعاب.
5. إنشاء رابطة مشجعين للفرق الرياضية وعقد ورشات عمل خاصة بهم للتوعية.
6. إنشاء مشاريع استثمارية داعمة للرياضة وتشجيع وتحفيز الأندية الخاصة والمهتمة بالرياضة من أجل استمراريتها.

7. قطاع الأمن وإدارة الكوارث:

• تحسين الخدمات المتعلقة بالأمن وإدارة الكوارث.
أولويات قطاع الأمن وإدارة الكوارث:-

1. إيجاد مركز للدفاع المدني.
2. تفعيل وتطبيق القوانين والأنظمة الخاصة في الإنشاءات والمباني التجارية والصناعية والخدماتية
3. تفعيل وتطبيق القوانين وأنظمة المرور والسلامة العامة.
4. تأسيس محكمة بلدية.
5. تأهيل شوارع تفوح لتتلاءم مع المواصفات المحلية والدولية من حيث تأسيس الأرصفة ووضع إشارات سير ومرور.

8. قطاع البيئة:

• تحسين البنية التحتية لقطاع الخدمات البيئية والحد من التلوث والمخاطر المحيطة بالمواطنين.
أولويات قطاع البيئة:-

1. عمل فحص دوري للمياه في البلدة.
2. الانتظام في جمع النفايات والحد من التأثيرات البيئية السيئة على البلدة كاملة.
3. زيادة عدد الحاويات لأنه لازال العديد من الأحياء المتفرقة بالبلدة لا يوجد بها حاويات لتجميع النفايات.
4. تنظيم الحرف والمهن داخل تفوح من خلال الترخيص والمراقبة الصحية.
5. إنشاء محميات طبيعية وتشجيع زراعة الأشجار الحرجية لحماية البيئة من التلوث والتصحر.
6. معالجة النفايات الصلبة: الطبية، الورق، المعادن، البلاستيك، مخلفات المحاجر.

٩. قطاع الاقتصاد المحلي:

- تطوير وتأهيل البنية التحتية لتنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز الشراكة والاستثمار، توفير فرص عمل للحد من ظاهرة البطالة.

أولويات قطاع الاقتصاد المحلي:

١. تطوير البنية التحتية بما يشمل تطوير شبكة الطرق والمياه والكهرباء، والصرف الصحي الموجودة حالياً.
٢. تبني برامج تدريب وتوعية وتأهيل الأيدي العاملة لرفع القدرات في المنشآت الصناعية وتشجيع المبادرات.
٣. تقديم التأهيل والدعم للمشاريع الصغيرة وإدارتها و تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والتجاري.
٤. توفير برامج تدريبية وتوعية للتجار وتعزيز حملات التوعية تجاه المنتج المحلي ودعمه.
٥. تأسيس مصنع لتدوير ريو صناعة الحجر (مصنع شيد)، وتطوير الصناعات الحرفية والتراثية.

١٠. قطاع الفقراء والمهمشين.

- تحسين الأحوال المعيشية للأسر الفقيرة والمهمشة وزيادة دخلها لتأمين تكاليف ورسوم التعليم والصحة والحياة اليومية.
- ### أولويات قطاع الفقراء والمهمشين:-

1. دعم الأنشطة المدرة للدخل عن طريق دعم القدرات الإنتاجية والتصنيعية المحلية لدى الأسر في البلدة مثل التطريز والخياطة والتصنيع الغذائي وإمكانيات التطوير الزراعي على مستوى الأسرة مثل حدائق منزلية وبيوت بلاستيكية والاستفادة من الثروة الحيوانية للاكتفاء الذاتي.
2. بناء قدرات لتعزيز المهارات الإنتاجية لدى المستفيدين لتحسين الأحوال المعيشية للأسر وزيادة دخلهم وتقليل نسب الفقر
3. إنعاش النسيج الاقتصادي المحلي عبر تشجيع أنشطة مدرة للدخل ودعم عمليات التنشيط الاجتماعي والتي يندرج في إطارها (محو الأمية، الحراك الاجتماعي والحماية الصحية)

١١. قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تحسين وتطوير البنية التحتية وتطوير الموارد للحصول على خدمات مناسبة لذوي الإعاقة في تفوح على المستوى الداخلي والخارجي.
- ### أولويات قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة:-

١. إيجاد وتوفير برامج أهلية وتوعوية لذوي الاحتياجات الخاصة ولذوهم.
٢. توفير العلاج والوسائل المساندة والمشاريع الصغيرة وبرامج التشغيل.
٣. إنشاء مركز للتأهيل، وإلارشاد الاجتماعي والعلاج الفيزيائي يتبع للبلدية.

١٢. قطاع الشباب:

- تنمية الوعي المجتمعي العام بأهمية قدرات الشباب ودورهم ومساهماتهم في عملية التنمية من خلال تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً.
- أولويات قطاع الشباب:

١. تفعيل دور المؤسسات التي تمثل الشباب وتتابعهم بأي شكل ، اجتماعي ، رياضي ، وثقافي بحيث يكون مؤسسة متكاملة ونشطة.
٢. تنفيذ برامج ثقافية موجهة للشباب.
٣. تمكين الشباب من المهارات والمعارف والتوجهات اللازمة لزيادة فرص دخولهم في سوق العمل.
٤. توفير مركز انترنت ونادي لياقة ومكتبة خاصة بالطلاب الجامعيين مقروءة ومسموعة ومرئية في البلدة .
٥. عمل برنامج تأهيل وظيفي وحرفي للشباب ودورات لبناء القدرات الشبابية ومهاراتهم وإقامة مشاريع صغيرة لتوفير فرص العمل لهم.
٦. إنشاء متنزه عام مع حديقة متعددة الأغراض.

١٣. قطاع المرأة:

- زيادة فرص الاستقلال والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية بناء قدرات وخلق فرص عمل مدرة للدخل في مهن ملائمة للمجتمع.
- أولويات قطاع المرأة:

١. تفعيل وتحسين إمكانيات وقدرات المؤسسات التي تمثل المرأة وتتابعهن بأي شكل اجتماعي رياضي ثقافي بحيث تكون مؤسسة متكاملة ونشطة.
٢. تحسين فرص الحصول والانخراط في سوق العمل المحلي من خلال إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل وتوفير فرص عمل.
٣. تحسين آليات الوصول إلى الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خارج تفوح.
٤. تحسين وعي المرأة بالأمور الحياتية وبحقوقها وبأهمية التطوع.
٥. رعاية وتطوير المبادرات الرياضية والثقافية الخاصة بالمرأة.
٦. خفض نسبة الأمية ما بين النساء كليات السن.
٧. عمل برنامج تأهيل وظيفي وحرفي للمرأة ودورات لبناء القدرات وتنمية المهارات.
٨. توفير مركز انترنت ونادي لياقة ومكتبة خاصة مقروءة ومسموعة ومرئية في البلدة .

• تطوير وبناء القدرات الإدارية والتنظيمية لبلدية تفوح
أولويات البناء التنظيمي والمؤسسي لبلدية تفوح :

- البدء في عملية إفراس الأراضي التابعة لتفوح والواقعة داخل وخارج المخطط الهيكلي الحالي لتمكين البلدية من تعزيز قدرتها على وضع مخططات هيكلية وتفصيلية أكثر واقعية مما هو عليه الحال حالياً لتتلاءم مع حجم الملكيات الخاصة والعامّة.
- الإسراع في إنجاز المخطط الهيكلي الموسع للبلدية، مع التأكيد على ضرورة الاستفادة من مخرجات عملية التخطيط الاستراتيجي الجارية حالياً في وضع السمات العامة للمخطط الهيكلي، وخصوصاً نص الرؤية والذي يصور الوضع المستقبلي للبلدية وتحليل القطاعات المختلفة.
- البدء في وضع المخططات التفصيلية للمخطط الهيكلي حال انتهاءه وإقراره وذلك لتمكين دائرة التنظيم والمشاريع من القيام بمهامها المتعلقة بالتنظيم والترخيص والتخطيط الحضري بشكل أفضل.
- البدء بأقرب فرصة ممكنة بوضع الوصوفات الوظيفية للدوائر والأقسام المختلفة وذلك لتحديد المسؤوليات والمهام والصلاحيات بشكل مفصل، مع التأكيد على ضرورة ربط هذه الوصوفات مع الخطة الإستراتيجية التي يجري العمل عليها حالياً بحيث تحدد هذه الوصوفات مسؤوليات محددة للدوائر والأقسام في تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية.
- بالتزامن مع التوصية السابقة، مراجعة الوصوفات الوظيفية للموظفين بحيث تحدد بشكل أفضل المهام والمسؤوليات والصلاحيات كل على حدة، وتحدد أيضاً الأهداف الأدائية لكل موظف لتكون هذه أساساً لعملية التقييم التي تتم سنوياً. وهنا فلا بد من التأكيد على ضرورة أن ترتبط الأهداف الأدائية مع الخطة الإستراتيجية بنفس الطريقة التي ورد ذكرها في التوصية السابقة.
- وضع خطة قابلة للتطبيق للملئ الشواغر في الوظائف المحورية، لا سيما وظيفة رئيس قسم التنظيم والأبنية والمساحة، ورؤساء أقسام الكهرباء والمياه، حيث أن استمرار شغور هذه الوظائف لا يؤثر فقط على الخدمات الأساسية التي تقدمها البلدية، وإنما يؤثر سلباً على قدرة البلدية على التخطيط الفعال لمجالات عملها الأساسية.
- أما على صعيد مؤسسة التخطيط الاستراتيجي في البلدية، فإن التوصية الرئيسية هي أن تقوم البلدية بتعيين موظف جديد ليشغل منصب مدير التخطيط والتطوير بأسرع وقت ممكن.
- الحاجة لوجود هيكل تنظيمي يحدد مهام الموظفين بوضوح والمتمثل بشغور وقلّة عدد الشعب في الهيكلية الإدارية للبلدية وخاصة في دائرة الشؤون الإدارية والمالية.
- الحاجة لموظف مختص للدفع المسبق يدير العملية ، موظف أرشيف مختص في البلدية. واعتماد الأرشيف الإلكتروني. موظف شاغر ، شغور موظف دائرة للتنمية المحلية والتخطيط والتطوير الحضري موظف شاغر. مهندس مساح في البلدية ومراقب أبنية، موظف شاغر، مهندس كهرباء مختص في البلدية ، موظف مراقب صحة وحرف ومهن في البلدية، ضرورة تفعيل دائرة للعلاقات العامة في البلدية. موظف شاغر ، مأمور حركة وصيانة في البلدية لمتابعة حركة الآليات وأعمال الصيانة
- ضرورة مركز خدمات جمهور متخصص في تقديم الخدمة للمواطن.
- توفير بيئة عمل مناسبة لرفع الكفاءة وجودة الأداء.
- استحداث وإنشاء موقع الكتروني وقاعدة بيانات وسيوفر في البلدية. وشعار موحد لمراسلات البلدية.

- تعزيز فكرة الانتماء والمشاركة.
- تطوير وتعزيز قدرة البلدية على تخطيط وتنفيذ المشاريع المحلية والإستراتيجية ذاتياً.
- فتح قنوات اتصال وتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية للمساعدة في عملية التطوير وزيادة الدعم.
- الطموح للوصول إلى أساليب ومتطلبات الحداثة العصرية للنهوض بمستوى الخدمة نحو الأفضل.
- تعزيز روح التعاون مع البلديات والمجالس المحلية المجاورة للقيام بالمشاريع المشتركة لتحسين الظروف المعيشية والثقافية والصحية والاجتماعية والحفاظ على البيئة العامة.

وبعد العودة إلى المجموعات لتحديد أهم القضايا التنموية الرئيسية كانت النتائج كما يلي :

١. ضعف البنية التحتية لذوي الاحتياجات الخاصة وتدني مستويات الحصول على خدمات مناسبة في تفوح على المستوى الداخلي والخارجي.
٢. ضعف البنية التحتية لقطاع التعليم، وتدني مستوى نوعية التعليم في المراحل الأساسية. والبيئة المدرسية.
٣. ضعف البنية التحتية في المجال الصحي وعدم توفر الخدمات الصحية الأولية على مدار الساعة لتلبية احتياجات المواطنين.
٤. ضعف البنية التحتية في كافة مجالات الخدمات: الصرف الصحي، الصحة، والمياه ، والكهرباء، والطرق المواصلات،
٥. قلة الوعي المجتمعي العام بأهمية قدرات الشباب والمرأة، ودورهم ومساهماتهم في عملية التنمية.
٦. ضعف ومحدودية القدرة المعيشية للأسر الفقيرة والمهمشة، وقلة الدخل لهذه الأسر لتأمين تكاليف رسوم الخدمات المختلفة والحياة اليومية.
٧. ضعف البنية التحتية للمؤسسات المجتمعية ذات الاهتمام الثقافي والرياضي، والموروث الحضاري، وتنمية وتأهيل المواقع الأثرية وتطوير القدرات والمواهب الإبداعية
٨. ضعف البنية التحتية والخدمات المتعلقة بالأمن وإدارة الكوارث.
٩. ضعف البنية الزراعية وإنتاجية الأراضي ومحدودية الاهتمام بالقطاع الزراعي كقطاع اقتصادي لتحسين الأمن الغذائي المنزلي.
١٠. ضعف البنية التحتية لتنمية الاقتصاد المحلي ومحدودية الشراكة والاستثمار، وقلة فرص العمل للحد من ظاهرة البطالة.
١١. تلوث البيئة وارتفاع مخاطر التلوث الناتج عن الحفر الامتصاصية والمحاجر وغيرها.

جدول رقم (1): أهم الاجتماعات والورش المنعقدة مع السكان وأعضاء فريق التخطيط الأساسي والأدوات المستخدمة لتشخيص الواقع التنموي.

التاريخ	أهم تقدم وانجاز حصل في عملية دراسة الاحتياجات والتخطيط الإستراتيجي.	الأنشطة العامة
2011-05-18	إتقان فريق التخطيط لأدوات ومهارات عملية جمع المعلومات .	ورشة عمل تم تدريب لفريق التخطيط الأساسي والمتطوعين على أدوات وأساليب جمع المعلومات
2011-05-28	متابعة جمع المعلومات وعمل مقابلات مع جميع القطاعات	1-متابعة جمع المعلومات.
2011-05-30	التخصيص من مزارعين ومدراء مدارس وأطباء..... بمهنية عالية وتوفير قاعدة معلومات ممتازة	2-إجراء العديد من المقابلات مع الشباب واللجان التخصيصية، والنساء والفلاحين والفاعلين والفئات الأخرى.
2011-06-01		3-مناقشة المعلومات وتحليلها من خلال المجموعات البؤرية.
2011-06-06	تحليل المعلومات الخاصة بالقطاعات المختلفة	4-جمع المعلومات الناقصة.
2011-06-07	قطاع المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	5- عقد اجتماعات مع المجموعات المركزة
2011-06-08	لجنة البناء المؤسسي.	
2011-06-09	قطاع التخطيط والتنظيم والبنية التحتية والبيئة والدفاع المدني والأمن.	
2011-06-12		
2011-06-14	قطاع الشباب والرياضة.	
2011-06-21	قطاع الثقافة والتعليم	
2011-06-23	قطاع الاقتصاد المحلي والزراعة	
2011-06-27	قطاع الصحة العامة.	
	قطاع الفقراء والمهمشين.	
2011-07-02	مناقشة مسودة التقرير التشخيصي وتحليل نتائج المقابلات،	6- إعداد التقرير التشخيصي لكل قطاع
2011-07-03	ومقدرة مجموعة الدعم على وضع الأهداف العامة وتحديد	7- إعداد التقرير التشخيصي لكافة القطاعات
2011-07-04	الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.	8- التحقق من المعلومات وتدقيق ومراجعة التقرير .
2011-07-06	تحديد أهم القضايا التنموية والاحتياجات القطاعية لبلدة	9- إقرار التقرير التشخيصي.
2011-07-13	تفوح	
	عرض نتائج التقرير التشخيصي الأول وتحديد الأولويات والرؤيا المجتمعية لبلدة تفوح	